وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

المشروع الإستعماري وعلاقته بالمؤسسات الإسلامية (1830 – 1870)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد:
نايلة العربي
ياسمينة الواليش

إشراف الأستاذ
بشير مديني

السنة الجامعية:1435-1436هـ /2014-2015م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

المشروع الإستعماري وعلاقته بالمؤسسات الإسلامية (1830 – 1870)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد:
نايلة العربي
ياسمينة الواليش

إشراف الأستاذ:
بشير مديني

لجنة المناقشة:

الدكتور ابن الشيخ عبد الحكيم	رئيسا
الدكتور بشير مديني	مشرفا ومقررا
الأستاذ قريتلي حميد	مناقشا

السنة الجامعية:1435-1436هـ /2014-2015م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بداية أحمد الله لوصولي لهذه المرحلة ولهذا اليوم الذي أهدي فيه عملي لأحباب نطق بهم لساني ودق بهم قلبي وكانو أكسيجينا في حياتي؛

قال الله تعالة ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [صدق الله العظيم]

إلى الشمعة التي احترقت لتنير دربي إلى البحر الذي لا يجف من العطاء ولا تهزه أمواج إلى التي ربت وسهرت و ...وعلمت إلى أعظم ما خلق الله لي في هذا الوجود وجعل الجنة تحت أقدامها إلى حبيبة قلبي " أمي" أطال الله في عمرها وامدها بالصحة والعافية لتبقى تاج ماس فوق رأسي؛

إلى من لو كتبت عنه شعرا لتفوقت على شعراء العصر الجاهلي والاسلامي، ولو كتبت فيه نثرا لانتهت الكلمات وجفت الأقلام واسودت الصحائف البيضاء ولن أوفيه حقه من الكلمات، ولو كتبت فيه قصة لخاب تشويق قصة الف ليلة وليلة أمام تشويق قصته إنه ذلك الرجل العظيم عظمة جبال الأوراس، إنه كريم وفاق كرمه حاتم الطائي، إنه مجاهد في هذه الحياة ولن تجد اسمه في منظمة المجاهدين ولا كتب المؤرخين، إلى من ضحى بشبابه لأشب أنا وقد أذاقه البرد قرا لأدفأ أنا ولسعته الشمس حرا لأتظلل أنا إلى من سهر الليالي وعد النجوم لأنام أنا إلى من علمني فلسفة الحياة ولن تجد إسمه مع أرسطو ولا أفلاطون، إلى من علمني أن أخاف وحذرني من الجبن إلى من علمني الحياء وحذرني من الحشمة، إلى من حذرني أن أكون صلبة فأكسر ومن أن أكون لينة فأعصر وعلمني أن أكون مرنة مع الأجيال والأحداث والزمان والمكان، إلى من علمني أن العلم هدف والأخلاق هي الطريق المعبد لنيله إنه عميدي ومشرفي ومؤطري "أبي الحنون محمود " أطال الله في عمره وأمده بالصحة والعافية ودوام العطاء؛

إلى حبيب أسمع صوته ولا أرى وجهه يدعو لي من تحت قبره إلى سندي حتى بعد موته والدي "عنتر الغالي " رحمه الله وأدخله فسيح جنانه، إلى من جمعتني معمهم ظلمة الرحم ودفئ البيت"قلبي هاجر، عقلي خديجة، وضميري زينب ووحيدنا وسندني ياسر صلاح الدين و روحي خلود وإخوتي الذين لم تلدهم لي أمي أسامة، أمينة، أمين"، وإلى كل عائلتي إلى أحباب الصغار "ريتاج، سندس، بشرى ،رماس، فراس و إخلاص"؛ إلى من تحملت معي شقاء هذه المذكرة وتحملت طول بالي "ياسمينة إلى كل أصدقائي إبتسام ، أمينة، فاطمة الزهراء، أمال، سعاد، يوسف ، زوليخة ،حورية، أسماء و أحمد"

إلى من تركو لي بصمة في حياتي، إبراهيم، إسلام، عماد، خولة ، رفيدة ،أبوبكر ومحمد، إلى كل من تمنى لي النجاح من قلبه إلى من حماتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي أهدي ثمرة عملي

" نائلة "

قال تعالى:

﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ﴾

صدق الله العظيم

إلى أعظم اسم نطقت به شفتاي إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي إل من سهرت وربت

إلى من أعطتني وحرمت نفسها من أجل إنجاحي إلى من غمرتني بدفء حنانها

إلى التي لم تبخل علي بنصائحها وإرشاداتها إلى سندي في الحياة إلى من تعبت لأرتاح وسهرت

لأنام إليك يامن لو قدمت لها الدنيا بين يديها ما وفيتها حقها **أمي الغالية** حفظها الله

إلى سندي في الصغر ومرشدي في الكبر إلى من علمني أن الإرادة تصنع المعجزات إلى نور دربي

وضياء قلبي إلى من أحمل اسمه بكل افتخار **أبي الحبيب**

إلى من زرعوا الأمل ورسموا الإبتسامة على وجهي إلى أحباء قلبي إخوتي **عبد القادر**، **ياسين** وأخص

بالذكر أخي **أبوبكر** الذي علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح وحفزني على اجتياز الصعاب فقد

كان سندي المادي والمعنوي

إلى خالتي زينب وفاطمة الزهراء، إلى خالي يعقوب وزوجته إلى أختي الغالية فايزة إلى روح

جدي الغالي الذي كان بمثابة الأب الثاني وناصحي في دراستي إلى جدتي حفظها الله

إلى من كانت رفيقة دربي وخاضت الصعاب معي وتحملت عصبيّتي والتي كانت نعم

الصديقة نايلة إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ويحلوا معهم الإخاء وتميزوا بالوفاء

والعطاء إلى ينابيع الصدق

صديقاتي: فاطمة الزهراء، حورية، سارة، عتيقة، سعاد، كريمة، صفية، عزيزة، أمال،

هجيرة، سعيدة،رحماني، ريمة، مريم، أنيسة، هبة، خديجة، سهيلة، رشيدة إلى زملائي في

الدراسة: علي، ملوان، محمد، صفيان، بلقاسم، عبد النور، إسلام، عماد، فيصل، بدر

الدين، إلياس، إلى من علمني التفاؤل والمضي قدما في الحياة إلى من يعجز اللسان عن

شكره وائل، إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد إلى كل من بذاكرتي ولم تسعهم

مذكرتي أهدي ثمرة جهدي هذا.

ياسمينة

شكروعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بالشكر ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك
ولاتطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله؛
إلنبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم أما بعد
نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم بشير مديني على إشرافه لهذه المذكرة والتي لم يبخل علينا بمعلوماته ونصائحه وتوجهاته القيمة، علميا ومنهجيا رغم ضيق وقته وكثرة إنشغالاته، نسأل الله له دوام الصحة والعافية، كما نقدم شكرنا الكبير للأستاذ حميد قريتلي والذي لم يبخل علينا بمعلوماته ومصادره ومراجعه وتصحيحاتحه فكان بمثابة المشرف الثاني على مذكرتنا، ونسأل الله له التوفيق في مساره الدراسي والمهني.
كما تتقدم بالشكر والتقدير إلى كل أساتذة التاريخ الذي رافقونا خلال مشوارنا الجامعي دون أن ننسى الفضل الكبير للأستاذ الغالي غربي – مدير مخبر الدراسات التاريخية والمتوسطية عبر العصور –وحرمه الأستاذة نادية طرشون اللذان وهبانا وقتهم من أجل
إنجاح الدفعة الأولى لقسم التاريخ.
وكما نشكر كل من الاستاذ مزلاوي، والأستاذ حديد أحمد، دون أن ننسى السيد المحترم جميل أحمد الذي لولاه لما تمكنا من ترجمة العديد من الكتب ولا ننسى شكر عمال المكتبة حكيمة وحمزة صوالحي ومدير المكتبة السيد عبد الله، الذين هون علينا الكثير من الصعاب، ويجب علينا أن نتذكر اليوم ونشكر أصحاب الفضل في وصولنا إلى هذا المستوى الأساتذة الذين علمونا من الطور الابتدائي إلى الثانوي والذين كونونا في الجامعة وأخص بالذكر الأستاذ مولود قرين و مراد حمزاوي ، فنسأل الله عزّ وجلّ أن يجزيهم عنا خير الجزاء وأن يوفقنا وإياهم إلى ما يحبه ويرضاه؛كما لا ننسى السيد بن يوسف وأمين اللذان عانى معنا كتابة وتصحيح مذكرتنا وفي الأخير نقدم شكرا خاصا وترحم على روح شيخ المؤرخين أبو القاسم سعد الله الذي ترك لنا ثروة علمية، كلما ضاقت علينا سبل البحث توجهنا لتراثه الفكري – الذي استشعرنا منه طيب أبوته وحبه للوطن – وجدنا ظالتنا رحمة الله وأسكنه فسيح جناته؛
وفي الأخير نتقدم بشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل إلى النور.

قائمة المختصرات

ترجمة	تر
تحقيق	تح
تعليق	تع
تقديم	تق
مجلد	مج
طبعة	ط
صفحة	ص
جزء	ج
مذكرة لنيل الماجستير	م ل م
أطروحة لنيل الدكتورة	أ ل د
بدون تاريخ	ب ت
بدون طبعة	د ط
طبعة خاصة	ط خ
وزارة المجاهدين	و م
العدد	ع
Revue Africaine	R A
Page	p

v	**Volume**
t	**Tome**
ed	**Edition**

مقدمة

التعريف بالموضوع:

ظهرت المؤسسات الإسلامية مع بداية تأسيس الدولة الإسلامية و تطورت مع تطور هذه الدولة ،وقد وصلت أوج مراحل التنظيم مع الدولة العثمانية وقد اعتبرت هذه المؤسسات الإسلامية المرآة العاكسة للأمم المسلمة، كما كانت واحدة من أهم المعالم التي حملت على كاهلها مسؤولية حماية ورعاية البعد الروحي للإنسان المسلم في كل الأقطار وعبر الزمان، لهذا ركز الاستعمار الفرنسي في الجزائر منذ أن وطئت أقدامه سنة 1830 على دراسة هذه المؤسسات بعناية بكل ما تحمله من مضامين، وذلك ليسهل له إيجاد سياسة تتوافق ومشاريعه الاستعمارية أولا وتكريس الاستعمار ثانيا بهدف تجسيد الاستعمار وتثبيت دعائمه، ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من إرادة سياسية قوية تدعمها قوة عسكرية وبالفعل قامت هاتين الآخيرتين بتكليف مفكرين ومنظري للحركة الاستعمارية سخرو جهودهم لوضع مخططات لضرب البنية الروحية للمسلمين الجزائريين، ناهيك عن قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا.

دواعي إختيار الموضوع:

ويعود اختيار الإطار الزماني للموضوع من سنة 1830 إلى غاية 1870، إلى كون الأول يمثل بداية الغزو الفرنسي للجزائر، وعلى ضوء مخططاتها تضمن استمرارية البقاء في الجزائر كما أن هذه الحقبة الزمنية تمثل ما يعرف بفترة الحكم العسكري في الجزائر وبعدها الحكم المدني الذي يحمل في طياته سياسة مغايرة للحكم الأول.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية الموضوع في إبراز مظاهر الغزو الثقافي والروحي للجزائر، وما ترتب عنه منذ بداية الاحتلال، ومختلف الوسائل والأساليب التي اتخذتها السلطات الفرنسية لتحقيق الهدف الاستعماري المتمثل في القضاء على المقومات الحضارية والروحية للمجتمع الجزائري، كما يبرز أيضا مدى ازدواجية النشاط العسكري والنشاط الفكري في تحقيق المشروع الاستعماري، إضافة إلى أن أهمية الموضوع تبرز أن هذه الإجراءات التي اتبعتها فرنسا أثارت سخطا مريرا ضدهم، وهي التي جعلت الجزائريين يثورون من وقت إلى آخر تعبيرا عن رفضهم لهذه الإجراءات ولعدم استسلامهم.

الإشكالية:

ولمعرفة خبايا ودقائق الموضوع طرحنا إشكالية رئيسية لهذا البحث وكانت كأتي ماهي السياسة التي انتهجتها فرنسا اتجاه المؤسسات الإسلامية في الجزائر خلال الفترة بين (1830–1870)، ولإلمام بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلةالفرعية:

–كيف كانت وضعية المؤسسات الاسلامية في الجزائر قبيل الاحتلالالفرنسي ؟

–وكيف تعاملت فرنسا معها منذ اللحظةالأولى بعد تمكنها من احتلال الجزائر ؟وهل بقيت فرنسا على نفس سياستها الأولى أو غيرتها ؟

–وما دور السلطة العسكرية في تحقيق مخططات منظروا الحركة الاستعمارية لتجسيد مشروع الاحتلال ؟

–وما هي أبرز القوانين و المشاريع التي أصدرتها السلطة الفرنسية في حق المؤسسات الإسلاميةالجزائرية ؟

–وما هي تدعيات هذه السياسة على الفرد والمجتمع الجزائري في شتى المجالات ؟وكيف كان موقف الجزائري من السياسة الاستعمارية ؟

الدراسات السابقة للموضوع:

وأما بالنسبة للدراسات السابقة للموضوع فإنه وجدت دراسات أكاديمية سابقة ولكنها تتناول جزئيات من موضوعنا ونخص بذكر في هذا الصدد دراسة الأستاذ حميد قريتلي الموسومة بالبعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائرإلا أن هذه الدراسة ركزت اهتمامها على الجانب الديني للاستعمار الفرنسية للجزائر،على غرار دراسة كمال خليل التي تسلط الضوء على المدارس الشرعية الثلاث دون غيرها،ولذا يمكننا القول بأن جوانب المؤسسة الإسلامية – تعليم، وقف وقضاء – المتعلقة بالفترة الاستعمارية 1830-1870 ماتزال بحاجة إلى الدراسة والبحث ،وعليه يأتي بحثنا مساهمة في تسليط الضوء على الجوانب التي ماتزال مجهولة.

المنهج المتبع:

وفيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذا البحث فإنه في الحقيقة ليس منهج واحد، وهذا راجع إلى المادة والمعطيات العلمية الخاصة بكل مبحث، ومن بين هذه المناهج ،المنهج الوصفي، الذي يعتبر

ضروريا في كل دراسة تاريخية ،لأنه يسمح لنا بوصف الوقائع والأحداث التاريخية وعرضها عرضا كرونولوجيا متصاعدا ،كما استخدمنا المنهج التحليلي، في تحليل مضامين مختلف القوانين والمشاريع التي تم التطرق إليها، محاولين الوقوف على الأهداف التي كانت الإدارة الاستعمارية ترمي إلى تحقيقها من وراء هذه القوانين والمشاريع

بالنسبة للمناهج المقارن فقد اتضح جليا في أوضاع المؤسسات الإسلامية حالة السكان قبل وبعد الاحتلال.

خطة البحث:

ولإبراز معالم الموضوع، قمنا بمعالجته وفق خطة تتألف من مدخل وثلاث مباحث إلى جانب المقدمة والخاتمةوملاحق توضحية.

قد تناولنا في المدخل أوضاع المؤسسات الإسلامية قبيل الاحتلال حيث تضمن أوضاع التعليم خلال العهد العثماني. وتضمن أيضا المدخل الحديث عن المؤسسة الوقفية التي كانت ذات طابع ديني.كما تم التطرق في آخر المدخل إلى مؤسسة القضاء من خلال التعريف بها وأشرنا إلى تطورها باعتباره نظام خاص يستند إلى الشريعة الإسلامية، ومن خلاله تم إبرازأهمية وظيفة القضاء التي كانت دينية في الأساس والتي مست مختلف مجالات الحياة.

أما المبحث الأول استعرضنا فيه السياسة الاستعمارية تجاه المؤسسات الإسلامية بداية الاحتلال وتطرقنا في مطلبه الأول إلى التغيرات التي طرأت على المؤسسات التعليمية ووضحنا خلاله مصير هذه المؤسسات بعد الاحتلال أما في المطلب الثاني فوضحنا كيف تم الاستيلاء على الأملاك الوقفية واكتشاف الإدارة الاستعمارية أهميةالوقف لدى المجتمع الجزائري كما أشرنا في المطلب الثالث كيف بدأت الإدارة الاستعمارية تتدخل في القضاء الإسلامي.

وبالنسبة للمبحث الثاني فأردناه لأهم الأساليب الاستعمارية تجاه المؤسسات الإسلامية، فأبرزناأهم المشاريع التي وضعتها فرنسا لتجسيد رسائلها الحضارية –المزعومة– وتطرقنا في المبحث الثاني إلى مصير الأملاك الوقفية من خلال القوانين الفرنسية إلى جانبه تناولنا محاولة الإدارة الاستعمارية لفرنسة القضاء الإسلامي.

وفي المبحث الثالث و الأخير تعرضنا فيه إلى تداعيات هذه السياسة على الجزائريين في مختلف جوانب حياتهم و كذا ردود الفعل الجزائرية سواء السلمية أو العسكرية .

وانهينا البحث باستنتاجات عامة ضمنها جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه

مصادر الدراسة:

ولمعرفة الحقائق التاريخية ونتائجها لدراستنا هذه قمنا بالاعتماد على مجموعة من المصادر أهمها:

حمدان بن عثمان خوجة الذي كان مخضرم ومثقف ومتعلم والذي ترك كتاب المرآة تحدث فيه عن الجزائر قبل وبعد الاحتلال واعتبر تراثه الفكري مادة أساسية في بحثنا لأنه يحمل في طياته حقائق تاريخية عاشها الرجل وسجلها وساعده في ذلك المناصب التي اعتلاها .

كذلك اعتمدنا على أحد أهم المصادر الأجنبيةوهو:لوي رين –Rinnفي كتابه «مرابطون وإخوان»الذي ألفه عام 1884وساعده في انجاز هذا التأليف منصبه كضابط في المكتب العربي، فضلا عن اهتمامه بالحياة الاجتماعية والدينية والسياسية بالمجتمع الجزائري ،حيث وضع تقارير حول الطرق الصوفية ورجالها وشيوخها وأتباعهاوأصولها وفروعها في الجزائر.

صعوبة الدراسة:

وإن كان لا بد من الحديث عن الصعوبات التي وجهتنا فيجب الإشارة في البداية بأن حلاوة البحث تمكن في صعوبات وأهم هذه الصعوبات بيروقراطية المكتبات ونظمها الداخلية والتي كانت هدف حققته المشاريع الاستعمارية في الجزائر في مجال التعليم وبذلك أصبحت موروث استعماري، إضافة إلى طول موضوعنا الذي يحمل3 جوانب وبمقابله قصر المدة الزمنية الممنوحة لنافي البحث إلا أنه بفضل الله وبالمثابرة وتشجيع الأهل والأساتذة ومحبي العلم استطعنا تذليل هذه الصعوبات وتجاوزها.

مدخل:

المؤسسات الإسلامية قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر

1-أوضاع التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني

2-أوضاع الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني

3-أوضاع القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني

1-أوضاع التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني:

التعليم هو الأساس الذي تقوم عليه الأمم، وبه تحقق الشعوب رقيها وازدهارها، إذ حظي بمكانة سامية في ديننا الحنيف فكان أوّل أمر نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلّم هو ﴿**إقرأ**﴾سورة العلق الأية01، ولما كان الإسلام قائما في الجزائر خلال العهد العثماني فإن سكانها اهتموا به وفي ظل الاستقرار السياسي الذي عاشته المنطقة آنذاك زاد اهتمامهم به وعملوا على تلقين أبنائهم تعليما وتربية إسلامية وفي هذا الصدد نجد ابن باديس يعرفهم كالآتي: «كلمتان خفيفتان على اللسان –التعليم والتربية– ، ثقيلتان في الميزان ، تلوكهما الألسنة والأقلاميجولان في جميع الأذهان ، ويتحدث بهما الرجال والنساء والولدان، وقد أجمع الناس في هذا الزمان على أنهما مصدر السعادة للبيوت - العائلات - والشعوب أفرادهما، ولو سألت كل فرد من أفراد هؤلاء الناس عن هذا الإجماع لأجاب، أنّه حق لا ريب فيه وأنّه من القضايا الضرورية التي لا يتوقف الحكم فيها على برهان ولا دليل، ولو أنك سألت هاتين الكلمتين والسعادة لكان علّة وسبب»[1]، و خلال العهد العثماني كان التعليم يتم في مؤسسات خاصة به. فما هي هذه المؤسسات؟ وكيف كانت حالتها؟

أ) أهم المؤسسات التعليمية خلال العهد العثماني:

تعددت المؤسسات التعليمية خلال العهد العثماني فاختلفت أدوارها بإختلاف الأنشطة التي كانت تمارسها كل مؤسسة ومن أهم هذه المؤسسات نذكر:

–المساجد: تعتبر من أهم المؤسسات الدينية ونواتها الأولى ووظيفتها الأساسية، في أداء الصلوات، وقد عرّفها ابن منظور جمع مسجد، إن أريد به المكان المخصص المعّد للصلوات، وإن أريد به موضوع سجود الجبهة، فإنّه بالفتح لا غير « مَسَجد».[2]

ولم تقتصر مهمتها على الصلاة فحسب، حيث يقول ابن باديس في هذا الصدد «من يوم ظهر الإسلام، فما بنى صلى الله عليه وسلم يوم استقرأ في دار الإسلام بيته حتى المسجد ولما بنى

---

[1] عبد الحميد ابن باديس، التربية الإسلامية والتعليم الإسلامي، **الشهاب**، الجزء الأول، مجلد11، الجزائر 1935، ص30.

[2] محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله الكبير، ج55 مج6، دار المعارف، القاهرة، ص1366.

المسجد، كان يقيم الصلاة فيه، ويجلس لتعليم أصحابه، فارتبط المسجد بالتعليم كارتباطه بالصلاة، فكما أنّه لا مسجد بدون صلاة كذلك لا مسجد بدون تعليم».[1]

وقدّ استمر على هذا المنوال خلال العهد العثماني، حيث يذكر **ابن ميمون الجزائري**[2] «قد كانت – المساجد – مرتعا لحلقات الدروس اليومية ومحطا لفنون العلم، التي كانت تدرس لذلك العهد لا سيما في القرى والمدن، حيث لا زوايا تقوم بدورها في بث ما أمكنها من العلوم».[3]

وإضافة إلى أنّه دار علم[4]ومعبدا والعلم عند المسلمين عبادة، فإن المسجد ثكنة عسكرية ومجلس حرب ودار قضاء[5]، يظهر أن كل هذه الوظائف تنبع من الشريعة والدين الإسلامي.

وقد انتشرت هذه المساجد بشكل واسع خلال العهد العثماني[6]وتنقسم هذه الأخيرة من حيث تأسيسها وأدوارها إلى عدة أدوار.

- منها من أسسه الخلفاء والأمراء والولاة، وهو جزء من عملهم الوظيفي مهما اختلفت أهدافهم ونوياهم.
- قسم آخر أسسه الاثرياء لكسب الشهرة أو التقرب من الله أو التقرب من العامة.
- قسم آخر أسسته فئات إجتماعية دينية أو مؤسسات خيرية وهي معظم مساجد الجزائر[7]، وهنا نستشف بأنّه مهما اختلفت النيات والأشخاص إلاّ أنهم ساهموا في نشر هذه المؤسسات وقاموا بعملية تكاملية.

– **الزوايا:** مفردها زاوية وهي في اللغة هي ركن البيت ويقول إنزوى بعضهم لبعض أي تضامنوا وتآلفوا[8]، أي أن الزاويا شيء مادي لتجسيد شيء معنوي.

---

[1] رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية الجزائر، 1981.

[2] عاش خلال الفترة العثمانية وكتب عنها، له مؤلف التحفة المرضية في الدولة البكداشية

[3] كمال خليل، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر (التأسيس والتطور)، 1850–1951**، مذكرة لنيل الماجستير،(مرقونة)، إشراف أحمد صاري، جامعة منتوري قسنطينة، 2007–2008، ص 03.

[4] كمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، والجامع الأموي في دمشق، والجامع الأعظم ببغداد، وجامع الأزهر بمصر، وجوامع كبرى في المغرب كجامع الزيتونة بتونس ، والقرويين بالمغرب، وجامع تيهرت وبجاية بالجزائر.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، المسجد جامع وجامعة، **مجلة الاصالة** العدد47/46، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية الجزائر، 1977، ص07

[6] أنظر الملحق الخاص بجرد المساجد في الجزائر العاصمة رقم 01و08.

[7] يحي بوعزيز، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرون، **مجلة الثقافة**، عدد63، الجزائر، ماي 1981، ص12

[8] حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري، ابان الفترة الإستعمارية وبعد الاستقلال**، م ل م، في العلوم السياسية، (مرقونة)، إشراف عمر بغزوز، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص33

وهي مركز مشايخ الطرق الصوفية في الجزائر والمغرب الإسلامي بصفة عامة، ويعتبر التعليم العربي الداخلي إحدى وظائفها الأساسية إلى جانب العبادات والأذكار الصوفية[1]، وقد كان للمنطقة القابلية في احتضان الصوفية الإصلاحية[2]. حيث تعلق الناس بهاته الطرق وزعمائها نتجة تراجع الزعامة الموحدة للسكان ضد الخطر الأجنبي أو في حل المشاكل التي يعانون منها، ففتح المجال أمام شخصيات علمية ودينية صوفية وطرقية، للولوج داخل هذا المجتمع، خاصة أن هؤلاء المتصوفين من العلماء أو الاشراف أو المرابطين، غير ممثلين للنظام الرسمي القائم أي أنهم لا يرتبطون بسلطة سواء كانت مركزية المتمثلة في الدولة العثمانية أو العباسية[3]، وأما مهامها فقد تعددت نذكر منها:

- **الوظيفة العلمية والدينية:** (كتحفيظ القرآن، تحفيظ الحديث، تدريس الفقه وأصوله).

- **الوظيفة الاجتماعية:** (كمساعدة الفقراء والمحتاجين وإيواء وإطعام الغرباء والمشرّدين إضافة إلى وظيفة التحكيم بين الأفراد والجماعات المحيطة بها، نظرا لما يرمز لها شيخ الزاوية من تجسيد الحق والعدالة الدنيوية والاخروية.[4]

- **الوظيفة السياسية:** لعبت دورا رائدا في الجهاد إذ ان أصل الزاوية هو الرباط ونحن نعلم أن الرباط لعب دورا جوهريا في مواجهة الحروب الصليبية[5]، إذ كانت بمثابة حصون عسكرية وذلك بالتحضير المادي والنفسي الأول بالتسليح والثاني بالحث عن التقوى واليقين، عملا بقوله ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ المحْسِنِينَ﴾سورة العنكبوت الأية69، والزاوية انتشرت انتشارا واسعا في الجزائر العثمانية[6]، ومن خلال وظيفتها فإنها تعلم جهاد النفس والعدو.

وقد اختصرت المؤرخة **تيران** تعريفها في ما يلي: «إنها مراكز دينية، وثقافية ومدارس للكبار والصغار، ودُور المعالجة والتداوي وإسعاف الفقراء، وملتقى لذوي الرأي، ونقاط ينطلق منها الجهاد ولا يعرف لها مثيل في أوربا ».[7]

---

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص12.

[2] LouisRinn,**Marabouts et Khouanes**, AdolpheJorolans, éditeur , Alger 1884, P23

[3] Ibid, P14.

[4] بوعزيز، المرجع السابق، ص 14.

[5] شاهد وشواهد، تقديم محمد عبدون، **الزوايا ... القواعد الخلفية للثورة**، الجزائرية الثالثة 2015/03/25، 23.00

[6] أنظر الملحق الخاص بجرد الزوايا في مدينة الجزائر رقم 02.

[7] Yvonne Turin,**Affrontement culturels dans l'Algérie coloniale écoles**, Médecines, religion, 1830, 2 Ed,Alger, 1983,P36.

ورغم الإيجابيات التي تتمتع بها الزاوية إلاّ أنّها لا تخلوا من السلبيات[1]، والتي سيحاول الإستعمار الفرنسي استغلالها لصالحه.

– **المدارس والمعاهد القرآنية:** الغالب في الظن أن هذه المدارس لم تعرف في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ولا في عهد الصحابة التابعين، فقد ظهرت بعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية حيث لم يعد المسجد قادرا على ممارسة وظيفة التعليم لوحده[2]، هي مؤسسة ابتكرت لتخفيف الضغط عن المسجد.

والمدرسة هي مؤسسة تقوم بتزويد الطلاب والأطفال والنشأ بالتربية ومختلف العلوم، وقدّ وجدت في الجزائر خلال العهد العثماني العديد منها، إلاّ أنّها لم تكن للجزائر «جامعة» كالأزهر بمصر أو القرويين في المغرب، غير أن دروسها تضاهي أو تفوق أحيانا هذه الحواضر[3]. وتجلت مهامها في الجمع بين تحفيظ القرآن الكريم وتعليم التلميذ مبادئ العلوم على إختلافأغراضها[4]، وقد حرصت الاسرة الجزائرية على تربية أبنائها في هذه المؤسسات لأن منهجها التعليم القرآني والتركيز على الأخلاق والتعليم الديني[5]، يعني أن الاسرة الجزائرية ركزّت على الجانب الروحي.

– **الكتاتيب:** مفردها كتاب[6] وهو أقل وحدة للتعليم الإبتدائي، وفيه يتلقى الصبيان تعليما للقرآن وتحفيظه و تعليم مبادئ القراءة والكتابة للأطفال[7]، وتم اتخاذه كمؤسسة لتعليم الأطفال من أجل الحفاظ على نقاوة المساجد وطهارتها والإنقاص من ضوضاء الأطفال، ولكي يجد المصلون جو الخشوع المطلوب في العبادة[8]، وهو عبارة عن حُجّرة أو دُكان في الأصل أو جناح مسجد معد

للغرض المذكور، بل إن بعض الواقفين كان يكتفي بفتح غرفة في منزله على الشارع ويجعلها كتابا للأطفال، وقدّ لوحظ أنّه خلال العهد العثماني أن هذه المؤسسة كانت منتشرة في جميع الأحياء وكثيرا

---

(1) كالدروشة والخرافات، وللتعرف أكثر عن الموضوع عد إلى يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والحرب**، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2009، ص207 وما بعدها.

(2) محمد الشريف سيدي موسى، **الحياة الفكرية ببجاية من القرن السابع الهجري إلى بداية القرن العاشر الهجري (13 –16م)**، م ل م (مرقونة) ، إشراف عبد الحميد حاجيات، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص79.

(3) أبو القاسم يعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830)**، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص275 وما بعدها.

(4) محمد المختارين محمود، المدارس القرآنية، **مجلة الزيتونة**، مج02، ج6، تصدرها هيئة من مدرسين جامع الزيتونة المعمورة، تونس، مارس 1938، ص7.

(5) ابتسام طالب، **المدارس القرآنية**، قناة القرآن الكريم(التلفزيونية)، 25 فبراير 2013، 10.00

(6) كان يطلق عليها اسم **" مسيد "** ولا سيما العاصمة محرف من تصغير كلمة مسيد.

(7) أنظر الملحق رقم 02.

(8) سيد موسى، المرجع السابق، ص74.

ما كانت تحمل اسم الحي الذي تقع فيه أو الزوايا أو الشارع أو اسم الواقف أو المؤدّب المشهور[1]،وطريقة التعليم في الكتاتيب بقيت هي نفسها المتوارثة منذ القدم، التي اشتهر بها سكان المغرب الإسلامي بصفة عامة[2]، وهي تلقين المبادئ الأولى للتعليم وحرصت الاسرة على تربية ابنائها فيها.

– **المكتبات:** كانت الجزائر خلال العهد العثماني في مقدمة البلدان الكثيرة الكتب، كانت الكتب تنتج محليا عن طريق التأليف والنسخ أو تجلب من الخارج[3]، ولأنّ تلمسان وبجاية وقسنطينة كانت حواضر علمية قبل مجئ العثمانيين فإنهم بلغوا في صناعة الكتب تأليفا ونسخا وجمعا درجة عالية، إضافة إلى أن العلماء كانوا يتنقلون من مكان لآخر لجلب الكتب المتنوعة[4]، وعند وصول العثمانيين جلب القضاة والدراويش والعلماء مكتباتهم وأوراقهم وتراثهم الفكري معهم[5]، ونتيجة لذلك أصبح للجزائر ثروة علمية كبيرة وتراث فكري عظيم.

ووجد هناك نوعان من المكتبات الأولى عامة وتكون وقفا على المساجد والزوايا، المدارس، وثانية خاصة كانت منتشرة عبر الوطن خاصة لدى العائلات العلمية والأعيان الشغوفين بالكتب ونسخها[6]، وعليه يتضح مدى أهمية التعليم خلال العهد العثماني.

ب)مراحل التعليم واهم العلوم المتلقاة:

انتشر التعليم خلال العهد العثماني وشمل كل الفئات العمرية وانقسم إلى ثلاث أطوار وهي:

– **الطور الإبتدائي:** وخلاله يتلقى الأطفال المبادئ الأولى للتعليم وهو لا يكلف شيء من المال.

– **الطور الثاني:** كان التلاميذ يتعلمون اللغة وفروعها، كالصرف والنحو والحساب وغيرها من العلوم.

– **الطور الثالث:** خصص للعلوم الدينية كالفقه والتفسير والحديث والتوحيد وغيرها[7].

---

(1) سعدالله،المرجع السابق، ص ص 276 – 277.

(2) رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، ط5، خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر 2001، ص378 وما بعدها.

(3) خاصة من الأندلس ومصر واسطنبول والحجاز.

(4) سعد الله، نفسه، ص285 وما بعدها.

(5) أشرف صالح محمد سيد، المركز الثقافي في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي، **مجلة أمارباك**، المجلد 4، العدد 07، 2013، ص64.

(6) سعد الله، نفسه، ص297.

(7) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1515–1830**، أطروحة لنيل الدكتورة، (مرقونة) ،إشراف عمار بن خروف، 2006/2005، ص ص 333، 334.

الأطوار السابقة توضح دورها التكاملي فكل طور يكمل الآخر وكل طور لا يمكن دراسته قبل سابقه.

أهم المواد المدروسة: اقتصرت على العلوم الدينية واللغوية وبعض كتب التاريخ والسير وقانون ابن سينا في الطب.[1]

كل هذه المؤسسات التي كانت تمثل القلب النابض في الحياة الاجتماعية كانت لها مؤسسة تغذيها وتقوم على شؤونها، وتختص به الحضارة الإسلامية دون غيرها. فما هي هذه المؤسسة؟ وما هو الدور الذي قامت به خلال العهد العثماني؟

2-أوضاع الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني:

يُعتبر الوقف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية، إذ أن هذه الحضارة انفردت به دون غيرها من الحضارات الأخرى، فهو يُعبّر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم، وعن إحساسه العميق بالتضامن مع أفراد المجتمع الإسلامي.[2]

أ-مفهوم الوقف:

- **لغة:** يعني الحبس والمنع، وإذا قيل: وقف الأرض على المساكين أي حبسها.[3]
- **اصطلاحا:** هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة.[4]

ويستند شرعًا **لقوله تعالى:** بعد بسم الله الرحمان الرحيم:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾. سورة البقرة الأية 254

وقوله تعالى:﴿وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة الأية 280

ومن أدلة السنة النبوية على الوقف، **عن أبي هريرة** رضي الله عنه أن **رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:**﴿ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثَةٍ: إِلا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ﴾.[5]

---

[1] أنظرالملحق الخاص بتصنيف قائمة الكتب والمواد المدروسة رقم 07، والملحق رقم 09.

[2] سعد الله، المرجع السابق ص227.

[3] ابن منظور، المصدر السابق، ص4898.

[4] يوسف أمير، **أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية (1671-1830)**، م ل م، (مرقونة)، إشراف فلة موساوي القشاعي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص61.

[5] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، شرح محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الوصّية، باب ما يلحق الإنسان من ثواب بعد وفاته، الإصدار 3، رقم الحديث 1831، موسوعة الحديث النبوي الشريف (الصحاح والسنن والمسانيد)، موقع روح الإسلام.

ب- المؤسسات الوقفية:

كانت الأوقاف في الجزائر العثمانية تُدار من طرف عدّة مؤسسات خيرية، إلاّ أن أهميتها قد اختلفت من شخص إلى آخر وهذا مرده طبيعة نشاطاتهم المختلفة،ومن بين أهم هذه المؤسسات الوقفية التي عملت على تسيير الأوقاف نذكر:[1]

- مؤسسة سبل الخيرات الحنفية: أسسها شعبان خوجة في سنة 1590م، اهتمت بالإشراف على أوقاف المذهب الحنفي، هدفها إعانة الفقراء[2]، سعت هذه المؤسسة إلى فعل الخير من خلال تقديمها المساعدات للفقراء، والعلماء والطلبة وحتى العجزة.

- مؤسسة الحرمين الشريفين: لها أهمية كبيرة، احتلت الطليعة في عدد أملاكها[3]، عملت على عتق المسلمين الأسرى[4]، يتضح لنا أن هذه المؤسسة قامت دورا إجتماعيا تمثل في مساعدة الفقراء، ودور سياسي ظهر في عتق المسلمين.

- مؤسسة الجامع الأعظم: احتلت مكانة مرموقة بين أفراد المجتمع، قامت بإيواء فقراء الأندلس، وأشرفت على أوقاف المذهب المالكي[5]، هذه المؤسسة اهتمت بالفقراء وتكفلت بهم، كما لعبت دورًا ثقافي واجتماعي وديني مميز.

- مؤسسة أهل الأندلس: ظهرت نتيجة فرار الأندلسيين نحو المغرب العربي[6]، بعد إستقرارهم في الجزائر أسسوا زاوية الأندلسيين[7]، هدف هذه المؤسسة خيري تمثل في حماية ورعاية الجالية الأندلسية.

الأندلسية.

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثماني**-المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص151.

(2) سعد الله، المرجع السابق، ص237

(3) علي العنتري، **أوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة، في الجزائر خلال القرن 18 وبداية 19م**، م ل م،(مرقونة)، إشراف فلة موساوي القشاعي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص35،أنظرالملحق رقم03.

(4) Aumerat ; La propriétéurbaine a Alger،**in revue Africaine**, volume41, 1897 , P323.

(5) علي العنتري، نفسه، ص29.

(6) سعد الله، نفسه، ص 237.

(7) فارس مسدور، كمال منصوري، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف، التاريخ الحاضر، والمستقبل، **مجلة أوقاف**، دون عدد، دون تاريخ، ص04.

– **مؤسسة بيت المال:** كان يشرف على إدارتها ناظر المال[1]، اهتمت بمراقبته على المرافق العامة، ودفن الفقراء[2]، والاهتمام بتركاتهم[3]، وإذا لم يكن له ورثة تنقل تركاته إلى صندوق بيت المال[4]، لم يختلف هدفها عن سابقها من ا لم

– **مؤسسة المرابطين:** (الأولياء الصالحين): تقوم بالإشراف على أوقاف أضرحة المرابطين مثل ضريح عبد الرحمان الثعالبي[5]، وتتمثل مهمتها في تسديد تكاليف المؤسسات التعليمية والفائض يوزع على الفقراء.[6]

– **مؤسسة الأشراف:** تضم أوقاف عائلات الأشراف[7]، سعت هذه المؤسسة إلى التخفيف من معاناة الفقراء بمختلف الوسائل.

– **مؤسسة الأوجاق:** تهتم بأوقاف الجند الذين تركوا ثكناتهم لغيرهم.

– **مؤسسة العيون والطرقات:** قدر عدد العيون بحوالي 100 عين، وهدفها توفير الماء للمحتاجين[8]، فالماء هو منبع الحياة.

لا يخف علينا بأن الوقف قد قام على نوعين، أولهما عُرف بالوقف الخيري (العام) الذي يتم من خلال حبس المعني على الفقراء والمساكين، أما الثاني فهو الوقف الأهلي[9] الذي يقوم الواقف بوقفه على افراد أسرته.

---

[1] **الناظر:** ناظر الشيء، هو حافظه، وناظر الأحباس مهمته النظر في شؤون الأوقاف، أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **المصطلحات والألقابالتاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص49.

[2] سعد الله، المرجع السابق، ص242.

[3] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر، (1700–1830)، مقاربة إقتصاديةإجتماعية**، أ ل د، (مرقونة)، إشراف مولاي بلحميسي، ج1، الجزائر، 2001/2000، ص131.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيدي، منشورات ANEP، الجزائر، 2006، ص134.

[5] ولد الثعالبي سنة 1384م بمنطقة وادي يسر، له عدة كتابات في الزهد والدين، توفي سنة 1471م، أنظر: سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص 21،22.

[6] مسدور، نفسه، ص06.

[7] سعيدوني، المرجع السابق، ص159

[8] علي العنتري، المرجع السابق، ص65.

[9] الوقف الأهلي: نسبة إلى الأهل والأولاد، أنظر: العنتري، نفسه، والملحق رقم 10.

كما أن الوقف كان يقوم على أساس مذهبين المالكي[1] والحنفي[2]، فالأول لا يجيز التصرف في الحبس أو استبداله بعد وقفه، أما الثاني فيُجيز عودة الوقف إلى صاحبه عند الحاجة.[3]

ج- أهمية الوقف في الحياة الدينية، العلمية، الاجتماعية والاقتصادية:

تظهر لنا أهمية الوقف من خلال أنه مصدر العيش لكل من الزوايا والأضرحة، كما أنّه مصدر الحياة عند المساجد والمدارس والكتاتيب، وحتى أنه يضمن معيشة العلماء والطلبة.[4]

فبفضل ما كنت الأوقاف تدّره من أموال تم تسيير عدّة مصالح مثل أجور المدرسين ومنح الطلبة، دون أن ننسى أنّه بفضل فائض مردود الأوقاف تم تشييد وبناء عدة مرافق للتعليم والعبادة، فعلى سبيل المثال لا الحصر زاوية الجامع الأعظم بالجزائر التي تم بناؤها من مردود الأوقاف.[5]

أما في الجانب الاجتماعي فقد ظهر دور الأوقاف جليا، وهذا من خلال تضامن المجتمع وترابطه، كما أن الوقف حافظ على الثروات والأملاك الموقوفة لكونها لا تباع ولا تشترى.

كما عمل الوقف على إغناء الخزينة الجزائرية بالمال، وهذا لما تدّره هذه المؤسسات من اموال طائلة[6]، وهكذا تتضح لنا أهمية مؤسسة الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني، فقد كانت عنوانا للتعاون وتقديم يد المساعدة لمختلف فئات المجتمع.

لم تقتصر المؤسسات الإسلامية في خلال العهد العثماني على التعليم والوقف فقط بل شملت القضاء أيضا، بإعتباره ينبع من الشريعة الإسلامية، فما هو القضاء؟ وكيف كانت حالته أثناء العهد العثماني؟ .

---

[1] **المذهب المالكي**: نسبة إلى الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أنظر: عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص143.

[2] **المذهب الحنفي**: أنشأه الإمام أبو حنيفة النعمان الكوفي، في الكوفة ثم انتشر في العراق، أنظر: الكيلاني، نفسه، ص141.

[3] علي العنتري، المرجع السابق، ص ص 22، 23.

[4] سعد الله ، **تاريخ الجزائر**،...، المرجع السابق، ص231.

[5] سعيدوني، المرجع السابق، ص162.

[6] سعد الله ، نفسه ، ص244.

3-أوضاع القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني:

لقد كان للقضاء في الجزائر العثمانية أهمية كبيرة، لما له من أثر على المجتمع، بحيث عمل العثمانيون جاهدين من أجل بسط العدالة بين الرعيّة دون أي تميز، وهذا من خلال جهاز قضائي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية دون غيرها.

أ-مفهوم القضاء:

لغة: جمعه أقضية وفعله قضى أي حكم، وهو الاتقان والإحكام، ومعناه فصل الأمر، وفي الشرع هو فصل الخصومات.

اصطلاحا: عُرّف القضاء بتعاريف كثيرة، حيث تشابهت أغلبها في المعنى وإن اختلفت في الألفاظ، وقدّ اتفقت هذه التعاريف في مجملها بأن القضاء هو الفصل بين المتخاصمين وحماية الحقوق العامة بغرض الحسم في المنازعات والدعاوى[1]، يمكن القول بأن القضاء خلال العهد العثماني لم يخرج عن إطار الإسلام ومبادئه المجيدة، بل بقي متمسكا بها.

ب- صلاحيات ومهام القاضي:

تعتبر وظيفة القضاء وظيفة سياسية دينية، لهذا فإن القاضي كان يحتل المرتبة الثانية بعد الإفتاء وهذا من حيث الاولوية[2]، وكان القاضي يتمتع بمكانة مرموقة بين الناس، لهذا عُرف بعدة ألقاب كان من بينها: الشيخ الفقيه، العالم، النبيه، الصدر، الأوجه.

عُرف القاضي بنزاهته، فقد تمثل دوره في الفصل بين المنازعات والخصومات، وهذا في إطار الشريعة الإسلامية، كما يقوم بالنظر في الاحتياجات، ويراقب ويرعى شؤون القاصرين ويسهر بنفسه على النساء الأرامل واليتامى.[3]

كان لا يسمح للقاضي بترك مهمته ومنصبه إلاّ بموافقة الدّاي، كما أن هذا الأخير كثيرا ما كان يتدخل في بعض القضايا وهذا باستدعاء الفقهاء.[4]

---

(1) لطيفة حمصي، **المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر (1710-1830)**، م ل م،(مرقونة) إشراف عائشة غطاس، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص53

(2) سعد الله، **تاريخ الجزائر**....، المرجع نفسه، ص394.

(3) صليحة جبار، **الجزائر في عهد الداي علي باشا (1754-1766)**، م ل م،(مرقونة)، إشراف عائشة غطاس، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص ص60، 61.

(4) نفسه، ص62.

كان يُساعد القاضي مفتيين، والأحكام التي تصدر عن القاضي غير قابلة لإعادة النظر أو الطعن[1]، حقيقة تمتع القاضي بمنزلة مرموقة ومميّزة بين أفراد المجتمع، ففي نظرهم هو الرجل الأمين والصادق وقراراته لا يمكن النقاش فيها.

ج- القضاء بين المذهبين المالكي والحنفي:

لقد كان العثمانيون من أتباع المذهب الحنفي، أما الجزائريون فكانوا متعلقين بالمذهب المالكي، لهذا عمل السلطان العثماني على تعيين مفتي حنفي، والداي يقوم بتعيين المفتي المالكي، وبالتالي فقد وجدت في الجزائر العثمانية محاكم خاصة بالمسلمين الأحناف وأخرى خاصة بالمسلمين الذين ينتمون إلى المذهب المالكي[2]، ومنه فقد تم إحترام الاختلاف المذهبي لعدم ظلم أحد عند صدور الحكم.

ونجد أن كلا المذهبين تمتعا بنفس الصلاحيات في جميع المستويات، بحيث وجد هناك مفاتي وقضاة أحناف وآخرون مالكيون، بالإضافة إلى مجلس مشترك.[3]

وكان من لا يقبل بحكم المفتي سواء المالكي أو الحنفي فإنه يتوجه إلى المجلس الكبير الذي يضم علماء المذهبين، اما إذا كان المتخاصمون غير مسلمين فإن القضاة يخرجون إلى ساحة الجامع للإستماعللخصومة[4]، عمد العثمانيون على المساواة بين المتخاصمين لتجنب العداوة والبغضاء.

وجدت كذلك في الجزائر العثمانية محاكم خاصة بالأسرى النصارى وحتى اليهود، وإذا حدثت خصومة ونزاع بين النصارى والمسلمين، فإن الحاكم يتدخل ويقوم بالفصل في هذه المنازعة خوفا من تطور الوضع إلى ما لا يحمد عقباه.[5]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القانون يُطبق على كل الأشخاص بالتساوي دون أي تميز عرقي أو ديني أو مذهبي، كما أن المحاكمة لا تستمر إلا بضع ساعات أي لا تدوم طويلا، وكانت الأحكام التي يصدرها القاضي صارمة.

---

(1) حميد قريتلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1907)، م ل م ، (مرقونة)، إشراف الغالي غربي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص34.

(2) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من الداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص71.

(3) سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط3، الشركة الووطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص53.

(4) عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص140.

(5) كانت جلسات القاضي الحنفي تعقد بجامع السيدة، ثم أنشأت المحكمة الحنفية حوالي سنة 1758م، وهذا بعد صدور التحبيس من الولية عائشة بنت أوسطى مصطفى الأندلسي، أما جلسات القاضي المالكي كانت تتم في الجامع الاعظم، أنظر: غطاس، المرجع السابق، ص119.

فكل مذنب يجب معاقبته، فمثلا كان الزنى يعاقب عليه بضرب كل من الطرفين، أما القتلة يحكم عليهم بالقتل، والسارق تقطع يده[1]، ومن هنا يتضح لنا بأن هذه الأحكام كانت نابعة من الشريعة الإسلامية وان القضاة عملوا على تطبيقها دون تحريف أو نقصان.

من خلال دراستنا للمؤسسات الاسلامية خلال العهد العثمانينستنتج:

أن التعليم ارتبط بكل جوانبه سواء مؤسساته وسياسته ووسائله وتموينه ارتباطا وثيقا بالإسلام، ويظهر ذلك من خلال:

- المؤسسات التي كانت تبث العلم كانت مؤسسة إسلامية بحيث نجد أن اهم هذه المؤسسات التي كان يتعلم بها الطلبة هي (المساجد والزوايا والكتاتيب والمدارس)، وهذه المؤسسات هي المنبع الذي يصب منه الإسلام، وهي المؤسسات الاساسية التي يظهر من خلالها إسلام الدولة.
- كما لاحظنا انتشارها بصورة واضحة في الجزائر سواء في المدن الكبرى أو الأرياف وإذا تطرقنا إلى السياسية التعلمية في الجزائر خلال الفترة المذكورة نستنتج عدم إهتمام السلطة العثمانية بالتعليم، ودليل ذلك انها لم يوجد إطار رسمي لخدمة العلم وأهله وهذا ما نتج عنه:
- عدم وجود خطة مدروسة لخدمة العلم وتشجيعه والعناية به، كما أنه لم يوجد سلم دراسي يتابع من خلاله الطلبة مشوارهم الدراسي وفق مراحل معينة،
- عدم وجود سياسة عقاب أو يجاز حسب الاستحقاق، كل هذا سيؤثر سلبا على المردود العلمي.

أما بالنسبة للأوقاف فتميزت بكثرتها وانتشارها في مختلف أرجاء البلاد وظهر ذلك جليا منذ أواخر القرن 15م ومستهل القرن 19م، والعامل الذي ساعد الوقف على التطور والنمو هو المبدأ الشرعي الذي يقوم عليه، ناهيك عن تلك الاسس التي كانت محل احترام سواء من الواقف أو المستفيد منه.

الوقف ظاهرة اجتماعية إسلامية، بحيث عمل الإسلام على إرساء قواعد إيجابية بناءه للوقف من خلال فتح ميادين الخير والبّر، وعمل الإسلام كذلك على تنظيم الوقف وحمايته من الانحراف عن مقاصده النبيلة والمتمثلة في مساعدة الفقراء والمساكين وأبناء السبيل واليتامى والتكفل بهم، فالغاية تبقى واحدة وهي التقرب إلى الله ونيل الثواب.

وفيما يخص القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني فإنه استند إلى الشريعة الإسلامية، فقد كانت الأحكام تصدر من طرف مجلس قضائي إسلامي منظم، وتميز القضاء في الجزائر خلال نفس الفترة بالاستقرار وهذا مردّه نزاهة القضاة وحسن أحكامهم فلا تميز بين مسلم أو يهودي ولا يبين

---

[1] وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم، عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص128، 129.

مالكي أو حنفي ولا بين أبيض وأسود فالكل سواسية أمام القانون ومن كان مذنبا يجب عليه أن يعاقب، وكل هذا إن دّل فإنه يدل على شيء واحد وهو نزاهة القائمين على السلطة القضائية الاسلامية.

المبحث الأول:

السياسة الفرنسية تجاه المؤسسات الاسلامية

المطلب الأول: التغيرات التي طرأت علىالبنية الأساسية للتعليم

المطلب الثاني: الاستيلاء على الأملاك الوقفية

المطلب الثالث: التدخل في القضاء الإسلامي

المبحث الأول: السياسة الفرنسية تجاه المؤسسة الاسلامية

معاهدة الاستسلام [1]هي أخر وثيقة أمضاه الداي حسين[2] أول وثيقة أمضتها فرنسا، تضمنت هذه الوثيقة مجموعة من البنود ضمن من خلالها الداي وتعهدت فيها فرنسا على مجموعة من البنود وأهمهم **البند الخامس** الذي ينص «على حماية الدين الإسلامي»، وكذا في **مادتها الثانية**«بان التقاليد الجزائرية لا تسمح لجنود فرنسا بدخول الى المساجد»، ثم قام الفرنسيون بتوزيع بيان[3] على السكان عشية نزولهم بالجزائر، ومن خلاله «قاموا بتقديم أنفسهم على انهم محررون وليس منتصرون وأن هدفهم هو القضاء على الداي الطاغية والحكم التركي الظا لم واحترام شعائرهم بصفة نافذة»[4]، إضافة إلى ادعاء فرنسا بأنها جاءت لنشر الحضارة في الجزائر، ولكن بعد كل هذه المواثيق والعهود، وسرعان ما استقر الفرنسيون بالجزائر قام دي بورمون[5]، باستباحة المدينة لمدة شهر[6]، ولكن في الحقيقة هذه الاستباحة استمرت باستمرار الوجود الفرنسي بالجزائر، حيث أن الفرنسين «هدموا وقتلوا أو عذبوا وسجنوا ونهبوا ... وحولوا ونكلوا»، وأي عبارة تدل على الوحشية يمكننا قولها واصفين الاستعمار الفرنسي للجزائر دون اعتبار ذلك ذاتية منا لأنها حقائق تاريخية ثابتة لا تزيلها الايام ولا تتغير لا مع الزمان ولا مرور العصور، وكان أول ما استهدفته من خلال سياستها الشرسة هي المؤسسات الإسلامية – التعليم، الوقف، القضاء – النابعة من نواة العقيدة الإسلامية إضافة إلى الدور الذي لعبته في معارضة السياسة الفرنسية، فكيف تعاملت الإدارة الفرنسية مع المؤسسات التعليمية؟ وما موقفها من مؤسسة الوقف؟ وكيف سعت إلى فرنسة القضاء الإسلامي؟

المطلب الأول: التغيرات التي طرأت على البنية الأساسية للتعليم

نقصد بالبنى الأساسية للتعليم هي تلك المؤسسات التي أشرفت على التعليم خلال العهد العثماني والتي تمثلت أساسا في «المساجد، والزوايا، المدارس القرآنية، الكتاتيب والمكتبات»، وقد كانت هذه المؤسسة أول ما استهدفته السياسة الفرنسية وذلك بسبب الدور الذي كانت تلعبه في

---

[1] بعد انهزام الجزائريين وسقوط حصن الوالي قرر الداي حسين الاستسلام وبعث بأعيانه للإجتماع مع قائد الحملة الفرنسية اتفقوا معه على الاستسلام وتسليم المدينة وفق شروط وعهود تعهد بها بورمون بشرفه، أنظر الملحق رقم12.

[2] أخر دايات الجزائر (1818–1830) وقع معهاهدة الاستسلام مع فرنسا جويلة 1830 غادر الجزائر إلى نابولي ثم إلى الاسكندرية التي توفى بها، أنظر: أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحاليين الألمان، (1830–1855)**، ط شعبيو للجيش، الجزائر، 2007، ص 73 وما بعدها.

[3] البيان الذي وزع على السكان عشية دخول الفرنسيين العاصمة، أنظر الملحق رقم 13.

[4] احمد الشريف الزهار،**مذكرات أحمد الشريف الزهارنقيب أشراف الجزائر**، تح أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص219

[5] بورمون (1773، 1846) كان جنرالا في جيش نابوليون عينه شارل العاشر وزير للحربية، قاد الحملة الفرنسة على الجزائر، عزل وعوضه كلوزيل في الجزائر

[6] سيمون بفايفر، **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، تر تح تق، أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009، ص99.

نشر التعليم العربي الإسلامي الذي كان فحواه أساسا نابعة من القرآن «تعليم القراءة والكتابة، والحث على الجهاد، والتكافل الاجتماعي»، وقد كانت هذه المؤسسة منتشرة إنتشار واسعا في كل الجهات الجزائرية دون إستثناء، ودليل ذلك الاحصائيات التي ذكرتها الكثير من المصادر، **فديفو** مثلا، يقدم لنا معطيات نقلا عن إحصاء الإدارة الفرنسية للأوقاف الإسلامية (مساجد، زوايا ومدارس ...)، انه كان يوجد بمدينة الجزائر في بداية الغزو الفرنسي 13 مسجدا " كبيرا "، 109 مسجدا " صغيرا "، 32 مصلى و 12 زاوية التي يصل مجموعها إلى 176 بناية إسلامية[1]، باقي المدن اهتم سكانها كذلك بالتعليم وقدّ انتشرت فيها المؤسسات الإسلامية انتشار واسعا.

لكن هذه المؤسسات تعرضت خاصة في بداية الاحتلال إلى سياسة قاسية وهذا المصير لم تواجهه مساجد العاصمة فقط فقسنطينة مثلا كان بها 75 مسجدًا وزاوية، ومدينة بجاية التي يتجاوز عدد مساجدها 100 مسجدًا وكذا مدينة تلمسان التي كان بها أكثر من 150 مسجدا.

أما عنابة فقد وصل عدد المساجد بها إلى 37 مسجدا، لم يبق منها سوى جامع صالح باي ونفس المصير عرفته مدينة وهران التي حولت معظم مساجدها عن وظيفتها، كمسجد "خنق النطاح" الذي حول إلى مستشفى عسكري سنة 1831.[2]

– مسجد كتشاوة[3] (**أنموذجا**): حسب **ديفو** أن تاريخ تأسيس هذا المسجد يعود إلى ما بين سنتي (1612 – 1613) وأعاد توسيعه **الباشا حسين** سنة (1794 -1895) ويقع هذا المسجد بشارع الديوان ويوجد على أحد أعلى جوانبه ضريح الوالي **دادة** ، كما توجد بجانبه منشآت محبسة تعود عائداتها لتسديد تكاليف المسجد وفائض هذه العائدات يوجه لصيانة المسجد[4]، وفي عهد **الدوقدوروفيقو duc de Rovigo**[5] أصدر تعليمات تقضي"بأنه يجب أن نحصل على أجمل معبدا ... لإله المسيحي ... استعدوا بأقصى سرعة أطلبوا جامع كتشاوة، هذا المسجد الأكثر جمالا بمدينة الجزائر، ذو مساحة واسعة، ويتوسط المدينة والأحياء الأوربية "، ولإضفاء الشرعية قام هذا الاخير

---

[1] AlbertDevoulx: Les édifices Religieux de l'ancien .. d'Alger,in**, R A,**v42, 1898, P450.

توجدإحصائيات أخرى ذكرها جيمس ولسن ستيفن، في **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785–1797**، تر علي تابليت، دار ثالة الجزائر 2007، ص 213 وما بعدها.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار البصائر، الجزائر 2007، ص80 وما بعدها.

[3] هضبة كتشاوة ومعناه باللغة التركية الهضبة التي يرعى بها الماعز وبني عليها هذا المسجد القرن14م، ثم هدمه حسن باشا، 1793، وشيد مكانه مسجد أخر، أطلق عليه فيما بعد كتشاوة، أنظرالملحق رقم 19.

[4] Devoulx, ibid, P114.

[5] روفيقو(1774–1847) اكتسب خبرة عسكرية في الحروب النابوليونية عين قائد عام في الجزائر 1831/12/28 اتسم عهده بالقمع.

بتشكيل لجنة برئاسة **بيربروجر**[1]وخلال الجلسات المنعقدة عبّر أعضاؤها (الجزائريون) عن رفضهم بحجة معاهدة الاستسلام وخلالها تحدث المترجم **فرعون** عن غضب **روفيقو**وتمكن **بوضربة** من إقناع المجتمعين بتقديم جامع المسمكة هو الجامع الجديد[2]، لكن **روفيقو** ردّ غاضبا لقد أعطى لكم المسجد الأسوء موقعا والأقل وقارا وإجلالا في المدينة لا أريده، أريد الأجمل والأبهى، نحن الأسياد المنتصرون لا ارغب في أن أصبح سخرية[3]، ثم قرر **روفيقو** أخذه بالقوة وشرع في ذلك في 17 ديسمبر 1831 قتل خلالها حوالي 4000 من المصلين المعتصمين[4] واحتل المسجد، وعلى شرف هذا الانجاز أقيم حفل وخلاله أرسلت السلطة الملكية والدينية[5] هدايا للكنيسة الجديدة، لم يكن جامع كتشاوة آخر ضحايا التحويل، فقد تمّ تحويل العديد من المساجد سواءا في العاصمة أو في باقي المدن، وبذلك أرادت فرنسا من خلال تصرفاتها هاته ضرب المجتمع الجزائري في صميم روحه.

وأمام هاته التصرفات يتعجب **فرحات عباس** أمام ما قامت به فرنسا، حيث يطرح أن الثورة البرجوازية عملت في فرنسا على إعدام الرهبان وإحراق الكنائس ونزع ممتلكاتها وفي الجزائر أعادت لرجل الدين هيبته بشعارات مغلوطة[5] يعني أبناء الثورة غيبوا مبادئها في الجزائر وتعدو عليها.

كما تعرضت بعض المساجد للهدم، ففي عهد **كلوزيل**[6]تمّ هدم 3 مساجد تابعة محلات سوق الصباغين وكذلك جامع السيدة الذي هدمه كلوزيل1842، ظنا منه أنه يحوي كنوز[7]، وقد عبر **ديفو**عن الحالة التي آل إليها المسجد بما يلي:«الكولون شاهدون على هدم هذه المنشأة الجميلة التي تأسف لها هوة الهندسة المعمارية من الأهالي»[8]، وهنا تظهر لنا روح الطمع التي تحلى بها قادة الاحتلال.

---

[1] كان من أعضاء اللجنة مفتين منهم الكبابطي وإثنين من الاعيان منهم بوضربة.

[2] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار 1827–1871**، تر جمال الفاطمي واخرون، ط1، دار الأمة الجزائرية، 2008، ص163

[3] نفسه، ص146

[4] بوعزة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة، 2007، ص153.

[5] الملكة إميلي وزوجها لويس فيليب والبابا السادس عشر غريغور.للمزيد أنظر: خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830–1871)** منشورات دحلب 2007، ص29

[5] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر فيصل الأحمر، طخ و م، الجزائر،2010، ص79.

[6] تقلد رتبة جنرال في سن 26 سنة إلتحق بنابليون خلال حرب المائة يوم، وحكم عليه بالموت ولجأ مضطرا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي عاد منها بعد العفو الشامل الذي صدر في 1824 عُين جنرالا على الجزائر بعد دي بورمون، انظر: جوليان، نفسه، ص117 وما بعدها.

[7] خوجة، المصدر السابق، ص ص 278، 279، أنظر الملحق رقم 19.

[8] devoulx, op.cit, p 114.

ومن المساجد التي حولت إلى مصالح إدارية نذكر مسجد بتشين الذي حول إلى صيدلية مركزية منذ بداية الاحتلال، وكذا مسجد سيدي الرحبي الذي حول إلى مخزن للمواد الصيدلية ومسجد المصلى الذي استعمل كثكنة عسكرية[1]، وحسب**ديفو** فإنه في سنة 1862 لم يبق منها سوى 9 مساجد كبيرة، 18 مسجدا صغيرا 15 مصلى و5زوايا من مجموع 176 مؤسسة إسلامية، حيث لم يبق منها إلا 47 مؤسسة، 21 منها مخصصة للدين الإسلامي[2].

هذه إذن نماذج من السياسة الفرنسية التي تحمل في طياتها أطماع ونوايا عبرت عن الروح العدوانية لفرنسا الاستعمارية فكانت الخطوة الأولى هي المساجد والجوامع باعتبارها القاعدة الاساسية للمؤسسة التعليمية.

– **الزوايا:** لقد تعرضت الزوايا لنفس الهدم والبيع والتحويل، فكان مصيرها نفس مصير المساجد والجوامع، وحسب الاحصائيات فقد تجاوزعدد الزوايا التعليمية –قبل الاحتلال– وحدها 349 زاوية، وقد لعبت دورا رياديا في هذا المجال ولم يقتصر هدفها في هذا وحسب، بل تعداه إلى أدوار إجتماعية ودينية وثقافية وحتى السياسية، وبسبب هذه الأدوار الإنسانية الايجابية التي لا تخدم المصلحة الاستعمارية تعرضت للهدم والتحويل في بداية الاحتلال، وإن موقف الادارة الفرنسية من الزوايا لم تتوقف عند الهدم بل حاربت شيوخها وحتى أئمتها وفرضت عليهم عقوبات قاسية[3]، وتم هدم الكثير منها[4]، ومن بين الزوايا التي استولى عليها الفرنسيون في مدينة الجزائر زاوية سيدي العيد، وسيدي عقبة، وزاوية كتشاوة بالمرسى والإنكشارية[5]، وغيرها كثير. أما الزاوايا التي تعرضت للهدم مع المساجد والجوامع التي تنسب إليها، فنذكر زاوية القشاش، والصباغين والمقايسة وسيدي التنسي[6]، كما أن بعض الزوايا الأخرى تعرضت إلى مصير التحويل إلى مصالح إدارية أو ملكية خاصة كزاوية سيدي الجودي التي اشتراها أحد المعمرين، زاوية سيدي شخقون حولت إلى ثكنة عسكرية، ثم إلى مستشفى عسكري وكذلك زاوية جامع الكبير التي أصبحت منذ 1830 حماما ثمّ هدمت نهائيا 1838[7]، ونفس المصير تعرضت له الزوايا في مختلف مناطق الجزائر ماعدا الجنوب، فخلال الفترة

---

[1] بوعزة، المرجع السابق، ص153.

[2] Devoulx, op.cit, p 450.

[3] يحي بوعزيز، **المساجد العتيقة في الغرب الجزائري**، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص28.

[4] بوعزة، نفسه، ص 155.

[5] سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 3، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 170 وما بعدها.

[6] بوعزة، نفسه، ص ص155، 156.

[7] سعد الله، نفسه.

الممتدة (1830-1870)، استمرت في اداء مهمتها ونذكر منها زاوية تماسين وزاوية قمار، وقد شكلت الزوايا خطرا على الاستقرار الفرنسي وذلك بسبب ما تعرض له الفرنسيين في العديد من مناطق الجزائر من إعتداءات وهجومات كان من ورائها الأسر المنتفذة وشيوخ الزوايا، إضافة إلى دورها الفعال في دعم الرفض الشعبي للوجود الفرنسي لهذا استوجب الأمر مراقبة نشاطات وتحركات هؤلاء لبسط النظام القانوني الفرنسي بل وحتى النظام الديني الفرنسي[1]، وبهذا اكتشفت فرنسا الدور التعليمي والديني وحتى السياسي لهذه الزوايا وحاربتها بشتى الوسائل.

– **المدارس**: هي الاخرى تعرضت لسياسة خانقة من طرف الاستعمار وذلك نظرا لخطورة هذه المؤسسة على الوجود الاستعماري، فراحت تخرب وتدمر هذه المدارس وتضطهد وتعاقب القائمين عليها، فالمدارس تعرضت لنفس مصير المساجد والجوامع التابعة لها فعلى مستوى مدينة الجزائر، نجد مدرسة جامع السيدة هدمت سنة 1830، وكذا مدرسة جامع خير الدين سنة 1831 ومدرسة الدالية 1839[2]، ومدرسة جامع القشاش هدمت مع الجامع الذي كانت ملحقة به، أما مدرسة الجامع الكبير فحولت إلى حمام يسيره أحد المعمرين[3]، نذكر دائما أن نفس المصير تعرضت له بقية المدارس في باقي المدن الجزائرية.

– **الكتاتيب**: هذه الاخيرة تعرضت لسياسة المحاربة حيث تم إغلاق العديد منها بدعوى عدم وجود رخصة من طرف إدارة الشرطة، أما بالنسبة لرجالها فقد تمت ملاحقتهم قضائيا كما تعرضوا لمتابعة قمعية من طرف الشرطة ومصالح المخابرات السرية وشردوا وأبعدوا[4]، ومن هذه الكتاتيب من حول إلى مستودعات لحفظ المؤن العسكرية وأخرى لخدمة المدينة[5] ونتيجة هذه السياسة انخفض عدد الكتاتيب ومستوى القراءة بدرجة كبيرة ووجه الاطفال إلى غير الأماكن المعهودة.

– **المكتبات**: لقد كانت المكتبة الجزائرية غنية بالوثائق والكتب والمخطوطات وقد تعرضت لمختلف وسائل النهب والتخريب والضياع[6]، إما بالأشكال المباشرة أو غير المباشرة، فتمثلت الأولى من خلال خلال تسلط الفرنسيين على هذا النوع من التراث خاصة المكاتب العربية الذين أرادواأن يتعرفوا

---

[1] Mounier(R), Les confréries, et pouvoirFrançaisenAlgérie, **Revue des religions**, tome113, Paris, P274.

[2] حميد قريتلي، المرجع السابق، ص30.

[3] بوعزة، المرجع السابق، ص157.

[4] بوعزيز،**المساجد العتيقة**، المرجع السابق، ص28.

[5] قريتلي، ا نفسه، ص31.

[6] تركي، **التعليم القومي**، المرجع السابق، ص26.

ويتعلموا من (الأعيان والعلماء والقضاة والقياد)، وبالفعل قام هؤلاء بتقديمها إياهم ظنا منهم سيعدونها ولم يحدث ذلك إضافة إلى مصادرة مكتبات المساجد والزوايا وتخريب بعضها، أما الاشكال غير المباشرة فتجلت في الحرائق والتآكل[1] على إثر الهجمات الفرنسية والمقاومة الجزائرية.

كل هذه الصور البشعة التي قام بها المستعمر تجاه هذه المؤسسات التعليمية عبر عنها مؤرخون فرنسيون بتأسف حيث أن **جورج مارسي**"عبرعن هذابان التواجد التركي في الجزائر كان يفرضدائمامراقبة عن المسافرين الذين ينزلون إلى الجزائر وهذا بسبب وجود أماكن وقطع أثرية رائعة ذات تصوير ساحر، ومن المحزن أن يتم القضاء على اثر هذه الزخارف من طرف ايادي الهمجيين"[2]وعبرأحدالكتاب الفرنسيين عن أسفه الشديد لما آلت إليه هذه المؤسسة بما يلي"الفن المعماريالإسلامي الذي وجدناه سنة1830م،أهمل وأصبح قطع مهملة أمام أعين الأوربيين غير المكترثين فعاداتنا لا تتناسب لهندسة الأهالي، حيث تم القضاء عليها وإفسادها، هذه المباني الإسلامية التي يعود تاريخ تشييدها إلى أكثر من ربع قرن والتي كانت محل فضول سكان الجزائر العاصمة والشوارع الأوربيين"[3]ليس تحت أعين الأوربيين بل حتى تحت ضغط منهم.

أدت هذه المعاملة إلى تصاعد الرفض الجزائري ومقاومته لسياسة فرنسا وعلى إثر هذا أرسلت فرنسا اللجنة الخاصة[4] التي عبر أحد أعضائها بما يلي: "لما استقر المحتل الفرنسي سنة 1830 بهذه الأحياء، وقام بتلك التحويلات الهمجية التي وصلت إلى حد البشاعة التي تعوض بناء مدينة جديدة من ينقذ الصورة الجمالية للجزائر"[5]ثم عينت اللجنة الإفريقية[6]، وقد استبشر فيها الجزائريون خيرا وبالفعل قدمت هذه اللجنة مجموعة من الملاحظات والتجاوزات الفرنسية إعترفت اللجنة باختراق شروط معاهدة الاستسلام واعترف **ديبان إيمي** بأنه لم تحترم المساجد والقبور ولا الدّين[7]، هذا

---

[1] سعد الله، **تاريخ الجزائر** ...، ج5، المرجع السابق، ص210، وما بعدها.

[2]Souidi (D): **Collection Histoire et patrimoine**,ed; tell; 2003, t 01,P12.

[3]ministre de l'information et la culture ,**les Mosquées en Algrie**, collection, Art et culture, S.N.E.D. Alger P46.

[4] اللجنة بدات عملها بين 2 سبتمبر 19 نوفمبر 1833، قامت بزيارة جماعية لمدينة الجزائر والساحل ومتيجة وحتى البليدة، وبونة (عنابة) ومن 24 أكتوبر حتى 19 نوفمبر عقد المحافظون 24 جلسة عمل في مدينة الجزائر، خرجت بمجموعة من الملاحظات والتقارير التي تطرقت إلى تجاوزات الاحتلال.

[5]Souidi,Ibid ; PP 13-14.

[6] أرسلت في 12 ديسمبر 1833 عينها الملك ضمت 8 للسابقين في اللجنة الخاصة (لجنة الجزائر) وثلاث نظراء فرنسا وخمسة نواب، كما استمعت اللجنة لشخصيات من الأهالي منهم بوضربة وحمدان خوجة.

[7] جوليان، المرجع السابق، ص196 وما بعدها.

الشيء إيجابي قدمته اللجنة ولكن في الأخير أوصت هذه اللجنة بضرورة الحفاظ على الجزائر كمستعمرة فرنسية وبذلك هذه اللجنة خيبت آمال الكثير ممن كانوا يستبشرون بها خيرا.

من خلال ما تعرضنا له نرى ما مدى شراسة السياسة الفرنسية اتجاه المؤسسة، وهذه السياسة التي قامت بها في بداية الإحتلال قامت أساسا على الفأس والمطرقة، ولكن هل ستستمر فرنسا على هذه السياسة أم ستقوم بتقديمه سياسة بديلة؟

المطلب الثاني: الاستيلاء على الأملاك الوقفية

منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين أرض الجزائر سنة 1830، تطلعت الادارة الفرنسية إلى نزع الأملاك الوقفية، لما لها من أهمية في حياة الجزائريين، فقدّ عملت جاهدة على محاربتها والقضاء عليها، بحيث رأت فيها أحد أسباب كبح وعرقلة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

تعهد الجنرال **دي بورمون** القائد العام لجيش الاحتلال الفرنسي في معاهدة الاستسلام الموقعة بينه وبين الداي حسين في الجزائر، بضمان حرّية المعتقد بالدين الاسلامي واحترام كلّ ما يرمز إليه وعدم مساس ممتلكاتهم[1]، إلا أن هذا لم يكن إلاّ حبر على ورق، فسرعان ما قامت الإدارة الفرنسية بمصادرة أملاك الوقف وضمها إلى أملاك الدولة وهي ما تعرف بالدومين، وبهذا الشكل تكون قد قامت بالقضاء على احد الموارد الأساسية لتموين المؤسسات الدينية الإسلامية.[2]

وكانت حجة فرنسا في ذلك هو تنظيمها وإصلاحها[3]، إلاّ أن الهدف الرئيسي من وراء الاستيلاء على الأوقاف هو اقتصادي وسياسي، فأما عن الاقتصادي تمثل في إغناء الخزينة الفرنسية ودعم ميزانية الدولة الفرنسية[4]، أما عن الهدف الثاني وهو السياسي تمثل في ان فرنسا قد تخوفت من بقاء مثل هذه المؤسسات في يد الجزائريين، فبإمكانهم استعمال أموالها لتقوية نفوذهم واسترداد سيادتهم ودعم المقاومة ضدهم، وبالتالي طرد الفرنسيين من الجزائر،[5]، أدركت الإدارة الفرنسية أهمية الأوقاف لهذا عملت جاهدة على مصادرتها منذ اللحظة الأولى لدخولها أرض الجزائر، باعتبارها أن مداخيلها مرتبطة بالمؤسسات الإسلامية الأخرى، التي ساعدت على قيام المقاومة ضد الوجود الفرنسي، وهذا ما شكل خطرا على فرنسا.

---

(1) عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)**، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص300.

(2) نفسه، ص301.

(3) قريتلي، المرجع السابق، ص 32.

(4) سعد الله،**تاريخ الجزائر ...ج5**، المرجع السابق، **ص**158.

(5) نفسه ص159.

كل هذا دفع بالإدارة الفرنسية إلى تجريد الأملاك الوقفية من مميزاتها التي تتمتع بها، وهذا ما أكده أحد الفرنسيين قائلا بأنها "تشكل أحد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها والتي تحول دون الاصلاحات الكبرى القادرة لوحدها عل تحويل الإقليم الذي تم احتلاله بواسطة أسلحتنا إلى مستعمرة حقيقية». [1]

على هذا الاساس سارعت الإدارة الفرنسية إلى أخذ التدابير والاحتياطات اللازمة لتغيير مضمون أملاك الحبوس إلى ما يخدم مصالحها الاستعمارية[2]، فكان أول قرار صدر لتعطيل دورها هو قرار الجنرال **كلوزيلClauzel**، بتاريخ 08سبتمبر 1830، الذي سمح بمصادرة أملاك الأوقاف على أن تملك السلطات العسكرية الفرنسية الحق في تسييرها بغرض توزيعها على القادمين من أوربا[3]، وفي اليوم الموالي صدر قرار يمنح حق التصرف في أملاك الحبوس وهذا من خلال تأجيرها للأوربيين، وهذا ما أكده **دي بورمون** في قوله: " أنه يحق للحكومة الفرنسية إدارة الأوقاف، بحلولها محل الحكومة الجزائرية وهذه العملية وغيرها من العمليات تمت لصالح فرنسا وحكومتها التي ذهبت أموال الأحباس وصرفتها في غير موضعها "[4] إن إصدار مثل هذه القرارات دليل على تفطن فرنسا لمكانة الأوقاف، لهذا كان قرار 1830/09/08يمثل ضربة قاسية على الجزائريين، ضف على ذلك أن هذا القرار قد شجع الهجرة الأوربية نحو الجزائر.

لقي قرار مصادرة الأملاك الوقفية رفضا واستنكارا من طرف الاهالي الجزائريين وعلمائها وأشرافها أمثال: **ابن العنابي، ابن الكبابطي، حمدان خوجة وبوضربة**.[5]وهذا لكون القرار يتنافى ويعارض ما جاء في معاهدة الاستسلام الموقعة سابقا، بحيث نص **البند الخامس** منها لى احترام أملاك السكان.[6]

أراد أعيان الجزائر أن يبينوا للجنرال **كلوزيل** أن هذه الأملاك الوقفية ليست ملكا للحكومة العثمانية بل هي ملك لكل الجزائريين، وأن القائمين عليها ليسوا عثمانيين بالضرورة.[7]

---

[1] صالح حيمر،**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830–1930)**، م ل م،(مرقونة) إشراف علي أجقو، معهد التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2014/2013، ، ص35.

[2] بوعزة، المرجع السابق، ص205.

[3] بوعزيز، المرجع السابق، ص08. أنظر الملحق رقم 14.

[4] سعد الله،**تاريخ الجزائر**...، ج5،المرجع السابق، ص74.

[5] سيتم تعريفهم لاحقا، انظر: حيمر، نفسه، ص36.

[6] قريتلي، المرجع السابق، ص ص 32، 33.

[7] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص23.

هذه الموافقة دفعت بالإدارة الفرنسية إلى عدم مصادرة أوقاف الحرمين الشريفين[1] إلاّ أن الوضع تطور لاحقا، فبعد ثلاثة أشهر من صدور القرار الأول عقبه قرار آخر بتاريخ 07 ديسمبر 1830، الذي نص على مصادرة كل الاملاك الإسلامية مهما كانت صفتها وضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية، وهي ما يعرف بالدومين[2]، ويخول للأوربيين الاستيلاء عليها، وجاء في **مادته الأولى**:" كل المنازل و المتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات والمؤسسات المختلفة، والتي كانت مداخيلها موجهة باي عقد كان إلى مكة والمدينة والمساجد أو أي جهات خاصة أخرى ستسير وتستأجر مستقبلا من طرف إدارة الأملاك العمومية التي سوف تقبض المداخيل ثم تقدم تقريرها إلى الجهات المختصة "[3]، فمن خلال هذا البند يتضح لنا ان الإدارة الفرنسية قد قامت بتحديد أنواع الأملاك الوقفية التي ستقوم بالاستيلاء عليها، مركّزة اهتمامها على المؤسسات التي كانت مداخيلها تابعة إلى مكة والمدينة، وبين هذا البند أن مصير هذه المؤسسات سيكون تأجيرها مستقبلا على أن تبقى تابعة للأملاك الفرنسية، كما أن كل شخص مستفيد من هذه الأملاك يجب عليه أن يقدم تقريرا يتضمن حالة وصفة هذه الأملاك، أما **المادة الثالثة** من القرار نصت على:" أن القائمين على أملاك الاوقاف ملزمون أن يقدموا في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ القرار كشفا يبينون فيه وضعية العقارات التي يستغلونها بالكراء، أو غيره وحالتها، ومحصول الكراء او الغلة وتاريخ الدخل الأخير "[4]، فمن خلال هذا السند رغبت الادارة الفرنسية في معرفة وضعية الأوقاف المستغلة وقيمة المردود الذي توفره هذه الأملاك.

وجاء في **المادة الرابعة**: "أنه خلال ثلاثة ايام سيضع المفتون والقضاة والعلماء وغيرهم لدى إدارة الدومين الأسماء، وعقود الملكية والسجلات والوثائق التي تهم تسييرها، وكذلك قائمة إسمية بالمحلات وعليهم ان يكتبوا عليها أيضا مبالغ الإيجار السنوي لها ".[5]

يمكن القول أن الهدف من وراء وضع هذه المادة هو تحديد الاشخاص المسؤولين عن الأملاك الوقفية بحيث تم حصرهم في فئة معينة، وأوكلت لهم مهمة تسليم مختلف الوثائق إلى مدير أملاك الدولة الفرنسية، مرفوقة بقائمة لأصحاب المحلات.

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، أواخر الهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، **مجلة الاصالة**، العدد 89، 90، الجزائر، 1981، ص101.

(2) سعد الله، **تاريخ الجزائر** ...، المرجع السابق، ص160.أنظر الملحق رقم 15.

(3) حيمر، المرجع السابق، ص36

(4) قريتلي، المرجع السابق، ص33.

(5) سعد الله، نفسه، ص161.

أما **المادة الخامسة** نصت على: «أنه على مسيري الأملاك الدينية العمومية أن يقدموا كل شهر عرضا أو كشفا إلى مصلحة أملاك الدولة، يتضمن مصاريف الصيانة والخدمات الخاصة بالمساجد وأعمال الإحسان وغيرها من المصاريف التي كانت في العادة تؤخذ كمعونة من مداخيل هذه الأملاك، كما يتم الدفع كل شهر مسبقا، وهذا ابتداءا من الاول جانفيالقادم ».[1]

وبهذا تم وضع الاوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة، حتى وإن أبقى على الوكلاء الجزائريين المشرفين على هذه الأملاك، إلا أنهم أصبحوا ملزمين بتسليم مداخلها لمدير الأملاك الوقفية على مستوى مصلحة أملاك الدولة[2]، فهذا يبين لنا رغبة الادارة الفرنسية في إحكام السيطرة على الأملاك الوقفية من خلال معرفتها لمصاريف ومداخيل هذه المؤسسات.

أما **المادة السادسة** من القرار نصت على: «أن كل شخص خاضع في المادة الثالثة من هذا القرار ولم يدل على ما عنده يحكم عليه بغرامة مالية لا تقل عن المدخول السنوي للعقار الذي يستغل»[3] إن هذا يبين لنا رغبة الادارة الفرنسية في معرفة عدد كل العقارات الوقفية، ولتحقيق غايتها لجات إلى التهديد بالغرامة.

لهذا نصت **المادة السابعة** على: «أن كل شخص يكشف للحكومة الفرنسية عن وجود بناية غير مصرح بها سيكون له الحق في نصف الغرامة التي ستفرض على المتسترين».[4]

ولتسهيل عملية إحصاء الأوقاف قامت السلطات الفرنسية بتشجيع الأهالي على الوشاية ضد المتسترين وهذا من خلال إغرائهم بمبالغ مالية.

بمقتضى قرار 1830/12/07أصبحت كل الأوقاف ملكا للدولة وتابعة لمصلحة أملاك الدولة (الدومين)[5] التي كان يقوم بتسييرها وإدارتها السيد **جيرادان**.[6]

وبقيام الادارة الفرنسية بإصدار القرارين الأول والثاني، فإنها تكون قد أظهرت نيتها وغايتها، بحيث تنكرت لمعاهدة الاستسلام من خلال إقدامها على انتهاك حرمة مؤسسات ذات طابع ديني وبهذا تكون قد أخلفت وعودها.

---

(1) Aumerat,La propriéteurbaine à alger, in **RA**, V2, 1898,P172.

(2) موسى عاشور، **أساليب الاستعمار الفرنسي للإستيلاء على الاوقاف**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2005، ص77.

(3) Busson de jansens, **contribution à l'étude des habous publics Algérien, thése**, alger, 1950, P48.

(4) سعد الله، **تاريخ الجزائر**...ج5، المرجع السابق، ص ص 161، 162.

(5) بقطاش، المرجع السابق، ص24.

(6) تم اختيار السيد جيرادان مدير لادارة أملاك الدولة لانه كان يجيد اللغة العربية، أنظر: بقطاش، نفسه.

وفيما يتعلق بتطبيق القراران فإن الادارة الفرنسية قد وجدت صعوبة في ذلك وهذا مردّه إلى تلك الاحتياجات التي قام بها السكان، ناهيك على ان القراران قد وضعا دون خطة مسبقة[1]، بالإضافة إلى تخوف الادارة الفرنسية من قيام السكان بإعلان المقاومة، هذا إلى جانب عدم الاستقرار في الإدارة الفرنسية.[2]

كما أن قرار 07 ديسمبر 1830، رغم صرامة لهجته لم ينفذ كله[3]، فقد عمدت الإدارة الفرنسية إلى تطبيقه بصفة كلية في كل من وهران وعنابة، أما في مدينة الجزائر فقد طبق جزئيا فقط[4]، فقط[4]، فبعد عجز السلطات الفرنسية عن تطبيق هذا القرار في الجزائر سارعت الى حجز الأملاك الوقفية وتسليمها إلى جهات مختلفة كان من بينها:

- أوقاف العيون، تم تسليمها إلى مهندسين فرنسيين.
- أوقاف الطرق تم تسليمها لمصلحة الجسور والطرق بحجة ضعف الأمناء وعدم قدرتهم على القيام بهذا العمل.[5]
- أوقاف المساجد فسخت بدعوى أن مداخيلها تنفق على الاجانب من خارج البلاد أي انها أموال ضائعة.[6]
- أوقاف الجيش الانكشاري، تمت مصادرتها بحجة أنها أملاك تركية، ولأن بقاءها في يد الجيش قد يساعده على الثورة ضد الادارة الفرنسية[7]، يتضح لنا بأن الادارة الفرنسية قد سعت جاهدة إلى مصادرة الأملاك الوقفية بكل الوسائل وان هذه التقسيمات هي إحدى هذه الوسائل، كما عمدت إلى وضعها في أيادي فرنسية بحجة عجز اصحابها عن تسييرها وهم غير مؤهلين لإدارتها.

لقد ترتب عن قرار 1830/12/07عدة نتائج سلبية على وضعية الأوقاف وحتى على الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري[8]، وكان من جملة هذه النتائج:

---

(1) تراجع كلوزيل ما جاء في المادة الأولى من قرار 1830/09/08 بشأن أوقاف مكة والمدينة حيث أبقى على تسييرها من طرف وكلاء مسلمين على أن تختارهم وتراقبهم السلطات الفرنسية، أنظر: حيمر، المرجع السابق، ص37.

(2) قريتلي، المرجع السابق، ص33.

(3) سعد الله، **تاريخ الجزائر** ...ج5، المرجع السابق، ص163.

(4) حيمر، نفسه

(5) Aumerat, Op.cit, P177.

(6) وفاء العيفة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال وإلى غاية 1900**، م ل م، (مرقونة)، إشراف سالم كربوعة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،2012، 2013، ص33.

(7) حيمر، نفسه، ص38.

(8) سعيدوني، المرجع السابق، ص102.

- أصبحت المؤسسات الدينية تعيش في حالة من الفوضى والاضطرابات في التسيير، ويظهر ذلك جليا في تصرفات الوكلاء، بحيث استغلوا فرصة ضعف الرقابة الفرنسية عليهم فقاموا بتحويل جزء من دخل الاوقاف لصالحهم.[1]
- انخفاض وتراجع دخل الأوقاف[2]، فبعد أن كان الوقف من أهم مداخيل الدولة تراجع وانخفض بسبب جهل الفرنسيين بمسائله وكيفية تسييره.
- هذا القرار قام بتغيير البنية الثقافية للجزائر بحيث تم تحويل العديد من الاوقاف إلى الكنائس ومراكز طبية وإدارية وحتى مخازن للأسلحة.[3]

يمكن القول أنه بسيطرة الإدارة الفرنسية على الأملاك الوقفية وضمها إلى ادارة أملاك الدولة، فقد الجزائريون أهم مصدر كان موجه لخدمة الفقراء والعلماء[4]، فمردود الاوقاف كان يتم الانفاق منها من اجل تلبية حاجة المرافق العامة، وبالتالي يمكن القول بأن الجنرال **كلوزيل** قد قام بتهديم تلك المؤسسات الاسلامية وعمل على السيطرة على مدخول هذه المؤسسات، وابعدها عن هدفها الذي أُنشأت من أجله[5]،وبالتالي فإن قرار 1830/12/07ما هو إلاّ خطوة أولى نحو التدخل والسيطرة في الشؤون الدينية للسكان، بحيث سعى إلى محو التراث الإسلامي الجزائري.[6]

لم تتوقف الادارة الفرنسية عند هذا الحد بل عملت جاهدة من أجل تضييق الخناق على المؤسسات الوقفية، ففي شهر أكتوبر من سنة 1831 قامت الادارة الفرنسية بتعيين مفتش مالي وأوكلت إليه مهمة مراقبة الوكلاء المسلمين بحجة انهم غير نزهاء، وهذا عندما قاموا بتحويل جزء من مداخيل الأوقاف لحسابهم الخاص.[7]

---

[1] Devoulx : Les édifices religieux de l'ancien Alger**,** In **RA**, V12, 1868, P45.

[2] بقطاش، المرجع السابق، ص26.

[3] نفسه، ص27

[4] DJamalKharchi, **Colonisation et politique d'assimilation en Algerie (1830-1962)**, Casbah Casbah ed, Alger, 2009, P142.

[5] خوجة، المصدر السابق، ص274.

[6] بقطاش، نفسه، ص28.

[7] نفسه ، ص78.

وفي 25 أكتوبر 1832 تقدم المدير العام لأملاك الدولة الفرنسية السيد **جيرادان** بمخطط عام يهدف من خلاله إلى تنظيم الأوقاف، وقد قوبل هذا المخطط بالرفض من طرف الفرنسيين[1]، ضف إلى ذلك أن السلطات الاستعمارية قد تفطنت إلى طبيعة هذه الأملاك الوقفية وهذا لكونها غير قابلة للتبادل التجاري، بمعنى ان هذا الوضع لن يسمح بانتقال الملكية من الجزائريين إلى الأوربيين، وبالتالي فإن هذا سوف يشكل عقبة أمام تقدم الاستعماريفي الجزائري.

ومن أجل تجاوز هذه المشكلة قامت الادارة الفرنسية في سنة 1833 بتقديم مذكرة إلى وكيل مكة والمدينة تحتوي على 51 سؤالا، تتضمن تاريخ الأوقاف ووضعيتها[2] إلاّ أن إجابة الوكيل كانت غير مباشرة وغير مقنعة للفرنسيين، لهذا توجهت الإدارة الفرنسية بطرح هذه الاسئلة على مفتي الجزائر، هذا الأخير الذي أكد لهم بأن ملكية الوقف تبقى لصاحبها ولا يجوز لأي شخص التصرف فيها.[3]

وسرعان ما أقدمت الادارة الفرنسية على تهديم وتحويل الكثير من المؤسسات التي كانت تموّل الأوقاف، وكانت حجة فرنسا في ذلك أن هذه المؤسسات في حالة سيئة، فهي قديمة قد تنهار في أي وقت[4]، وفي هذا الصدد يذكر الوكيل المدني **بيشون** أن فرنسا استولت ما بين سنتي(1830-1832)على حوالي 55 ملكية من الاملاك الوقفية.[5]

بعد هذا العرض البسيط حول الوقف الإسلامي في بداية الاحتلال نطرح تساؤل وهو كيف كانت بداية التدخل الفرنسي في شؤون القضاء؟ هل إنتهجت الإدارة الفرنسية نفس السياسة مع القضاء الإسلامي؟ وهل سعت إلى إلغاء العدالة الإسلامية أم حافظت عليها؟

---

[1] سعيدوني، **تاريخ الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي، دورة إدارة الأوقاف الإسلامية**، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1999، ص11.

[2] حيمر، المرجع السابق، ص38.

[3] إبراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، **مجلة المصادر**، ع5، 2001، ص115.

[4] حيمر، نفسه، ص39.

[5] كان بينها 11 ملكية للمسجد الكبير، أنظر: عاشور، المرجع السابق، ص78.

المطلب الثالث: التدخل في القضاء الاسلامي

عملت الادارة الاستعمارية منذ اللحظة الأولى للاحتلال، على محاربة وطمس الشخصية الاسلامية للجزائر وذلك بمختلف الوسائل، وقد حاولت السلطات الفرنسية تطبيق سياسة الإدماج[1] في النظام القضائي بالجزائر، وهذا من خلال إلغاء العدالة الاسلامية وإحلال العدالة الفرنسية محلها[2] منافية بذلك معاهدة الاستسلام الموقعة في 1830/07/05التي نصت على احترام الدين الإسلامي، أي احترام تطبيق الشريعة الاسلامية على يد القضاة المسلمين[3]، وبالتالي يمكن القول بأن احتلال الجزائر لم يكن عسكريا فقط، بل شمل مختلف الميادين سواء اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وحتى قضائية، وكان الهدف من ذلك هو تثبيت الوجود الفرنسي في الجزائر والقضاء على مقومات المجتمع الجزائري.

أدركت الادارة الفرنسية أن بقاء النظام القضائي على حاله، سوف يحول دون استمرار وجودهم في الجزائر، وأن هذا سوف يبقي على روح المقاومة، باعتبار أن القاضي هو رمز السلطة الشرعية، وبإمكانه معارضة السلطة الفرنسية في اي قرار تتخذه[4]، ومن خلال هذا يظهر لنا المكانة لتي يتمتع بها القاضي ففي نظر الجزائريين هو الحامي للدين الاسلامي ومطبق الشريعة الاسلامية.

وجدت الإدارة الفرنسية نفسها أمام مشكلة تحول دون تطبيق سياسة الإدماج في المجال القضائي وتمثلت هذه المشكلة في ان الأهالي لم يتقبلوا العدالة الفرنسية، وهذا مرده ذلك التناقض بين مبادئ الشريعة الإسلامية والمبادئ الفرنسية، ناهيك عن إجراءات العمالة الفرنسية التي كانت طويلة ولا تتطلب تكاليف باهظة، فالأهالي كانوا مقتنعين بقرار القاضي لهذا قلما يطالب أحدهم بالطعن في الحكم.

ومن أجل تطبيق سياسة الإدماج في النظام القضائي ومواجهة هذه المشاكل، عمدت الادارة الفرنسية إلى انتهاج سياسة التدرج في احتواء العدالة الاسلامية[5]، علما أن الفرنسين كانوا يجهلون طبيعة النظام القضائي القائم في الجزائر.

---

(1) محاولة إذابة المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي،أنظر: خليل، المرجع السابق،ص60.

(2) رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830-1892)،**مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع 4، قالمة، الجزائر، 2009، ص01.

(3) سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1834)** ج4، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص420.

(4) نفسه، ص421.

(5) بورغدة، نفسه، ص02.

بهذا يمكن القول بأن سياستهم في بداية الأمر تميزت بالتردد وهذا ما بين(1830-1834)[1]، بحيث اتسمت هذه المرحلة بقرارات يمكن القول بانها مؤقتة[2]، ومع مرور الوقت أخذ القضاء الاسلامي يتقلص شيء فشيء وهذا مرده إلى تلك الأوامر والقوانين التي وضعتها الإدارة الفرنسية، وهدفها من ذلك هو سلب القضاء الاسلامي كل معاني الحياة وتجريده من شرعيته التي يتميز بها[3]، يمكن القول بأن الادارة الفرنسية هدفت إلى ضرب مقومات المجتمع الجزائري والقضاء عليها.

قامت السلطات الفرنسية بإصدار جملة من المراسيم والتعليمات والقوانين من أجل ربط المجتمع الجزائري بالفرنسي[4]، فكان أول قرار هو الذي قام بإصداره الحاكم العام بتاريخ 09 سبتمبر 1830، الذي نص على إنشاء محكمة في مدينة الجزائر تتكون من فرنسيين لهم صلاحيات مدنية وجزائية[5]، وهذه المحكمة تنظر في كل الجرائم التي تم ارتكابها عدا جرائم العسكريين[6]، كما كان يساعد القضاة الفرنسيين قضاة مسلمون أو يهود وهذا عندما يكون المتهم مسلما أو يهوديا[7]، وهذا لجهل الفرنسيين بالقوانين الإسلامية وحتى اليهودية.

إلا أنّه سرعان ما تم إلغاء هذه المحكمة بعد أن قامت بإصدار حوالي ثلاثة عشر حكما قضائيا، هذا يبين لنا بان السلطات الفرنسية لم تكن مقتنعة بقرارتها وهذا مردّه عدم فهمها لطبيعة القضاء الإسلامي، هذا ما دفع بها إلى التردد والاضطراب في قوانينها.

هنا يجدر بنا الاشارة إلى أن الادارة الفرنسية ومن خلال قرارها الذي تم إصداره في 1830/09/09 سعت من ورائه إلى إلغاء المحاكم الإسلامية، إلا أن هذا لم يمنعهم من الاستعانة بالقضاة المسلمين في بعض القرارات وهذا لجهل الفرنسيين بالشريعة الاسلامية.[8]

وسرعان ما تم إصدار قرار آخر تمثل في قرار 22 أكتوبر 1830، الذي نص على إنشاء مجلس للعدالة يتكون من لجنة من أعضاء الحكومة بالإضافة إلى قاضيين فرنسيين و مهمتهم النظر في

---

[1] Collot Claude, **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962),**opu,Alger, 1987,PP 166-168.

[2] رشيد فارح، **التنظيم القضائي ابان الاحتلال بين المبدا العام والتمييز**، اعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، 16، 17 مارس 2005، ص27.

[3] حمزة بوكوشة، القضاء الاسلامي بالجزائر، **مجلة الاصالة**، ع1 – 17، الجزائر، 1947، ص04.

[4] بورغدة، المرجع السابق، ص07.

[5] بوضرساية، المرجع السابق، ص67.

[6] يخضع العسكريون لمجالسة الحرب والأجانب لمحاكم القنصلية، أنظر، فارح، المرجع السابق، ص28.

[7] بورغدة، نفسه، ص04.

[8] نفسه.

القضايا التي تخص الفرنسيين وبعدها يحال المتهمون إلى المحاكم بفرنسا، كما نص القرار أيضا على إنشاء محكمة جنحية تتشكل من المحافظ العام للشرطة يساعده في مهامه محلفين فرنسيين ومهمتهم النظر في الجنح والمخالفات[1]، بالإضافة إلى أن هذا القرار نص على تأسيس ثلاثة أقضية (محاكم) مختلفة عن بعضها البعض وهي: المحكمة الاسلامية، المحكمة اليهودية، والمحكمة الفرنسية، ومنه فإن الإدارة الفرنسية سعت من وراء هذا التقسيم إلى تسهيل تطبيق الإجراءات القانونية الفرنسية.

كما منح القاضي المسلم حق ممارسة مهامه المدنية والجنائية في القضايا التي تخص الجزائريين وهذا كما كان معمولا به قبل الاحتلال الفرنسي أي وفق المذهب المالكي والحنفي.[2]

وفيما يتعلق بمنازعات اليهود سواء كانت جزائية أو مدنية، فيتم النظر فيها من خلال محكمة مكونة من ثلاثة أحبار، أما إذا كانت المنازعات بين مسلم ويهودي، فإن القاضي المحلي هو الذي يقوم بالنظر في القضية وإذا لم يقتنع المتنازعان بالحكم فإنه يمكن الاستئناف في القضية أمام مجلس العدالة، وإذا قام أحد المسلمين أو اليهود بإلحاق أضرار بالفرنسيين فإن القضية تعود من اختصاص مجلس الحرب.

نصت **المادة 12** من القرار على: " كل أحكام الاعدام لا يمكن تنفيذها إلاّ بعد ان يصادق عليها الحاكم العام "، وهذا يعني أنه يمكن للقاضي المسلم وحتى اليهودي إصدار حكم الإعدام إلاّ ان تنفيذ هذا الحكم لا يتم إلا بعد أن يوافق عليه الحاكم العام الفرنسي في الجزائر.[3]

تتضح لنا بأن سلطات الاحتلال الفرنسي كانت تعمل جاهدة من أجل مراقبة القضاء الإسلامي وسعت في فرض رأيها والتدخل في الأحكام التي يصدرها القضاة سواء المسلمون أو اليهود وبالتالي تضيق الخناق عليهم.

هذا فيما يتعلق بالمحكمة الإسلامية واليهودية، أما عن المحكمة الفرنسية، فقد أوكلت لها مهمة الفصل في القضايا المدنية والتجارية المتعلقة بالفرنسيين فقط، ثم يتم إرسال هؤلاء المتهمين إلى فرنسا من أجل محاكمتهم[4]، يمكن القول بأنه ورغم قيام الإدارة الفرنسية بإنشاء محاكم للمسلمين وأخرى لليهود، إلا أن هذا لم يمنعها من فرض كلمتها والتدخل في الأحكام الصادرة وبقيت هي سيدة

---

[1] فارح، المرجع السابق، ص27.

[2] يختص القاضي المالكي بالنظر في قضايا الجزائريين الذين يتبعون المذهب المالكي، أما القاضي الحنفي يقوم بالنظر في قضايا الجزائريين الاحناف، أنظر: فارح، نفسه، ص29.

[3] بورغدة، المرجع السابق، ص04.

[4] نفسه.

الموقف، بحيث انه لا يمكن لأحد التدخل في أحكامها المتعلقة بالفرنسيين، فهي وحدها تملك الحق في معاقبتهم.

لم تتوقف الإدارة الفرنسية عند هذا الحد بل تواصلت في وضع القوانين والقرارات التي سعت في مجملها إلى القضاء على الشريعة الإسلامية، وكان من بين هذه القرارات أيضا قرار 07 ديسمبر 1830، الذي نص على منح صفقة الصلح للمحافظ العام للشرطة، بالإضافة إلى قرار 09 جوان 1831 الذي قرر أن استئناف الأحكام الجنحية يكون أمام مجلس العدالة، كما أصدرت قرارات أخرى منها قرار 16 فيفري 1832، 01 مارس 1832، وقرار 09 مارس 1833 وكل هذه القرارات نصت على تنظيم الطعن في أحكام مجلس العدالة أمام مجلس إدارة الإيالة.[1]

خلال هذه الفترة تم إنشاء عدة محاكم، كان من بينها محكمة في عنابة وهذا بموجب قرار المتصرف المدني في 20 سبتمبر 1832، ومحكمة اخرى بوهران بقرار من المتصرف المدني في20سبتمبر 1832، وتم إنشاء محكمة أخرى في الجزائر وهذا بموجب قرار 16 أوت 1832 إختصاصها الفصل في الجنايات المرتكبة من طرف الفرنسيين والأجانب، كما أن أحكامها قابلة للإستئناف.

رغبت الإدارة الفرنسية في إحكام قبضتها على القضاء الإسلامي محاولة القضاء عليه، لهذا لم تتوقف عند هذا الحد، فنلاحظ أنه إبتداءا من سنة 1834 كانت بداية فترة التنظيم الأولي، وكانت خطواتها الأولى في انها بدأت تعمل بالأوامر بدلا من القرارات[2]، فكان أول أمر صادر بتاريخ 10 أوت 1834 نص على جملة من الأحكام منها:

- يتم استئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم امام مجلس الاستئناف الفرنسي[3] وهذا مردّه عدم ثقة الإدارة الفرنسية في الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون والتشكيك في نزاهتهم.
- نص هذا الامر ايضا على إنشاء ثلاث محاكم فرنسية من الدرجة الأولى في كل من الجزائر، عنابة ووهران وهي تتشكل من قاض واحد.
- إنشاء محكمة تجارية في مدينة الجزائر تتشكل من 07 أعضاء، يختارهم الحاكم العام ومدة تعيينهم تكون سنة واحدة.

---

[1] فارح رشيد، المرجع السابق، ص30.

[2] نفسه، ص 31.

[3] Pinson de Ménerville, **dictionnaire de législationAlgérien (1830-1860),** T01, Alger, 1877, P410.

– كما نص أيضا على إنشاء محكمة عليا، مهمتها النظر والفصل في الأحكام التي تقوم بإصدارها محاكم الدرجة الأولى، وتتكون هذه المحكمة من رئيس وثلاثة قضاة ووكيل، وكل أعضائها هم فرنسيون[1]، يتضح لنا أن الهدف من وضع هذا الأمر هو إحلال القضاء الفرنسي محل القضاء الإسلامي.

أما عن صلاحيات القاضي المسلم فبقيت تتقلص شيئا فشيئا، وسرعان ما قامت الادارة الفرنسية بنزع معظم الاختصاصات من يده، ولم يبق سوى حق النظر في المنازعات التي تحدث بين المسلمين، كما نزع منه حق الفصل في المنازعات والخصومات التي تقع بين المسلمين واليهود.

أما عن الامر الصادر في 19 أوت 1834 فقد نص في مادته السابعة والعشرين على ما يلي:

« .... تختص المحاكم الفرنسية في القضايا التي تجمع بين الأهالي من دين واحد، إذا اتفق هؤلاء على قبول إختصاصها».[2]

من خلال هذا يتضح لنا بأن الإدارة الفرنسية سعت جاهدة بشتى الوسائل من أجل احتواء القضاء الإسلامي، وأن تقليص صلاحيات القاضي المسلم ما هي إلا خطوة من أجل فرنسة القضاء الإسلامي.

ومن بين ما قامت به السلطات الاستعمارية هو أنها منحت للمتخاصمين المسلمين حرّية الاختيار في التقاضي سواء أمام القاضي المسلم أو المحاكم الفرنسية، وفي هذا المقام يجدر بنا الإشارة إلى أن المسلمين قد رفضوا مبدأ خيار التقاضي، ففي نظرهم هذا معناه الشك في القاضي وفي الشريعة الإسلامية[3]، فكيف يمكن لشعب مسلم يتبع الشريعة الإسلامية، أن يتوجه إلى قضاة فرنسيين لا يفقهون في الدين الاسلامي شيئا، ضف إلى ذلك أن المحاكم الفرنسية كانت تأخذ وقتا طويلا وتكاليف باهظة، على عكس المحاكم الاسلامية.

---

[1] Collot claude ; Op-cit, P171.

[2] بورغدة، المرجع السابق، ص05

[3] نفسه.

المبحث الثاني:

أهم الأساليب الإستعمارية تجاه المؤسسات الإسلامية.

المطلب الأول: أهم المشاريع الفرنسية تجاه التعليم.

المطلب الثاني: مصير الوقف الإسلامي من خلال القوانين الفرنسية.

المطلب الثالث: محاولة فرنسة القضاء الإسلامي

.

المبحث الثاني: أهم الأساليب الإستعمارية تجاه المؤسسات الإسلامية

المطلب الأول: أهم المشاريع الاستعمارية اتجاه التعليم

كان المجتمع الجزائري عشية الاحتلال مزدهرا علميا- نسبيا- حيث كان جلّ السكان بمختلف الطبقات يجيدون القراءة والكتابة والحساب، وهذه الحقائق ذكرها الفرنسيين أنفسهم، فها هو الجنرال **فالزي** و **بيلسي**[1] يثبتون ذلك من خلال قولهم بأن " كل العرب تقريبا كانوا سنة 1830، يحسنون القراءة والكتابة "[2]، وحين وصل الاستعمار الفرنسي ادعى قادته أن فرنسا جاءت لتنشر الحضارة، ومن المفارقات، والمتناقضات للاستعمار وإدعاءاته أن معظم جيشه كان أمي وهذا ما أكده إسماعيل أوربان[3]" إن عدد العرب الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة في سنة 1836-1837 يفوق ما يوجد في الجيش الفرنسي المحتل، إذ عدد الأميين في الجيش الفرنسي المشار إليه كان يبلغ 45%، وعليه كان عدد الأميين عند الجزائريين يقل عن تلك النسبة "[4]، إضافة إلى أن سياسة الفأس والمطرقة التي انتهجتها فرنسا بداية الاحتلال مع المؤسسات التعليمية ورجالها لا تتماشى مع إدعاءاتها، وهنا يتبادر إلى أذهاننا سؤالين الأول كيف للأمي أن يقوم بنشر الحضارة والتعليم للمتعلم؟ ولو أن فرنسا بالفعل جاءت لنشر الحضارة، هل المتحضر يعمل على هدم مؤسسات نشر الحضارة والرقي ويحارب رجال العلم؟

لقد كان التعليم موضوعا أساسيا بالنسبة للمستعمرين، حيث لم تتضح لهم سياسة تعليمية معينة سيما في بداية الاحتلال، ولهذا تباينت أرائهمحوله.[5]

في رأينا كان الرأي الأول يرى ضرورةتعليم الجزائريين وتثقيفهم[6] وفق المنهاج والثقافة الفرنسية المحضى.

---

[1] جنرالان فرنسيان كتبوا عن حالة التعليم عشية الاحتلال من خلال مؤلفاتهم.

[2] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، سلسلة المعرفة الجزائرية، 1995، ص108.

[3] ولد في 31 ديسمبر 1812 تأثر بالسان سمونية ثم ارتحل إلى المشرق خلال الحملات واعتنق الاسلام بمصر عام 1835 " كرس حياته ونظاله من اجل تحقيق التقارب بين فرنسا والأهالي، فراح يدعوا لنشر فكرة جزائر فرنكو-اسلامية" للمزيد عد إلى حميد عبد القادر، المؤرخ مشال لوفالوا يحاضربالمركز الفرنسي بالجزائر، إسماعيل أوربان نموذج التقارب بين المسيحية والاسلام، **جريدة الخبر**، ع 7079، الجزائر 20 ماي 2013.

[4] ابراهيم سياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962)**، دار هومة الجزائر 2007، ص115.

[5] Colonna Fanny , **instituteurs Algériens (1883-1939),** OPU, Alger, 1971, P30.

[6] بوعزيز يحي، **سياسة التسلط**...، المرجع السابق، ص162، 163.

أما الرأي الثاني فكان مناهضا للأول وجسد هذا الرأي أصحاب القوة للإخضاع الجزائريين، وللرد على هؤلاء، كتب السيد **برنارد** مدير مدرسة المعلمين "أنه من الأهمية بما كان أن نثبت فيأذهانالأهاليفكرة رفيعة ونقية عن وطننا، وذلك بتلقين تلاميذنا دروسا تتناسب وأعمارهم عن عظمة فرنسا وجيشها"، والسياسة الفرنسية اتجاه التعليم من(1830-1870) هي مرحلة أطلق عليه[1] الدكتور **رابح تركي** مرحلة الانكماش، ويمكننا تقسيمها إلى قسمين، وقبل الخوض في مفاصل الموضوع علينا أنم نشير إلى قضية أخرى شغلت بال الادارة الاستعمارية وهي اللغة وتعددت الآراء حول الموضوعين – التعليم واللغة – وهو البدء بمشروع تعليمي[2]، وكان من مقترحات السيد **جومار**[3] ، وقد جاء الرد عليه من طرف مكتب العمليات العسكرية " بأنه يجب بادئ ذي بدئ التفكير في حل مشكل اللغة قبل التفكير في التعليم، لأنه توجد في الجزائر 3 لغات مستعملة وهي: العربية، التركية و الفرنكية وتضاف اللغة الفرنسية كلغة جديدة، ما هي اللغة التي ستختار من بين اللغات كلها؟ أليس من الأجدر أن يشرع في تدريس اللغة الفرنسية، عوض الدخول في مشروع واسع مثل مشروع التعليم»[4] ، وهذا نرى الأولوية التي أعطيت إلى اللغة، كما نلاحظ مدى عمق المشروع الاستعماري.

وقبل ذلك كانت أولى التوصيات من باريس لجيشهم في بداية الاحتلال بقولهم" علموا لغتنا، وانشروها حتى تحكم الجزائر، فإذا حلت لغتنا في الجزائر فقد حكمنا حقيقة "[5]، هذه التوصيات لم تتوقف على اللجان والهيئات، فكذلك كان للأشخاص دورا في ذلك، فها هو **روفيقو** يؤكد ذلك من خلال قوله " إن إيالة الجزائريين تكون ملكية فرنسية حقيقية، إلا إذا أصبحت لغتنا الفرنسة لغة وطنية وأصبحت الفنون والعلوم التي تمجد بلادنا مكيفة هنا إن المعجزة الحقيقية التي يجب العمل من أجلها هي استبدال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية شيأفشيأ، فالفرنسية هي لغة السلطة والإدارة، والتي لا

---

[1] بوعزيز يحي، **سياسة التسلط**...، المرجع السابق، ص163.

[2] Yvonne, Op.cit, p34.

[3] مكلف بالدراسات المصرية في باريس، يساهم في الجهود المبذولة لتجديد التعليم في مصر ويقترح كتباه " كتب ووثائق "، وهذا التعليم كان منتشرا كثيرا بين الجنود الأمين وهو الصبغة العمومية للتعليم للمزيد أنظر Yvonne, Ibid.

[4] Yvonne, ibidm.

[5] تركي، **التعليم القومي** ...، المرجع السابق، ص51.

يمكن أن يقل انتشارها بين الأهالي خاصة توافد الجيل الجديد على المدارس من أجل التعليم »[1]، وبذلك فإن **روفيقو** حدد معالم الاستعمار الثقافي البعيد المدى.

وبسبب هذا الإلحاح الذي رأى ضرورة تعليم اللغة العربية كلفت الإدارة لجنة خاصة[2]، وكان من نتائجها صدور مرسوم 04 ديسمبر 1849[3] الذي تضمن جزء من الأمر الملكي لسنة 1847 مضمونه تعليم اللغة وإرساء قواعد التعليم على أسس واضحة المعالم.

1- التعليم في الفترة الممّتدة 1830 إلى 1850: هذه المرحلة سارت فيها السياسة الفرنسية اتجاه التعليم على مسارين، الأولى جسد همجيتها اتجاه المؤسسات التعليمية ورجالها حيث يقول **لويس رين: "** إننا أهملنا التعليم في الجزائر نظر لإنشغالنا بغرض الاحتلال عن طريق الحروب، بل حتى المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة حوّلناها عن اهدافها بعد أن هجره المدرسون إلى خارج الجزائر **".**[4]

أما بالنسبة للمسار الثاني تمثل في وضع الإدارة الفرنسية لبعض المشاريع ولكن بصفة ارتجالية ودون تنظيم جيد ولا تخطيط محكم، وقد وصفت بالمغامر قام بها المهاجرون الذين استقروا بالبلاد بتشجيع من اللجان البلدية[5]، ومن أهم المدارس التي فتحت نذكر:

– سنة 1833تم إنشاء مدارس مختلطة لليهود والمسيحيين ومن يرغب من المسلمين سميت مدارس التعليم المشترك[6]، أو التعليم المتبادل L'enseignementMutuel[7] تم إنشاء واحدة في وهران وبعدها بسنة تم فتح واحدة في عنابة[8]، إلا أن عدد المسلمين كان قليل وفي تناقص مستمر.

---

[1]Cour (A) , Notes sur les chaier de la langue Arabe d'Alger de Constantine et d'Oran , **RA**,v65 , 1924, P23

[2]جاءت لدراسة واقتراح وسائل لنشر العربية للأوروبيين واللغة الفرنسية بين السكان الأهالي، من أعضاء (كوسان Coussin، دوبارسو فال (Deperval للمزيد أنظر Henri Op.cit P26.

[3]نص على إجبارية اللغة العربية وفيما بعد تأسيس المدارس العربية الفرنسية سنة 1858، ونشر قاموس فرنسي عربي للمزيد أنظر: سعد الله، **تاريخالجزائر**...، ج3، المرجع السابق، ص318 وما بعدها.

[4]Rinn Louis , Note sur l'instruction public musulmane en Algerie, Alger , 1882, P11.

[5] جمال قنان، **التعليم الأهلي** ...، المرجع السابق، ص16.

[6] سعد الله، **تاريخ الجزائر**، ج3،المرجع السابق، ص ص284، 285.

[7] يعني التعليم الفرنسي للجزائريين والتعليم العربي للفرنسيين كان الهدف من ورائه تقريب الأهالي للمزيد أنظر،سعد الله، نفسه، ص284 وما بعدها.

[8]Murlan (P),législation et réglementation de l'enseignementprimaire public des indigenes en Algérie, 1909, P36.

– **سنة 1836** تم تأسيس مدرسة إبتدائية لتدريس الفرنسية خاصة بالذكور[1]أطلق عليها اسم المدرسة الأهلية الفرنسية، وفي السنة الموالية دعمت المبادرة بتنظيم دروس للكبار لتعليم اللغة الفرنسية كما وضعت محفزات للفرنسيين لتعليم اللغة العربية[2]،القارئ لأول وهلة يترائى له أن هذا الشيء إيجابي ويدخل في إطار مشروع حضاري ولكن الحقيقة غيرذلك، لإنما هي استراتيجية فرنسية لتعليم أبناءها لغة السكان من منطلق « من تعلم لغة قوم أمن شرهم »، ودليل ذلك أن محتوى البرامج، تعليم اللغة الدارجة وليست اللغة العربية الفصحى وتقديم هذا البرنامج – الدارجةدون الفصحى – ربما يعود لتخوف الادارة الفرنسية من أن يتعلم مواطنوها العربية الفصحى وينسوا ثقافتهم الأوربية.

– **سنة 1837** تم إنشاء مدرسة لأغراض عسكرية وحظوظ الجزائريين كانت قليلة إذا ما قورنت بحظوظ الأوربيين، حيث أن عدد الجزائريين سنة 1844 وصل إلى 7 تلاميذ مقابل مئة أوربي[3]، وحول وحول إنشاء هذه المدارس جاء في هامش التقرير « يبدو من غير المعقول سياسيا إلحاق الطلبة الجزائريين بالمدارس العسكرية، يجب أن لا ننسى أن**يوغرطة** تلقى تكوينه في الجيش الروماني نفسه »[4]، وهذه الحجة كانت من أسباب النقص العددي للجزائريين في هذا النوع من المدارس.

كانت هذه المدارس لا تستقبل كل أفراد المجتمع وإنما استهدفت أبناء القياد وقد كان في ذهن وزير الحربية إنشاء مدرسة في باريس الهدف منها هو غسل أدمغتهم وجعلهم من دعاة الحضارة الفرنسية، ولتجسيد هذا المشروع تم إحداث مدرسة في باريس – معهدا خاصا – سمي الكوليج العربي سنة 1839[5]، إلا أن هذا المشروع ولد ميتا بسبب رفض الجزائريين إرسال أبنائهم لخوفهم عليهم من برامج الحضارة الغربية وما تحتويه.

– **في سنة 1945** تم إنشاء مدرسة إبتدائية بالجزائر لتدريس الفرنسة[6] هذه المدرسة كتلك المدرسة التي أنشئت سنة 1836 للذكور، ولكن هذه المرة خصصت للبنات.

رغم كل هذه المشاريع المقدمة من طرف الإدارة الفرنسية إلا أن الجزائريون، لم يلتحقوا بهذه المدارس لخوفهم على أبنائهم – عقيدتهم الدينية – من البرامج المقدمة إليهم والأهداف التي ترمي

---

[1]Murlan , Op.cit. P36.

[2]قنان،المرجع السابق ،ص ص 22،23.

[3]Murlan , Ibid.

[4] قنان، نفسه .

[5] سعد الله، **تاريخ الجزائر**...، ج3، المرجع السابق، ص334 ومابعدها

[6]Murlan, Ibid

إليها، وبسبب السياسة التي انتهجتها فرنسا، انخفض مستوى التعليم إلى عدد مهولا وخاصة (1846-1848)[1] وصفها **أجرون** بأنه فات جيلا كاملا.

هذا الأمر تأسف له البعض وتعجب له البعض الآخر مثل **دي توكفيل**، وهناك من أعجب بتلك الحالة المأساوية التي آل إليها التعليم ومَثَّلَ هؤلاء خاصة ضبّاط المكاتب العربية الذين رأوا أنه إذ أصبح العرب شعبا جاهلا نتمكم حينها من تلقينهم شيء مفيد[2]، وتظهر هنا النية المبيّتة اتجاه التعليم.

ورغم وجود مجموعة من المشاريع المقدمة من طرف الإدارة الفرنسية في الفترة الممتدة من 1830 وإلى غاية 1850، إلا انها كانت عشوائية وغير منظمة لتدخل فرنسا مرحلة جديدة، فكيف كانت هذه المرحلة؟ وما هي أهدافها وإلى أي مدى استجاب لها الجزائريون؟

2- المرحلة الممتدة من (1850 إلى 1870): قُبيل هذه المرحلة بقليل ظهرت مجموعة من التقارير سواء الشخصية كتقرير **دي توكفيل**[3] الذي عبر عن الحالة التي آل إليها التعليم[4] من خلال قوله «لقد بسطنا أيدينا على تلك الموارد –موارد المؤسسات الخيرية الهادفة إلى التكفل بحاجيات الناس في مجال الصدقات والتعليم العمومي– وتركنا بعض المدارس تتهاوى وشتتنا المحاضر، فانطفأت الأنوار حولنا .... ومعنى ذلك أننا تركنا مجتمع المسلمين في حالة من الجهل والوحشية، أكثر من التي كان عليها قبل أن يتعرف علينا »[5]، وكذا ملاحظات **ليون روش**[6] حول التعليم أو التقارير الرسمية بإيعاز من الإدارة الفرنسية كتعيين لجنة **بيدو**[7]، كل هذه التقارير كانت تهدف لمعرفة الحالة التعليمية

---

[1] للتعرف أكثر على نسب هذا التراجع عد إلى الملحق رقم 06.

[2] أجرون، المرجع السابق، ص 584.

[3] ولد في فرنسا عام 1805 من عائلة أرستوقراطية، كان مفكرا سياسا ومؤرخا، كلفته الإدارة الفرنسية بعد الاحتلال بدراسة المجتمع الجزائري من أجل تسهيل إدارة فرنسا لشؤون مستعمراتها، خاصة الجزائر وقد خرج بفكرة فرنسة الجزائر للمزيد عد إلي فليب عزين، **كتاب الديمقراطية**، تر، محمد درويش، ط1، العراق 2007، ص118 وما بعدها وأيضا جوزيف إبستاين، **سير العظماء ألكسي دي توكفيل**، تر، سمية ممدوح الشاني، ط1، مصر. 2010.

[4] جاء هذا التقرير على إثر تقديم لجنة الاعتمادات المالية الاستثنائية لتقرير للحكومة مفادها تردي أوضاع التعليم إلى درجة لا تسمح بتكوين " قضاة " ولا " مفتين " ولا حتى " مدرسين " و " مؤدبين " وكلف دي توكفيل بتعيين محاضر المعاينة وتعداد النقائص.

[5] Depontcoppolani, **Les confréries religieuses Musulmanes**, Alger, 1987 ; P 125.

[6] جاء إلى الجزائر في 1832 تعلم فيها العربية وقواعد الاسلام، ثم أعلن إسلامه لتحقيق غرض التجسس، ألف كتاب بعنوان اثنان وثلاثون سنة في الاسلام، كما قدم تقرير حول التعليم وضع خلالها خطة لاختراق المجتمع الجزائري بواسطة التعليم، للمزيد عد إلى سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص236 وما بعدها.

[7] بدأت عملها في 1845 واستمرت 5 سنوات لدراسة الوضع التعليمي في الجزائر وعلى ضوءه تقوم بوضع مخططات لتعليم العربية للفرنسيين والفرنسية للجزائريين بهدف تحقيق الاندماج.

التي وصل إليها السكان وعلى ضوئها قامت الإدارة الفرنسية برسم مخططات ومشاريع تعليمية جديدة، لوضع اللبنات الأولى لمنظومة – التعليم الأهلي – تشمل مستويات متعددة وتخصصات مختلفة ولعل أهمها:

أ– المدارس العربية الفرنسية: بمقتضى مرسوم 14جويلية–06 أوت 1850 تم تأسيس 6 مدارس فرنسية إسلامية خاصة بالذكور[1]، و 3 مدارس فرنسية إسلامية خاصة بالإناث[2]، وقد ارتفع عدد المدارس سنة 1861 إلى 38 مدرسة[3]، هي مدارس إبتدائية وأطلق عليها اسم التعليم المزدوج كذلك.

– المرسوم ركز على أن تكون برامج المدارس الخاصة بالذكور تهتم بالقراءة والكتابة بالفرنسية مبادئ الحساب، والأوزان والقياس.

–كما حدد المرسوم أن تكون البرامج التعليمية الموجهة للذكور مختلفة عن البرامج الموجهة للإناث.

– قسمت السلطات الأكاديمية التعليم إلى قسمين:

* قسم في الصباح مخصص للثقافة المحلية تقدم بالمدرسة الخاصة بالذكور من طرف استاذ مسلم مساعد، إلا أن هذا التعليم الخاص بالعربية طرح مشكل توظيف مدرسين وأثار عدم اهتمام التلاميذ.

* اما تعليم الفرنسية في هذه المدارس يكون بعد الظهيرة (مساء).[4]

نفس الأحكام فرضت على مدارس الإناث مع بعض الخصوصيات وهي ساعتان في الصباح مخصصة لتدريس العربية، وكان الكتاب الذي هو بأيدي التلاميذ هو القرآن الكريم، أما الساعتين الموالیتين مخصصتين للطرز، هذه الحصص تكون تحت مراقبة المديرة بمساعدة مدرّسة مسلمة.

– مدرسة قسنطينة للإناث بالموازاة مع برامجها كانت تنظم التعليم الثانوي.[5]

ب– المدرسة الشرعية[6] (المدارس القرآنية): بمقتضى مرسوم 30 سبتمبر 1850 تم تأسيس 3 مدارس[7] بالقرب من المساجد[8] وذلك بهدف استقطاب التلاميذ المسلمين.

---

[1] مدرستان بمدينة الجزائر، مدرسة بقسنطينة وواحدة بوهران وأخرى بمعسكر.

[2] واحدة بمدينة الجزائر، وأخرى بوهران، وثالثة بقسنطينة.

[3] عمار هلال، المرجع السابق، ص112.

[4] Eliou Gaston Guedj, L'enseignement indigène en Algérie au cour de la Colonisation (1832-1962), éd DES Écrivains , P62.

[5] ibid, P63.

[6] تسميتها تعود لعدة إعتبارات، فمن حيث الإشراف فهي مدرسة حكومية رسمية ولذلك كانت تسمى بالمدارس (Les Mederras) ولا يسمونها يسمونها بالفرنسية écoles أو lezées أو Colleges أو يترجمون معنى هذه إلى العربية أو انطلقوا في تسميتها من التقاليد الاسلامية.

[7] واحدة بمدينة أوخرى بمدينة تلمسان وأضيفت أخرى بمدينة قسنطينة، هذا إلى جانب المدارس السابقة في كل من مدينة الجزائر وهران وقسنطينة.

[8] Eliou, Ibid : Pp 61, 62.

هذا المرسوم ركز على أن التلاميذ والأساتذة والتعليم يكون بالعربية، أما من حيث البرامج والأهداف فقد كانت المدارس الثلاث تسمى بالفقهية وهذا من إطلاقات –جريدة المبشر – ذلك أن برامجها تضمن تدريس الفقه والمواد الدينية الاسلامية وكانت تهدف إلى تخريج القضاة والأئمة الذين تحتاجهم الإدارة، وكانت الدراسة في أول إنشاء هذه المدارس كلها بالعربية ومنذ السنة 1963 أدخل استاذ فرنسي لتعليم اللغة الفرنسية.[1]

قررت السلطات العسكرية التي كانت تشرف على هذه المدارس إلغاء التوحيد من التدريس كما ألغي من ابواب الفقه باب الجهاد، أما مدة الدراسة فيها 3 أشهر، وفي سنة 1963 عُدل مرسوم إنشاء المدارس وأضيفت اللغة الفرنسيةوالحساب والهندسة والتاريخ الفرنسي والجغرافيا إلى مواد الدراسة يغطيها معلمون فرنسيون وكان المدير يغطي مادة واحدة، وبعد حوالي 13 سنة من إنشائها أصبحت برامجها تساير المدارس العربية الفرنسية.[2]

ج– المعاهد (الكوليجات) العربية الفرنسية: تعود فكرة إنشاء هذه المعاهد إلى عهد **بيجو**[3]، ولكنها لم تتجسد فكرته إلا في 14 مارس 1857 بمرسوم إمبراطوري.[4] – نسبة إلى نابليون الثالث–[5]،وتبرير إنشاء هذه المعاهدة هو تخليص أبناء العائلات الكبرى من التعليم التعصب في الزوايا وهؤلاء سيصبحون رُسل حضارة ودعاة لفرنسا، وقد كان وزير الحربية هو الذي يضع القوائم النهائية للمقبولين، ويشترط على المدير معرفة اللغة العربية وكذلك الاطار التربوي يُعيّن من طرف وزير الحربية[6] وهذا يدل على أن التعليم لم يكن تابعا لوزارة المعارف بل هو تابع لوزارة الحربية.

المعهد الإمبراطوري، هو مؤسسة شبه عسكرية تبعا لنظامه الداخلي، وقد تم إنشاء معهدين الأول في العاصمة (1857 – 1858) والثاني في قسنطينة 1867[6]، وكان المخطط يستوجب توسيع

---

[1] سعد الله، **تاريخ الجزائر**...، ج3، المرجع السابق، ص367.

[2] نفسه، ص373.

[3] جاء بسياسة السيف والقلم.

[4] قنان، **التعليم الأهلي**...، المرجع السابق، ص38.

[5] ولد في 20 أفريل 1808 هو ابن أخ نابليون الأول اعتلى عرش فرنسا (1852–1870) إتسمت السياسة في الجزائر خلال حكمه بالتقلب والاضطراب فتارة سياسة سلمية من خلال المشاريع المقدمة وتارة عنيفة من خلال سياسة التوسع والغزو سيما بعد تعيينه لراندون حاكما عاما على الجزائر للمزيد انظر،عمار بوحوش، المرجع السابق.ص155

[6] قنان، **التعليم الأهلي**...، المرجع السابق، ص38.

[6] Eliou, op.cit, p62

التجربة إلا أن سقوط **نابليون الثالث** حال دون ذلك وقد أدى إلى إغلاق حتى المعهدين الذين تم إنشائهما[1].

د– مدرسة ترشيح المعلمون (النورمال): تم إنشاءها من أجل ترسيخ النفوذ المعنوي في عقول الأجيال الصاعدة، إذ جاء في اقتراح أحد التقارير بتخرج دفعة مكونة من 10 معلمين تجسد هذا الطلب في مرسوم إمبراطوري القاضي بتأسيس مدرسة لتكوين المعلمين 4 مارس 1865، مدّة الدراسة فيها 3 سنوات والتربص يتم في المدرسة الملحقة بمدرسة المعلمين أو في المدرسة العربية الفرنسية، وقد تم إحلال اللغة المحلية (الدارجة) محل الفصحى[2].

هـ– المدرسة الفلاحية Lu Ferme école: في سنة 1865 تغيرت زاوية التعليم الأهلي للاحتلال وذلك نتيجة للقرارات التي توالت لإنشاء المدارس وهذه الأخيرة تعود لمجهود نابلويون لتحقيق مشروع المملكة العربية.[3]

أنشئت المدرسة الفلاحية بمقتضى مرسوم 26 ماي 1855 تستقبل المدرسة صنفين من التلاميذ المسجلون في المدرسة على نفقة عائلاتهم بصفة كاملة أو جزئية بمساعدة ميزانية مقاطعات البلديات وضريبة السنتيمات الاضافية، والنصف الثاني هم التلاميذ اليتامى الأوربيين والأهالي الذين تم التكفل بهم بصفة كاملة من الإدارة ويتعهد تلاميذ أولياء الصنف الأول بدفع كلفة إقامة التمدرس3 أشهر مسبقا، يتضمن مناهج التعليم جانبين نظري ويضم القراءة والكتابة بالفرنسية، الحساب ومبادئ أولية في البيطرة، أما التطبيقي موجه أساسا نحو الزراعة والبستنة إلى جانب الأشغال اليدوية المتعلقة بهذين القطاعين.[4]

إذن يمكن القول أن الفترة الممتدة (1850 -1870)كانت بدايتها جديدة للسياسة الفرنسية للتعليم حيث قامت الإدارة الفرنسية بفتح المدارس أمام الجزائريين – فئة قليلة من الجزائريين – وكانت هذه السياسة تحمل وجهين الأول الظاهري هو تعليم الجزائريين في إطار نشر الرسالة الحضارية التي إدعتها.

---

[1] سعد الله، **تاريخ الجزائر...**، ج3،نفسه،ص 45 وما بعدها.

[2] نفسه، ص 412 وما بعدها

[3] مشروع أراد تجسيده نابليون الثالث على أرض الجزائر بإعطائها الحكم الذاتي وتنصيب نفسه ملك عليها، وأراد من خلال المشاريع التي قدمها في إطار المملكة العربية تحقيق مزيد من الاندماج، للمزيد عد إلى:

Camille Rislze, **La politique culturelle de la France en Algérie les objectifs et limites (1830-1962**),L'harmallan ,France 2004 ; P22.

[4] قنان، **التعليم الاهلي...**، المرجع السابق، ص 45 وما بعدها.

أما أهدافها الحقيقية الباطنية فتمثلت في ما يلي:

– منافسة التعليم الحر داخليا (المساجد والزوايا والمدارس القرآنية) والقضاء عليها، وخارجيا لمنع طلاب العلم من الالتحاق (بالزيتونة والقرويين والأزهر)، وابقائهم في الجزائر لمتابعة الدروس المختلفة بمستويات عالية في هذه المدارس الحكومية.[1]

– تكوين موظفين لخدمة الإدارة الفرنسية فها هو الوزير **راندون RANDON** يعبر عن الغرض الحقيق من تأسيس هذه المدارس بقوله "فمن هذه المدارس يتخرج الموظفون والإداريون والقضاة وبكلمة أعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير علىالسكان حتىلا يفلتون –السكان–من قبضتنا ".[2]

– السعي إلى إبقاء ولاء علماء الدين الجدد المكونين فيها، على الطريقة الرسمية، وذلك لتنفيذ المشاريع الاستعمارية المستقبلية في مواصلة إخضاع الشعب الجزائري بالطرق السلمية وهذا ما ذكره **D'houtpoul** وزير الحربية في المرسوم الثاني 30 أكتوبر 1850.[3]

– مواجهة فرنسا لمشكلة التنظيمات الدينية منذ بداية وجودها (الزوايا، الطرق الصوفية)[4] ومحاولة القضاء عليها بسياسة مماثلة لها.

وقد أجمل أحد الفرنسيين من أن الأهداف من هذه المشاريع من خلال الإجابة على تساءل طرحه على نفسه عن السبب والهدف من إنشاء هذه المدارس من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر بقوله "إن الغاية ليست لتكوين موظفين .... مختصين وليس لتكوين مدرسين لتعليم العمومي، كما أنه ليس من أجل تعليم العربية للفرنسيين، ولا من أجل تعليم الفرنسية للعرب، لماذا إذن كل هذه الجهود وهذه العناية؟ إنها من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم، يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا ".[5]

---

[1] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص54.

[2] نفسه.

[3] GustaveBenoist , **De L'instruction et de l'éducation des indigènesdans la province deConstantine**, Libraire Hachette et ceéditeurs – Pari 1886

[4] GustaveDuyat, Des établissmentsd'instructionpublique, in **.RA**. v13, (1869) ,P279.

[5] Yvonne , Op.cit P73

المطلب الثاني: مصير الوقف الاسلامي من خلال القوانين الفرنسية

بعد مرور حوالي أربعة سنوات من الاحتلال أي بعد سنة 1834، أرادت الإدارة الفرنسية تثبيت وجودها بإصدارها جملة من القوانين أكثر صرامة من سابقتها تخوّل لها الاستيلاء على الأملاك خاصة منها الوقفية، هذا لما لها من مكانة في حياة الجزائريين، فبعد مرحلة التردد التي كانت بين سنة (1830-1834)، ها هي الإدارة الاستعمارية تقوم بالانتقال إلى مرحلة الاحتلال الشامل، وواصلت بذلك إصدار القرارات الاستعمارية المتعلقة بالأوقاف حيث أصدرت مرسوم 31 أكتوبر 1838 الذي خوّل للسلطة الفرنسية حرية التصرف في الأوقاف حسب رغباتهم وميولاتهم أي أن الأملاك الدينية الوقفية أصبحت في يد الإدارة الاستعمارية.[1]

وبعد حوالي سنة صدر مرسوم آخر بتاريخ 21 أوت 1839 الذي نص على ضرورة مراجعة القرارات السابقة والتأكد منها، ثم تطبيقها[2]، كما أن هذا القرار قام بتقسيم الأملاك الوقفية إلى ثلاثة أنواع وهي:

- أملاك الدولة.
- الأملاك المستعمرة
- الأملاك المحتجزة

يمكن القول بأن الادارة الاستعمارية ركزت اهتمامها بالأوقاف لانها رأت فيها دخلا سهلا توفر لها أموال طائلة في وقت قصير، وظهر ذلك جليا ما بين سنتي (1838-1839) والجدول التالي يبين ذلك:[3]

المؤسسة	1839	1839
- أوقاف مكة والمدينة	127.895,65 -	131.941,13 -
- أوقاف سبل الخيرات	13.989,25 -	14.368,41 -
- أوقاف الأندلس	4.093,53 -	4.963,98 -
- أوقاف بيت المال	6.025,49 -	26.197,38 -
- اوقاف الثعالبي	5.572,90 -	5,396,80 -
المجموع	**157.576,83**	**182.867,70**

[1] عاشور، المرجع السابق، ص79.

[2] نفسه، أنظر الملحق رقم 04.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص184.

فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا الارباح التي كانت تدرها الأملاك الوقفية خاصة مؤسسة بيت المال، ففي غضون سنة فقط تزايد مدخولها من **6.025,49**في سنة 1838 إلى **26.197,38** عام 1839، في هذا المقام يجدر بنا الاشارة إلى أن الإدارة الفرنسية لم تترك هذه الأملاك الوقفية على حالها بل عمدت إلى الاستفادة منها سواء عن طريق البيع أو التأجير وحتى عن طريق الهدم والتحويل.[1]

كما أن السلطات الفرنسية عندما قامت بعملية الاستفادة من هذه الأملاك لم تقم بتعويض أصحابها.[2]

ضف إلى ذلك أن الإدارة الفرنسية قامت بتعيين وكلاء لتسيير هذه الأملاك، الذين كانوا يقومون بجمع المداخيل، لكن لا يحق لهم التصرف فيها إلا بموافقة مكتب المراقبة، هذا الأخير الذي كان يُطالب الوكلاء بإحضار الوثائق عقب أي عملية بيع.[3]

يمكن القول أن الإدارة الفرنسية كانت ذكية، بحيث أوهمت الوكلاء بنوع من الحرية وأنهم أصحاب منصب وأنها تثق بهم إلا أن هدفها هو تغلغل النظام الفرنسي دون شعور الجزائريين.

قامت الإدارة الاستعمارية بإصدار قرارات ومراسيم أخرى مثل قرار 23 مارس 1843 الذي سمح للفرنسيين بوضع يدهم على مصاريف ومداخيل المؤسسات الدينية ونقلها إلى ميزانية الدولة الفرنسية، ورأى الفرنسيون ضرورة تطبيق هذا القرار بعد أن قاموا بتأجيل تطبيق القرارات السابقة، كما أن هذا القرار نص على ما يلي:

– **المادة الأولى**: أن كل مصاريف ومداخيل مختلف المؤسسات الدينية بشتى انواعها قد تم ضمها إلى ميزانية الاستعمار وأصبحت تحت تصرف فرنسا.

– **المادة الثانية**: كل المؤسسات الدينية التي كانت تخضع سابقا لمصلحة أملاك الدولة سوف تبقى تابعة لها.

– **المادة الثالثة**: البيانات التي قامت المؤسسات الوقفية بإنجازها، ثم خرجت عن إطارها الديني سوف يطبق عليها ما جاء في المادة الثانية.

---

[1] يذكر تقرير يعود إلى سنة 1839ن أن حوالي نصف المنازل التابعة للأوقاف الدينة قد اختفى عن طريق الهدم، او تم منحه إلى المصالح العامة سواء كانت مدنية، عسكرية وحتى دينية، رغم هذا إلا أن المداخيل قد تزايدت عن طريق الصدقات والتبرعات، وما بين سنتي 1834-1839 إزاء الدخل من 36.000 إلى 72.000 فرنك، أنظر: سعد الله، المرجع السابق، ص165.

[2] Aumerat, Le Bureau de bienfaisance musulmane, In **RA**, V43, 1899 ; P188.

[3] Aumerat,La propriété urbaine à Alger, In **RA**, V42, 1892, P173.

– **المادة الرابعة:** كل البيانات المخصصة للإسلام والمسلمين سوف يتم ضمها تدريجيا إلى الدومين.[1]

– **المادة السادسة:** كل المصاريف سواء أجور الموظفين والصيانة وحتى المساعدات التي كانت المؤسسات الوقفية تقوم بها، سوف يتم نقلها إلى ميزانية الداخلية بغرض تسديد الديون التي هي على عاتق الاستعمار الفرنسي.[2]

لقد كان قرار **بيجو** الرامي إلى ضم الأملاك الوقفية إلى أملاك الدولية الفرنسة يخدم هدفين أساسيين، بحيث كان أولهما اقتصادي من أجل إغناء خزينة وميزانية فرنسا، أم ثانيهما سياسي وهو الضغط على المعارضين للوجود الفرنسي.[3]

يمكن القول بأن قرار 23 مارس 1843 ما هو إلا تكملة للقرارات السابقة، التي نصت معضمها على السيطرة على الاوقاف وضم مداخيلها إلى فرنسا لتحقيق أطماعها الاستعمارية بالاضافة إلى محاصرة الأهالي واشغالهم بمسائل أخرى.

بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر تم إصدار قرار أخذ المؤرخ في 04جوان 1843 الذي نص على ضم اوقاف الجامع الكبير إلى أملاك الدولة (الدومين) وكان مضمون هذا القرار ما يلي:

– **المادة الأولى:** كل البنايات التي يكون داخلها مخصص للجامع الكبير وحتى الموظفين التابعين له، سيصبحون تحت سلطة وتصرف أملاك الدولة.

– **المادة الثانية:** كل مداخيل مؤسسة الجامع الكبير ستكون تابعة بميزانية الإدارة الفرنسية.

– **المادة الثالثة:** كل النفقات المخصصة للجامع الكبير سواء كانت للصيانة وحتى أجرة الموظفين سوف تتولاها الإدارة الفرنسية وستكون داخلة في الميزانية الداخلية.[4]

وفي هذا المقام يجدر بنا الإشارة إلى أن اوقاف الجامع الكبير هي الوحيدة من بين المؤسسات الدينية التي ضمت إلى أملاك الدولة (الدومين) قبل سنة 1848.[5]

---

[1] سعد الله، **تاريخ الجزائر** ...، المرجع السابق، ص ص167، 168.

[2] بشير بلمهدي علي، **السياسة العقارية الاستطانية الفرنسية اتجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر**، أعمال الملتقى الوطني لأول حول العقار في الجزائر، إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، طخ و م،معسكر، الجزائر ، 20، 21 نوفمبر 2005، ص216.

[3] سعد الله، **أبحاث وأراء** ...، المرجع السابق، ص12.

[4] سعد الله، **تاريخ الجزائر**...،نفسه، ص169.

[5] Devoul, Les édifices religieux de l'ancien Alger, in **RA**, V07, 1963, PP : 183, 187.

يعتبر هذا القرار تكملة لسابقة، ضف إلى ذلك أن الإدارة الفرنسية قد ركزت اهتمامها على مؤسسة الجامع الكبير لعلمها بمدى أهمية هذه المؤسسة على مختلف الأصعدة وبالتالي أصبحت الادارة الفرنسية هي المسؤولة عن المداخيل والمصاريف والصيانة وأجور الموظفين المتعلقة بالجامع الكبير.

في 01 أكتوبر 1844 أصدرت السلطات الفرنسية قرار تضمّن منع الجزائريين من التصرف في الأملاك الوقفية[1]، مع حرّية بيعها للمستوطنين الوافدين من أوربا[2]، وبالتالي رغبت الإدارة الفرنسية في الاستيلاء على الاوقاف من أجل توزيعها فيما بينهم والاستفادة منها بمختلف الوسائل.

واصلت السلطات الاستعمارية حملتها لمصادرة الأملاك الوقفية، ومع مجيئ الجمهورية الثانية، قام الجنرال **بيجو** بإصدار قرار أخذ بتاريخ 23 أكتوبر 1848 احتوى على ثلاث مواد كان من بينها:

- **المادة الأولى**: كل البنايات الدينية التي مازالت تخضع لإدارة الوكلاء أصبحت منذ هذه اللحظة خاضعة لإدارة أملاك الدولة.

- المادة الثانية: يجب على الوكلاء المسؤولين على المؤسسات الدينية التعاون مع الإدارة الفرنسية وهذا من خلال تسليم كل الوثائق وقوائم الأملاك، بالإضافة إلى تقديم المداخيل والمصاريف إلى إدارة أملاك الدولة، وهذا في أجل أقصاء 10أيام[3]، هدفت السلطات الاستعمارية إلى ضم جميع الأوقاف مهما كان نوعها سواء كانت خاصة أو عامة وضمها كلها تحت يد إدارة أملاك الدولة وبالتالي تهديم البنية الثقافية والاسلامية الجزائرية.

إن عملية مصادرة الأملاك الوقفية من طرف الادارة الفرنسية كانت تتم دون تعويض أصحابها، رغم صدور بعض القوانين التي كانت تنص على التعويض[4]، فهذه الخطوة كان الهدف من ورائها تفقير وتجويع المجتمع الجزائري وحرمانه من مقومات عيشه.

واصلت الإدارة الفرنسية إصدار القوانين المتعلقة بالأوقاف، وها هو قانون 16 جوان 1851 الذي اهتم بتأسيس الملكية في الجزائر، وأكد على نزع الأملاك الوقفية ومصادرتها طبقا للقوانين السابقة، كما نص **البند الرابع** من هذا القانون على أن أملاك الدولة الفرنسية تتكون من كل الأملاك التي ترجع إلى البايلك حتى الأملاك الوقفية.[5]

---

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص119.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، دط، ص110.

[3] Aumerat, Op.cit P190.

[4] سعد الله، **تاريخ الجزائر** ...، المرجع السابق، ص170.

[5] نفسه، ص183.

أما البند **السابع عشر** من نفس القرار فقد أكد أن الجزائريين لا يمكنهم إنكار حق المستوطنين في أملاك الحبوس، وأن حق الشفاعة يخضع لأوامر المحاكم وهي الوحيدة التي يمكنها إصدار قرار يخص الأملاك الوقفية[1]، مكنت الادارة الفرنسية المستوطنين من امتلاك الأملاك الوقفية وسمحت لهم بحرّية التصرف فيها وفق ما يخدم مصالحها.

مع مرور الزمن وتعاقب القوانين الواحدة تلوى الاخرى فإن العلاقة التي كانت تجمع بين الدولة وإدارة أملاكها (الدومين) بقيت على حالها، ففي الفترة الممتدة من سنة(1830-1851) كانت إدارة أملاك الدولة هي التي تسهر على مراقبة وتسيير الأوقاف لصالح الدولة، كما كانت هذه المصلحة تقوم بإرسال تقارير عن حالة الاوقاف ومصاريفها ومداخيلها إلى وزير الحربية.

في سنة 1857 صدر قانون يهدف إلى إنشاء مكتب خيري إسلامي، مهمته تدارك النقائص التي لحقت بالمسلمين منذ الاحتلال نتيجة إنتزاع أملاكهم الوقفية دون أن تقوم الإدارة الفرنسية بتعويضهم، لهذا تم إنشاء هذا المكتب الذي بدأ يقوم بتقديم تعويضات على شكل صدقات ومساعدات للفقراء[2]، فإنشاء مثل هذه المكاتب لم يكن لشيء إلا ليشعر الجزائريون بأن فرنسا تهتم لأمرهم وتريد مساعدتهم.

لم تتوقف الإدارة الفرنسية عند هذا الحدّ بل قامت بإصدار مرسوم آخر في 30 أكتوبر 1858 الذي قرر بأن مسألة عدم التصرف في الأوقاف لم تعد تشكل عقبة أمام الجزائريين، ومنه فإن مسألة عدم التصرف في الأملاك الوقفية بدأت تزول، ذلك لأنها لم تستطع القضاء على نظام الإرث الذي يقوم بتحويل الملكية من شخص إلى آخر[3]، وبموجب هذا المرسوم أدخلت الأملاك الوقفية في مجال التبادل التجاري.[4]

وكان هدف فرنسا من هذا هو القضاء على كل القوانين الإسلامية التي تحول دون انتقال الوقف إلى المستعمرين.

---

[1] بوضرساية، المرجع السابق، ص205.

[2] يجب الإشارة إلى أن الاملاك الوقفية أنشأت منذ البداية لغرض مساعدة الفقراء، والمساكين والمحتاجين، أنظر: سعد الله، المرجع السابق، ص186.

[3] بن داهية، المرجع السابق، ص389.

[4] نفسه.

وفي 26 أوت 1862 قامت السلطات الاستعمارية بإصدار منشور متعلق بالحبوس مفاده أن كل الأموال الناجمة والناتجة عن المؤسسات الوقفية ملكا للدولة ونص أيضا أن أجور الكراء ومداخيل العقارات التابعة للأوقاف لصالح ميزانية الدولة.

المطلب الثالث: محاولة فرنسة القضاء الإسلامي

عُرفت المرحلة السابقة مرحلة التردد، وهذا لكون أن السلطات الاستعمارية كانت مترددة في تطبيق أحكامها وقوانينها، إلا أنه وبعد انتقال فرنسا إلى ما يعرف بمرحلة الاحتلال الشامل، سعت إلى إدخال عدد كبير من الأهالي تحت سلطتها.

هذا ما دفع بالحكومة الفرنسية إلى العمل على تطوير القضاء الفرنسي في الجزائر، ومنه العمل على تأسيس العدالة الفرنسية في الجزائر.[1]

تعتبر سنة 1841 هي التاريخ الحقيقي لتأسيس جهاز العدالة الفرنسية في الجزائر[2]، بحيث وضعت الادارة الفرنسية في هذه المرحلة جملة من التنظيمات والقوانين التي سعت من خلالها إلى تأسيس العدالة الفرنسية في الجزائر، وفي نفس الوقت منحت القضاء الإسلامي القليل من الاستقلالية[3]، يتضح لنا أن فرنسا قد فهمت نوعا ما بأن الجزائريين غير قادرين على تقبل القضاء الفرنسي، لهذا أرادت تثبيت قبضتها بسن قوانين أكثر قسوة من سابقتها، كما أن منح القليل من الاستقلالية لا يعني منح الحريّة الكاملة بل تكون تحت الرقابة الفرنسية.

استوعبت السلطات الفرنسية حقيقة القضاء الإسلامي، ووجدت بأنه يتعارض مع سياستها لهذا عمدت بكل الوسائل والطرق من أجل القضاء على التشريع الإسلامي، ويظهر هذا جليا من خلال سياسة **بيجو** التي كانت تدعو إلى عدم إخضاع المنتصرين إلى قوانين وتشريعات المهزومين.[4]

ولتطبيق هذه السياسة قامت الإدارة الفرنسية بإصدار قرار بتاريخ 28 فيفري 1841، الذي يمثل خطوة نحو بسط العدالة الفرنسية وأهم ما نص عليه هذا الأمر:

---

[1] بورغدة، المرجع السابق، ص6.

[2] أجرون، المرجع السابق، ص378.

[3] بورغدة،نفسه.

[4] Richard (ch), **l'esprit de législationislamique**, Alger, 1849, P04.

- انتزاع سلطة القاضي المسلم في أحكام الجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسي[1]، كما سعى هذا المرسوم إلى توثيق الاندماج بين العدالة الجزائرية والعدالة الفرنسية، وبالتالي فإنه للمحاكم الفرنسية حق النظر في كل الجرائم والمخالفات بغض النظر عن جنسية أو دين المتورط.[2]

إن مرسوم 28 فيفري 1841 سرعان ما تم استبداله بمرسوم آخر في 26 سبتمبر 1842، قام بتأسيس التنظيم القضائي للجزائر على أساس الاندماج مع المؤسسات الموجودة في فرنسا، فأجهزة القضاء مماثلة ولها نفس الصلاحيات (قاضي السلم، المحاكم الابتدائية، المحاكم التجارية، محاكم الاستئناف، محكمة الطعن).[3]

وفرض هذا المرسوم قيدوا أخرى على القاضي المسلم وبموجبه أصبح في إمكان المحاكم الفرنسية النظر في القضايا التي تخص المسلمين وتقوم هي بدورها بإصدار الأحكام التي تخصهم.[4]

ضف إلى ذلك أن أمر 26 سبتمبر 1848 قد أسس خمسة قضاة، لهم نفس السلطات التي تتمتع بها نظيرتها في فرنسا، كما أن هذا الأمر أيضا حول محاكم الدرجة الأولى التي تتكون من قاض واحد إلى محاكم تتكون من مجموعة من القضاة.[5]

كما أن تعيينهم كان من مهام الحاكم العام مع مصادقة وزير الحرب، هنا يجدر بنا الإشارة إلى أن هذا المرسوم قد قلص أيضا من مهام القاضي المسلم، بحيث لم يعد لهم صلاحية النظر في المسائل الجنائية، وانحصرت مهامهم في المسائل المدنية والتجارية الخاصة بالمسلمين، كما أن أحكامهم غير نهائية، فيمكن للمتنازعين إستئناف الحكم أمام القاضي الفرنسي، وقد نصت **المادة 46** من هذا المرسوم: « أن القاضي يسجل أحكامه في جميع القضايا التي حكم فيها في سجل خاص ثم يسلمه كل شهر للتأشير عليه من قبل الوكيل العام الفرنسي ».[6]

---

[1] قريتلي، المرجع السابق، ص35.

[2] Jaques Lombert,**Manuel de législationAlgerienne**, la maison des livres, 1952, PP379, 380.

[3] Lombert, Op.cit, P380.

[4] سعد الله، **تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص429.

[5] بورغدة،المرجع السابق، ص 07.

[6] القضاة تماطلوا في تطبيق المرسوم إذ ظل حتى سنة 1846 دون تطبيق، أنظر: سعد الله،نفسه، ص432.

إن إصدار الإدارة الاستعمارية لمثل هذه المراسيم كان بدافع تقييد صلاحيات القاضي المسلم وحصرها في مجال ضيق، بهدف توسيع نطاق العدالة الفرنسية دون غيرها، كما أن استئناف الأحكام ما هو إلا للتشكيك في رأي القاضي المسلم.

بعد مرور سنة أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوم آخر بتاريخ 16أفريل1843 الذي نص على إمكانية تطبيق قانون الإجراءات المدنية الفرنسي في الجزائر، وأنشأ مناصب محضرين قضائيين وقام بتثبيت العمل بالمحاكم التجارية، كما نص المرسوم أيضا على إنشاء أربعة محاكم جنائية مهمتها النظر في الجرائم مهما كانت هوية المجرم.[1]

لم تتوقف الإدارة الفرنسية عند هذا الحد، بل قامت بإصدار قوانين أكثر تعسفا، فكان من بين هذه القوانين مرسوم ماي 1848الذي جاء في **مادته الرابعة** ما يلي: « مراقبة المحاكم الإسلامية وكذا الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية »[2]، يمكن القول بان فرنسا أرادت الفصل بين الدين والدولة وهذا لما للدين من تأثير كبير في حياة الجزائريين.

قام الحاكم العام بإصدار قرار بتاريخ 29 جوان 1848، بموجبه أعاد تشكيل المجلس العلمي الذي كان في نظر فرنسا عبارة عن مكمة عليا إسلامية، كما نص القرار أيضا على إنشاء منصب في المحاكم الإسلامية، وهو منصب الوكيل، وكلف بمساعدة المتنازعين والدفاع عنهم مجانا[3]، فإنه بتشكيل المجلس العلمي، تشكيك في نزاهة ومصداقية هذا المجلس، بحيث عملت فرنسا على وضع فرنسيين داخلة، ضف إلى ذلك أن منصب الوكيل الذي سعت فرنسا إلى تعيينه ما هو إلا دليل على رغبة فرنسا في أن تكون لها عين داخل المحاكم الإسلامية، وبالتالي فإن هذا يعتبر نوعا من التدخل المباشر في المحاكم الإسلامية.

في 20 أوت 1848 قام الحاكم العام بإصدار مرسوم آخر، اعتبر منعرجا هاما في مسار القضاء، بحيث نص هذا المرسوم على الفصل بين جهاز العدالة الفرنسية وجهاز العدالة الإسلامية، وتم ربط الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدل، أما العدالة الإسلامية، فبقيت تابعة لوزارة الحربية[4]، كما سعت الإدارة الفرنسية نحو مطابقة الهيئات القضائية الفرنسية في الجزائر مع نظيرتها بفرنسا.[5]

---

[1] بورغدة،المرجع السابق، ص 06.

[2] Minerveille, Op.cit, PP 410, 411.

[3] سعد الله، المرجع السابق، ص433.

[4] هذا المرسوم خلق هوة عميقة بين القضاء الفرنسي والقضاء الأهالي في الجزائر، انظر: Lombert,Op.cit, P381.

[5] فارح، المرجع السابق، ص35.

ورغم فصل العدالة الفرنسية عن العدالة المحلية، إلا أن فرنسا بقيت تتدخل في شؤون القضاء الإسلامي، وأن هذا الفصل كان في الظاهر فقط.

عملت الإدارة الفرنسية على شراء ذمم بعض القضاة وهذا من خلال إغرائهم بالمال والمناصب الإدارية العليا وكان من بين هؤلاء القضاة **محمد الشاذلي القسنطيني** الذي تخلى عن عروبته وإسلامه وإنساغ خلف الإغراءات الفرنسية.[1]

إلا أنه يوجد بعض القضاة حافظوا على وطنيتهم ودافعو عن دينهم نذكر منهم على سبيل المثال **المفتي ابن العنابي**[2]، فرغم ما تعرض له من مضايقات ومراقبة حتى أنه سجن إلا أن فرنسا لم تتمكن من استدراجه إلى صفها[3]، وكل هذا من أجل التأثير في القضاة المسلمين وجعلهم ينحازون إليها.

واصلت فرنسا حملتها ضد القضاء الإسلامي، فقامت في تاريخ 19 أوت1854بإصدار مرسوم نص على تأسيس محكمة الجنايات مهمتها النظر في كل الجرائم المرتكبة في القطاع المدني والجرائم المرتكبة من طرف الأوروبيين في القطاع العسكري[4]و ففي عهد الحاكم العام **راندونRondon** تم إصدار قرار بتاريخ 01 أكتوبر 1954، نص على ضرورة تنظيم القضاء الإسلامي وهذا من خلال إعادة الاعتبار للمجلس الفقهي ومنحه صلاحية محكمة الاستئناف، ناهيك عن استقلالية القضاء الإسلامي بعد أن كان القاضي ملزم بتقديم سجلاته إلى الوكيل العام[5]، إلا أن هذه الاستقلالية ليست كاملة بحيث كانت فرنسا في كل مرة تتدخل في تنظيم هياكل القضاء الإسلامي محاولة بذلك إدخال إجراءات القضاء الفرنسي على المحكمات الإسلامية.[6]

---

(1) قام محمد الشاذلي بزيارة فرنسا عقب الدعوة التي تلقاها من طرف الملك لويس فليب في سنة 1844، أنظر: سعد الله، **محمد الشاذلي القسنطيني(1807–1877) دراسة من خلال رسائله**، الجزائر، 1974، ص15.

(2) هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين، عرف بإبن العنابي، ولد سنة 1773م/1189هـ، من اسرة جزائرية كان لها اعتبارها الديني والفكري، أما وظائفه فأولها منصب القضاء الحنفي في عهد الداي احمد باشا، ثم كلفه عمر باشا بسفارة للمغرب الأقصى، تعرض في السنة الأولى للاحتلال للسجن من طرف الجنرال "كلوزيل "، أنظر: سعد الله، **أعلام وبيئات**، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص ص08، 14.

(3) سعد الله، **المفتي الجزائري ابن العنابي، رائد التجديد الاسلامي(1773–1850)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص33.

(4)Lombert, ibid, p 38 أنظر الملحق رقم :05.

(5) سعد الله، **تاريخ الجزائر** ...، المرجع السابق، ص ص 435، 436.

(6) عبد الباسط قلفاط، **سياسة الاحتلال اتجاه القضاء الاسلامي في الجزائر(1830–1892)**، م ل م (مرقونة) إشراف جمال قنان، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص134.

نص هذا القرار أيضا على إلغاء الطعن في أحكام القضاة المسلمين، كما أن مراقبة القضاء الإسلامي أصبح من صلاحيات الولاة في مناطق الحكم المدني، أما في مناطق الحكم العسكري فهي من صلاحيات جنرالات الجيش، بعد أن كانت من مهام المدعي العام الفرنسي[1]، وبموجب هذا المرسوم أيضا أصبحت الجزائر مقسمة إلى مناطق قضائية في كل منطقة محكمة تحتوي على قاض ومساعدان، وتم إنشاء مجلس الاجتهاد القضائي يتكون من مفتين وقضاة، ومهمة هذا المجلس النظر في القضايا المتعلقة بالعدالة الاسلامية[2]، هنا يجدر بنا الإشارة أن المرسوم كان كله في خدمة مصالح السياسة الفرنسية، ويتضح ذلك جليا من خلال الرسالة التي كتبها وزير الحربية إلى **نابلون الثالث** جاء فيها: « .... سيدي؛ إن إدارة القضاء الاسلامي مرتبطة إرتباطا وثيقا بمقومات المجتمع المسلم الذي يستمد نفوذه السياسي والدين المدني من القرآن، فعندما احتلت فرنسا القطر الجزائري وجدت نفسها امام هذا الكتاب الذي هو قانون ديني ومدني في نفس الوقت لعدد من السكان بلغ عددهم آنذاك ثلاث ملايين نسمة، فتم الإبقاء، على المحاكم الاسلامية بشريعتها ثم بدأ ذلك التدريج لإبعاد هذه الشريعة عن تلك المحاكم ».[3]

من خلال هذا يتضح لنا بأنه ورغم ما كانت توهم به فرنسا الجزائريين بأنها منحت حرّية واستقلالية العدالة الاسلامية إلا أن هذا لم يكن صحيحا، فجميع القضاة وحتى أحكامهم كانت تخضع للرقابة الشديدة، فإصدارها لمثل هذه القرارات كان لخدمة مصالحها الاستعمارية وتثبيت وجودها في الجزائر.

إن هذا المرسوم جاء بتوقيع من الامبراطور نابلويون الثالث الذي كان يرمي بسياسته إلى حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها في إطار ما يعرف **بالمملكة العربية** بعد تأثير من مستشاره **إسماعيل إربان**، إلا أن هذا المشروع لم ينل على موافقة الفرنسيين خاصة القضاة منهم، ففي نظرهم كيف يمكن المساواة بينهم وبين الأهالي، وكيف لهم أن يتمتعوا بنفس الامتيازات، وكانت حجتهم في ذلك السمعة السيئة التي يتمتع بها القضاة المسلمون[4]، لهذا شن الفرنسيون حملة تندد بتطبيق هذا القرار، وطالبوا بضرورة إرجاع القضاء إلى مكان عليه قبل سنة 1854[5]، ويمكن القول أن هذا المرسوم

---

[1] بورغدة، المرجع السابق، ص09.

[2] أجرون، المرجع السابق، ص381.

[3] Minerville, Op.cit. P411.

[4] أجرون ،نفسه ، ص382.

[5] سعد الله، **تاريخ الجزائر**....، المرجع السابق، ص441.

المرسوم جاء متأخر وفي غير أوانه، وهذا ما دفع إلى ضرورة إلغائه وتعويضه بآخر أكثر قسوة وتطرفا من سابقه.[1]

بوضع هذا المرسوم شعر الفرنسيون بأنه إذا تم تطبيقه هذا يعني انهم لم يحققوا شيء وأنهم تراجعوا خطوة إلى الوراء، وأن هذا الوضع سوف يساعد على المقاومة ضدهم.

بعد سنة من تأسيس وزارة الجزائر والمستعمرات في 1858[2]، تم إصدار قرار بتاريخ 31 ديسمبر 1859، نص على إخضاع جهاز العدالة الاسلامي إلى ما كان عليه، أي إخضاعه للعدالة الفرنسية، وبالتالي إحلال التشريع الفرنسي محل الاسلامي، بحيث نصت **المادة الثالثة** منه على ضرورة ربط القضايا الجنائية بقانون العقوبات الفرنسي[3]، وبموجب هذا القرار ايضا تم تجريد القضاة المسلمين مجددا من سلطاتهم بحيث أصبحت قراراتهم مراقبة من طرف الفرنسيين، كما تم إعادة العمل بمبدأ إختيار التقاضي سواء قاضي مسلم أو فرنسي.[4]

يمكن القول بأن الإدارة الفرنسية تفطنت لأهمية القضاء الإسلامي، لهذا كانت كلما أصدرت قرارا إلا كان أكثر قسوة من سابقه.

إن هذه السياسة التي تبنتها الإدارة الاستعمارية إتجاه المنظومة القضائية الاسلامية لم تنل رضى الامبراطور **نابليون الثالث**، وهذا ما بينته الرسالة التي أرسلها إلى الحاكم العام في الجزائر **ماكاهون**[5]، بتاريخ 20 جوان 1865 بحيث أظهرت هذه الرسالة كيف أن الأهالي كانوا ضحايا للفرنسيين الذين استغلوا جهلهم بالعدالة الفرنسية، فحمّلوهم مصاريف فادحة، كما أن **نابليون** لم يرض بتدخل الفرنسيين في قضايا هي في الأساس من مهام واختصاصات الشريعة الاسلامية.[6]

كما استهزء بمبدأ إختيار التقاضي فهو لا يزال حبرا على ورق[7]، كما قام **نابليون** بتقديم الحلول والبدائل لإصلاح المنظومة القضائية الفرنسة في الجزائر، وأهم ما اقترحه:

---

[1] قلفاط، المرجع السابق، ص139.

[2] أول من تولى هذه الوزارة هو ابن عم نابليون الثالث، جيروم نابليون في الفترة الممتدة من 24جوان 1858 إلى 25 مارس 1858، أنظر:
Ageron (ch.R), **histoire de l'Algérie contemporaine**, PUF, Paris, 1977, P504.

[3] قريتلي، المرجع السابق، ص37.

[4] بورغدة، المرجع السابق، ص11.

[5] ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية من أصل إيرلندي ولد سنة 1808، شارك في حملة ضد الجزائر سنة 1830 وبقي فيها حتى سنة 1855، عاد إلى فرنسا وعين عضوا في مجلس الشيوخ، ثم عين حكاما عام على الجزائر سنة 1864 أنظر:أجرون، نفسه.

[6] نفسه، ص383.

[7] بورغدة، نفسه، ص 11.

– توزيع المهام بالتساوي بين العدالة الفرنسية والعدالة الاسلامية.

– تكوين مجلس قضائي على مستوى كل مقاطعة.

ولتحقيق هذه النقاط إقترح تشكيل لجنة تتكون من فرنسيين من بينهم **إسماعيل إربان** وجزائريين اغلبهم من الفقهاء والعلماء[1]، وقد أدرك نابليون أن مصاعب الإدارة الفرنسية تتعارض مع سياسته إلى تكوين مملكة عربية، لهذا عارض السياسة الاستعمارية.

استغل الفرنسيون تشكيل هذه اللجنة من أجل إصدار مرسوم 13 ديسمبر 1866، نص على ما يلي:

– إنشاء غرفة خاصة بالمسلمين في كل محكمة فرنسة.

-إنشاء مجلس أعلى للقضاء الاسلامي مهمته إعطاء الرأي في المسائل التي تعرض على محكمة الاستئناف الفرنسي.

– تخفيض عدد المحاكم القضائية، والسماح للقضاة الأكفاء من ممارسة مهنة القضاء[2]، من خلال هذا يتضح بنا بأن هذا المرسوم أراد إعادة الاعتبار للشريعة الاسلامية، وهذا من خلال الاستقلالية عن العدالة الفرنسية، وإعادة تنظيم العدالة الاسلامية وفق ما يخدم الشرع الاسلامي.

إلا أن هذا كان ظاهريا فقط باعتبار ان مرسوم 1866 جاء في ظروف إقتصادية واجتماعية صعبة مرت بها الجزائر[3]كما أن هذا المرسوم جاء بغرض معالجة المشاكل التي ترتبت عن المرسوم السابق خاصة مسألة استئناف الأحوال الشخصية، التي أصبحت من مهام قاضي الصلح، ضف إلى ذلك أن المرسوم سمح بظهور الدفاع لأول مرة وبالتالي بروز المحامون الفرنسيون[4]، رغم هذه التعديلات إلا أن هذا المرسوم لم يقدم حلا لمسألة الأحوال الشخصية.

بعد حوالي سنة صدر مرسوم في 20 أوت 1867 يتكون من عشرة مواد، كان من أهم ما نص عليه هو عزل القضاة الجزائريين وحل المجالس، وإنشاء أخرى موالية لفرنسا.[5]

---

[1] كان المسلمون يطالبون بإعادة الإعتبار للمجالس القضائية الإسلامية، كما كانت عليه قبل 1853 لأنها في نظرهم تضمن حقوق القاضي وتوفر للمتخاصمين التقاضي وفق الشريعة الاسلامية، ويرفضون التخلي عن عاداتهم وتقاليديهم، أنظر: Djamal Kharchi,Op.cit, P269. وأيضا سعد الله، **تاريخ الجزائر** ...، المرجع السابق، ص443.

[2] نفسه، ص444.

[3] Ageron, op.cit, p 34.

[4] قلفاط، المرجع السابق، ص 163 وما بعدها.

[5] نفسه.

مع مجيء الجمهورية الثالثة في 1870، ركزت الإدارة الفرنسية جهودها من أجل تثبيت وجودها واستفادتها من المرحلة السابقة لهذا شجعت بقوة تطبيق سياسة الادماج خاصة في النظام القضائي، بحيث أصبحت التنظيمات القضائية الفرنسية في الجزائر شبيهة بنظرتها في فرنسا[1] وهو ما سعت إليه فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر،ومن بين الاصلاحات التي قامت بها الإدارة الفرنسية لعدالتها هي إنشاء هيئة المحلفين، فرغم أن هذا المجلس تم إنشاؤه في سنة 1854 إلا أنه لم يتم العمل به، بحيث أن المتهمين الفرنسيين كانوا يحاكمون دون وجود هذه الهيئة، هذا الأمر أثار غضب الفرنسيين الذين أرادوا المساواة بينهم وبين الذين يعيشون في فرنسا، لهذا قام وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني **كريميو** بإصدار مرسوم في 20 أكتوبر 1870، نص على تأسيس هيئة المحلفين لدى محاكم الجنايات الفرنسية في الجزائر.[2]

يمكن القول بأن المراسيم والقوانين التي قامت الإدارة الإستعمارية بإصدارها ماهي إلا دليل على تفطنها لأهمية القضاء الإسلامي لهذا عملت جاهدة على تحريف مساره، فقامت بوضع قوانين تعسفية صارمة في حق القضاء الإسلامي، وسعت إلى ضراء ذمم بعض القضاة وجعلهم في صفها، من أجل خدمة مصالح السياسة الفرنسية، كما نلاحظ أن هذه السياسة المنتهجة تجاه القضاء تواصلت إلى ما بعد سنة 1870 والتي تُعرف بفترة الحكم المدني.

---

[1] بورغدة، المرجع السابق، ص14.

[2] يقال أنه تراجع عن هذا القرار عندما علم عواقبه، أنظر: أجرون، المرجع السابق، ص387.

المبحث الثالث:

تداعيات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري وردود الأفعال الجزائرية

المطلب الأول: إنعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري

المطلب الثاني: المقاومة السلمية

المطلب الثالث: المقاومة المسلحة

المبحث الثالث: تداعيات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري وردود الأفعال الجزائرية

مشروع الاحتلال الفرنسي للجزائر بين الادعاءات الفرنسية لنشر الحضارة في أوساط سكان الجزائر، والانتقام من الحكم التركي الظالم، وإخراج السكان من همجيتهم، وشعارات مؤرخيهم التي ترمي إلى نُبل سياسة الإدارة الفرنسية، فها هو **إليوقاسطونElieu Gaston** يعبر عن ذلك بقوله « قدمت فرنسا مجموعة من المشاريع التعليمية كان هدفها تطوير الثقافة المحلية »[1]، **إيفون تيران** هي الأخرى قالت: « إن جهل القرن18 الذي يحجب سكان إفريقيا المتوسطيّة على الحضارة الغربية ومزاياها هو الذي يُلقي بهم إلى التعصب والعلم لن يعمل على محو هذا اللافهم فحسب بل سيعمل على امتصاصه »[2]– محاولين تبرئة السياسة الفرنسية – وبين الحقيقة التاريخية التي أبرزت وحشية السياسة الفرنسية بكل وسائلها التدميرية وقوانينها التعسفية وتغيراتها المرحلية التي كانت تحمل أهداف باطنية شائكة انعكست سلبا على المجتمع الجزائري في شتى الميادين لأنها قامت بضرب القاعدة الأساسية التي أنبنى عليها، كما كان لهذه السياسة الأثر الكبير على نفسية الجزائريين الذين لم يبقوا مكتوفي الأيدي أمام السلطات الفرنسية وسياستها.

فما هي انعكاسات هذه السياسة على المجتمع الجزائري؟ وما مدى تأثيرها على نفسيته؟ وكيف كان موقفه منها؟

المطلب الأول: إنعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري

كانت أولى تداعيات الاحتلال الفرنسي للجزائر هي إنهاء الحكم التركي وبداية الحكم الفرنسي – بسياسته وطرقه وأساليبه وأهدافه –وما سينجرُ عنه من تأثيرات على باقي النواحي الثقافية، والإجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية[3] جراء السياسة الفرنسة.

أ– الناحية الثقافية: ركزت فرنسا على هذا الجانب منذ وطئت أقدامها أرض الجزائر وذلك لماله من أهمية كبيرة لدى المجتمعات وقد كانت التداعيات على هذا الجانب كالآتي:

–التنصير: وذلك من خلال تحويل معظم المساجد والجوامع والمؤسسات التعليمية والثقافية إلى أماكن لممارسة وإقامة الدين المسيحي، والإعلان أمام الملأ من طرف سكرتير **بيجو**«بأن أيام الإسلام في الجزائر قد دنت»[4]، هادفين من خلال ذلك إلى تنصير الجزائريين أنفسهم وهذا ما لم تستطيع تحقيقه.

---

[1] Elieu, Op.cit, P19

[2] Yvonne, Op.cit, P17.

[3] هذه النواحي ارتبطت ببعضها ارتباط وثيقا.

[4] تركي، الشيخ عبد الحميد...، المرجع السابق، ص ص237، 238.

–الفرنسة: وذلك بفرنسة الإدارة الجزائرية وفرنسة المحيط فرنسة كاملة حتى أصبحت المدن الجزائرية صغيرة وكبيرة تحمل أسماء فرنسية وأصبحت الشوارع تحمل أسماء العسكريين والمدنيين الذين حاربوا الشعب الجزائري، كما حوّلوا التعليم من العربية إلى الفرنسية[1]، هادفين إلى محو اللغة العربية لكسر القومية.

–هجرة العلماء: قامت السلطات الفرنسية بتضييق الخناق عليهم وذلك من خلال انتزاع وهدم المؤسسات التعليمية التي كان لهم الدور الأكبر في بنائها مما أدى بهم للهجرة بدافع الخوف على الملة والدين[2]، كما قامت السلطات الفرنسية بنفي بعضهم بسبب الدور الذي قاموا به في مقاومة المستعمر[3]، بهذه السياسة التي انتهجت ضدهم بينتمدى خوف السلطات الفرنسية منهم لأن المعلم لطالما أُعتبر رسول الحضارة .

–التجهيل: انتهجت فرنسا سياسة القضاء على المؤسسات الثقافية ورجالها، كما قامت بفرض نظام فرنسي المناهج والبرامج هدفت من خلاله إلى تجهيل المجتمع الجزائري[4] وإبعاده للعلوم الحقيقية، وفي هذا الصدد نستذكر مقولة **عبد الرحمان الكواكبي**« ما أشبه المستبدّ في نسبه إلى رعيته بالوصّي الخائن القويّ على أيتام الأغنياء، يتصرف في أموالهم، وفي أنفسهم كما يهوى ما داموا قاصرين، فكما أنه ليس في صالح الوصيّ أن يبلغ الأيتام رُشدهم، كذلك ليس من غرض المستبد أن تتنور الرعية بالعلم »[5]، وكذلك كان غرض فرنسا بالجزائر.

–الإدماج: وذلك من خلال البرامج التعليمية المقدمة للجزائريين والقوانين الفرنسية[6] الهادفة إلى إذابة المجتمع الجزائري في الحضارة الفرنسية وسلخه من شخصيته الوطنية وخاصة في ظل مشروع المملكة العربية.

–الحط من المستوى العلمي: وذلك بجعل الطرق الصوفية تسيطر على الفكر الإسلامي وهذه الظاهرة تعتبر سلبية على الفكرة والثقافة ودليل على الجمود ولانحطاط حيث تم تحويل وتحريف الطرق الأوائل للتصوف والروحية ونشر الدعوة الإسلامية[7]، بنشر الخرافات والخزعبلات.

---

[1] حلوش، المرجع السابق، ص64.

[2] نذكر منهم الفقيه الحاج الدواوديالمتوفي (م)1855، الفقيه محمد بن الأخضر المجاجي (م) 1850، وعبد القادر المجاري (م) 1850، أيضا القاضي محمد المجاوي (م) 1849، إضافة إلى الشيخ محمد القنادسي (م) 1861، والفقيه أبو حامد المشرقي (م) 1895 للمزيد عد إلى بوعزة، المرجع السابق، ص172 وما بعدها.

[3] تركي، الشيخ عبد الحميد...، المرجع السابق، ص ص241، 242

[4] نفسه.

[5] عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، القومية العربية واستبداد السلطة**، تح عمارة ، دار النفائس، مصر، 1902، ص112.

[6] تركي، نفسه، ص244

[7] نفسه، ص123، 124.

-زرع الفتن: شجعت السلطات الفرنسية النعرات المذهبية بين المالكية والحنفية والإباضية وذلك من أجل خلق هُوة بين أفراد المجتمع الجزائري استغلتها لإنجاح سياستها[1]منتهجتا سياسة الاختراق مطبقتا المثل الروماني القائل « فرق تسد ».

-اختراق المنظومة التعلمية: عملت على غلق المدارس والمعاهد بالإضافة إلى التمادي في الاستيلاء على أوقاف المسلمين[2]، أي قتل التعليم بطريقة غير مباشرة.

-التضحية:استشهاد عدد كبير من حملة الثقافة العربية جراء المقاومة للمستعمر[3]

-تكوين طبقة لها قابلية الاستعمار: عملت السلطة الفرنسية على تكوين جيل لديه قابلية الاستعمار بل كان المدافع الأول عن المؤسسات والقيم الفرنسية داخل الجزائر، رافضة لأية مقاومة ضده، مثّلها خاصة الباشاغاتوالأغاوات والقياد وأصبحت هذه الطبقة عبر مراحل التواجد الاستعماري هي المدافعة عن إنجازات هذا الاستعمار أكثر من الفرنسيين والمعمرين أنفسهم.[4]

ب- الناحية الاقتصادية: ترتبط بالناحية الثقافية ارتباط وثيقا لذلك هدف الاستعمار إلى ضرب القاعدة الاقتصادية وهي بدورها ستأثر بشكل أو بآخر في الجانب الثقافي للمجتمع الجزائري حيث عملت على:

-التفقير: حيث قامت الإدارة الفرنسية بمصادرة الأرض الجزائرية وتفتيتها، كما تم تحويل الأوقاف التي كانت لها دورا هاما في رعاية الفرد لصالح المعمرين حيث صرح **بيجو** في 14 ماي 1848 تصريحا شهيرا «حينما وجدت مياه عزيزة، وأرضي خصبة يجب أن يُقيم المستعمرون الأوربيون بدون الاهتمام بالسؤال عمّن يملك تلك الأرض»[5]وبذلك تحول الملاك – الجزائريين – إلى طبقة تابعة مهمشة تسيطر عليها الأقلية الأوربية[6] وهذه السياسة هدفت إلى تجويع الجزائريين فيتّجهون باهتماماتهم للبحث عن لقمة العيش وينسون حياتهم الثقافية.

-المجاعة: بعد نزع الملكية والقضاء على أرض العرش وفرض الضرائب الباهظة وضرب البنية التحتية للاقتصاد حدثت هناك مجاعات قاتلة لم تشهدها الجزائر من قبل، مما أثر على حياة أزيد من 50,000

---

(1) بوعزة، المرجع السابق، ص175.

(2) نفسه.

(3) تركي،المرجع السابق ، ص245.

(4) بوعزة، نفسه، ص 175 وما بعدها.

(5) تركي، التعليم القومي، المرجع السابق، ص241.

(6) وفاء العيفة، المرجع السابق، ص 82.

جزائري أي حوالي خمس السكان[1]، وقد عبر عنها صالح العنتري بقوله « أنه وقعت في العهد الفرنسي عدة مجاعات وقحوط حادة تركت أثارها السيئة على السكان وأهم هذه الأثار التي خلفتها نشر الأوبئة الفتاكة مثل الكوليرا، والتيفيس وضياع الثروات المدخرة وبيع العقارات والأراضي »[2]، وعند حصول هذه المجاعات لم تسجل أي محاولة لإغاثة الأهالي بل إن كثير من المستوطنين كان يفرح لهلاك الجزائريين المسلمين.[3]

ج– الناحية الاجتماعية: حاولت فرنسا من خلال سياستها القضاء على الشخصية الجزائرية وذلك من خلال:

- تشتيت السكان على مناطق متباعدة وهذا ما أضر الكثير من الأسر[4]
- فرض قوانين وتشريعات تختلف إختلافا تاما مع الشريعة الإسلامية ودخيلة على المجتمع المسلم.
- **التجنس:**[5] له شقين الأول سياسي (سنتناوله لاحقا) والثاني اجتماعي حاولت من خلاله القضاء على الشخصية الوطنية والأحوال الشخصية للمسلمين وذلك بتطبيق القانون الفرنسي على المجتمع لجزائري.

د– الناحية السياسية: لقد كان للمشاريع الفرنسية تداعيات جمّة على الناحية السياسية للمجتمع الجزائري، فقد أدت إلى:

- **الإبادة الجماعية:** للمجتمع الجزائري من طرف الإدارة الاستعمارية العسكري الفرنسي كرد فعل للمقاومات الشعبية التي وقفت سدّا منيعا في وجه الاحتلال وعرقلت توسعه على نطاق واسع، فكانت الإبادة العشوائية التي أتت على الأخضر واليابس ولم تنجو منها حتى الحيوانات والأشجار فكيف كان الإنسان؟.[6]
- **التجنيس:** شقه السياسي في فرض قوانين فكان أولها 24 فيفري 1862 الذي نص «بما أن دستور فرنسا المحرر في 4 نوفمبر 1848 يُلحق الجزائر إلحاقا تاما بفرنسا، فإن المسلم الجزائري هو فرنسي، إنما

---

(1) حياة سيدي صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871–1895)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص44.

(2) صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة،تق تح رابح بونار**،دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979، ص15.

(3) Mostefa lacheraf, L'Algérie Nation et société, Alger, Edcasba, 2006, P14

(4) عمار بوحوش، الارض والهجرة، **مجلة الاصالة**، وزارة الشؤون الدينية، العدد16، الجزائر، 1973، ص87.

(5) تركي، **التعليم القومي**...، المرجع السابق، ص244.

(6) بوعزة، المرجع السابق، ص174 وما بعدها.

المسلم الجزائري لا يمكن اعتباره وطنيا فرنسيا ما دام يحافظ على قانونه الإسلامي الخاص في الأحوال الشخصية – الزواج، الطلاق، الميراث – فهو لذلك يُعتبر راعيا فرنسيا وليس مواطنا فرنسيا ».[1]

- التأثير على شيوخ القبائل ومسؤولي العشائر قصد التفاوض معهم وجلبهم إلى قبول فكرة التعاون مع فرنسا مقابل احترامهم والمحافظة على مصالحهم وقد أوكلت هذه المهمة في بداية الأمر إلى الديون العربي الذي بادر **دي روفيقو** بإنشائه عام 1833 ليتحول سنة 1837 إلى هيئة إدارة الشؤون العربية ويستقر أخيرا على إنشاء المكاتب العربية وكان ذلك بقرار رسمي من **بيجو** سنة 1844.[2]
- استمالة بعض شيوخ الزوايا وجعلهم متعاونين معهم وذلك إما بتسليم بعض المقاومين لفرنسا أو العمل على تهدئة القبائل – من مقاومتاها للمستعمر – مثل ما قامت به القبائل التابعة للشيخة في حدود المغرب الأقصى إلى ورقلة والمنيعة، التي حكمها باسم فرنسا في سنة 1861[3]، قامت بتحويلها من دورها الجهادي إلى دور الخيانة وضرب القضية الجزائرية في الصميم.
- **الهجرة:** لم يهاجر من الجزائر العلماء فقط، فكذلك الجزائريين من مختلف الفئات اضطروا للهجرة بسبب فقدانهم لأراضيهم وممتلكاتهم وبالتالي تشريدهم وهذا ما فتح المجال للاستغلال الواسع لثروات الوطن.[4]

وللأمانة التاريخية فإن السياسة الفرنسية التي جسدتها بعض المشاريع التعليمية ساهمت في إخراج بعض الأشخاص مزدوجي الثقافة دافعوا عن القضية الجزائرية وإن كان ذلك في نطاق ضيق بسبب الظروف التاريخية.[5] –إن كانوا تعلموا في المدارس الفرنسية ودافعوا عن القضية الجزائرية فهذا لا يرجع إلى المدرسة الفرنسية بقدر ما يعود لتربيتهم الدينية – التي نشأوا عليها في أوساط عائلاتهم.

هـ–التأثيرات النفسية:

لقد قامت فرنسا بالضغط على الجزائريين سواء بسياسة التجهيل التي مارستها في بداية الاحتلال، ثم تحولت هذه السياسة إلى سياسة أخرى ظاهرها تعليم الجزائريين بفتح مدارس لهم إذ قال أحدهم

---

[1] تركي،المرجع السابق، ص244 وما بعدها.

[2] بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية 1830–1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص125.

[3] عبد العزيز رأس مال، **الزوايا والأصالة الجزائرية بين التاريخ والواقع (دراسة أنثربولوجية حول صحراء تلمسان وأطرافها)**ج2، دار ثالة، الجزائر، 2011، ص ص 219، 220.

[4] عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام1847 –1918**، دط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص25، 26.

[5] نذكر من هؤلاء الشخصيات حسن بن بريهمات الجزائري (م) (1301–1884) والشيخ محمد بن رحال (1277–1347هـ/1861–1928م) للمزيد أنظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، ط8، دار الأمة الجزائرية 2008، ص275 وما بعدها، وعد للملحق رقم 20.

«أعطني مدرسة وأنا كفيل بقلب نظام العالم»[1]، وباطنها تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع تابع لفرنسا وبذلك جعلت التعليم وسيلة من وسائل السياسة، وقد كان لهذه السياسة الأثر الكبير على المجتمع حيث نتج عنها:

- مقاومة هاته السياسة بشتى الوسائل السلمية والعسكرية.

- انهيار الحالة النفسية للمجتمع الجزائري وذلك لعدم اهتمام السلطة بتعليمه وبحكم أن الفترة التي سبقتها عرفت إنتشار الكتابة والقراءة وارتباطها بالعقيدة الدينة[2]، وعبر عن الحالة الوالي **كريب** - والي بجاية –بقوله: « لقد طلب مني أهل بجاية، وقد لبيت طلبهم، ولكنهم لم يكلموني لا عن الحجز الذي طال ممتلكاتهم ولا عن البؤس الذي ضرب بأبطانهم ، بل طلبوا مني أن أرمم مساجدهم وأن أبني لهم مدرسة لائقة وأمنح للمعلم راتبا، فنحن عاجزون عن تسديده له، تلك هي مطالبهم التي تقدموا بها لي، لقد تأثرت كثيرا بهذا التفاني والتقدير الذي لا مثيل له مقابل تأثير بهذا العمق، ولقد وعدتهم بأنني سأتوسط لهم بحماس بغية تلبية مثل هذه الأماني المشروعية »[3].

السياسة التي وضعتها فرنسا كانت تحمل أهدافا بعيدة المدى وقد استطاعت تحقيق جزء كبير منها إذ أن المجتمع الجزائري أصبح ينطق باللغة الفرنسية حتى بعد استقلال الجزائر، كما استطاعت أن تخلق فئة من المجتمع دافع عنها وعن اللغة الفرنسية، كما تم فرنسة الإدارة التي لا زالت إلى يومنا هذا تعمل وفق النظام واللغة الفرنسية.

كل تلك السياسات هدفت من خلالها فرنسا إلى كسر القومية الجزائرية –لأنها تمثل شيء معنوي أكثر منه مادي–بكل ما تحمله من قيمة، وهذا ما عبر عنه الأفغاني: «لا جامع لقوم لا لسان لهم، ولا لسان لقوم لا أداب لهم، ولا عزة لقوم لا تاريخ لهم، ولا تاريخ لقوم إذ لم يقم منهم أساطين تحمي وتحيي أثار رجال لتاريخها، فتعمل عملهم وتنسج على منوالهم، وهذا كله يتوقف على تعليم وطني بدايته الوطن ووسطه الوطن وغايته الوطن.»[4]

السياسة التي وضعتها فرنسا كانت تحمل أهدافا بعيدة المدى وقد استطاعت تحقيق جزء كبير منها إذ أن المجتمع الجزائري أصبح ينطق باللغة الفرنسية حتى بعد الإستقلال، كما استطاعت أن تخلق

---

[1] تركي رابح، **التعليم القومي**...، المرجع السابق، ص ص 60، 61.

[2] Yvonne, op.cit, p30.

[3] ibidem.

[4] تركي رابح، نفسه.

فئة من المجتمع دافع عنها وعن اللغة الفرنسية كما تم فرنسة الإدارة التي لازالت إلى يومنا هذا تعمل وفق النظام واللغة الفرنسية.

المطلب الثاني: المقاومة السلمية

منذ وطأت الأقدام الفرنسية أراضي الجزائر وجد مقاومة كبيرة له، وكانت المقاومة السلمية إحدى ردود الفعل الجزائري على الاستعمار واصطلحنا عليها السلمية لأنها رد فعل، عبر عن رفض الجزائريين للوجود الفرنسي وسياسته، لم يستعمل فيها السلاح وقادها رجال سياسة وعلم بالدرجة الأولى فكيف كانت هذه المقاومة؟

أ- المقاومة[1] السياسية:

كان أسلوب كتابة العرائض استراتيجية مميزة، اعتمدها الجزائريون من أجل التعبير عن مدى رفضهم للوجود الفرنسي[2]، ومن أهم تلك العرائض في هذه الفترة هي العريضة التي نددت بعمليات مصادرة الأملاك الوقفية وضمها إلى أملاك الدولة (الدومين)[3] ، كما أنه من بين الأساليب التي استعملها الجزائريون لتحقيق غايتهم هو تأسيس هيئة سياسية عرفت باسم **لجنة المغاربة** يرأسه **حمدانبن عثمان خوجة**[4]، وقد سارعت هذه اللجنة إلى إرسال العرائض إلى الحكومة بفرنسا لتُطلعها على مدى التجاوزات والتصرفات التعسفية التي كانت ترتكبها الإدارة الاستعمارية ضد الأهالي بالجزائر، ووضع الأهالي في بداية الاحتلال ثقتهم في أحمد **بوضربة**[5]، وكلفوه للتحدث باسمهم مع الفرنسيين مطالبين برفع الظلم، وكان من بين هذه العرائض تلك التي أرسلوها إلى الجنرال **بيرتزين** في سنة 1831 يطالبونه فيها باحترام الاتفاق المبرم بين الداي حسين ودي برمون، وملحين على رد ممتلكاتهم[6]، وبالتالي فإن مطالبهم لم تتعد معاهدة الاستسلام بحيث انهم أرادوا تطبيق بنودها خاصة تلك المتعلقة باحترام الدين الإسلامي.

---

[1] هي رد فعل ومواجهة العناصر الدخيلة ورفض تقبلها والتصدي للاعتداءات التي تقع من طرف أي أجنبي، أنظر: محد الطيب العلوي، **مظاهرالمقاومة الجزائرية (1830-1954)**، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص19

[2] فتيحة سيفو، **عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية**، اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، طخ، الجزائر، 20-21، نوفمبر 2005، ص178.

[3] نفسه.

[4] هو من أحد أثرياء مدينة الجزائر، ينتسب إلى أسرة جزائرية عريقة، امتهن التدريس حيث كان أستاذ القانون، تولى مناصب عليا في عهد الداي، كان رجلا مثقفا يجيد اللغة العربية والتركية ويحسن الفرنسية والانجليزية، انظر: منور العربي، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 191.

[5] كان ينتمي إلى الحزب الوطني الذي يسمونه الحضر، عيّنه دي بورمون على رأس اللجنة البلدية التي أنشأها لإدارة شؤون العاصمة، عزله كلوزيل بعد أن شك في نواياه ثم نفاه روفيقو سنة 1832 إلى مارسيليا، أنظر سعد الله، الحركة الوطنية...ج01، المرجع السابق، ص ص 104، 105.

[6] نفسه ص 106.

لم يتوقف أعيان الجزائر عند هذا الحد بل واصلوا عملية إرسال العرائض وتقديم الاحتجاجات، فقد قام **حمدن خوجة و إبراهيم مصطفى باشا** بإرسال عريضة إلى رئيس الوزراء الفرنسي في 03 جوان 1833[1]، تتكون من حوالي 22 صفحة، وتحتوي على ثمانية عشر قسما[2]، مست هذه الوثيقة مختلف الانتهاكات العنصرية التي مارستها فرنسا خاصة تلك المتعلقة بالمقدسات الإسلامية، ومما جاء فيها: « إن أول عمل بادرت بارتكابه السلطة هو إيقافها للقاضي والمفتي ونفيهما، من اجل الاستيلاء على أوقاف مكة والمدينة .... وقد استولى على جميعها الحاكم الفرنسي بدون أي قانون .... سيدي الوزير عليها إننا نطالب بإعادة هذه المؤسسة مع دخلها وثمن كرائها المقبوض مدة الإستلاء عليها...»[3]وبالتالي فإن **حمدان خوجة** أراد نقل ما يُعانيه الشعب الجزائري مناشدا الملك الفرنسي بضرورة التدخل.

تناولت الوثيقة أيضا تلك الانتهاكات التي تعرضت لها المقابر، حتى عظام الموتى قد بيعت في مرسيليا[4] وهي شهادة أحد الأطباء الفرنسيين سنة 1833 قائلا: « لقد علمت في الشارع ان من بين العظام التي تستعمل في صناعة الفحم الحيواني توجد عظام النوع البشري ... فعلى متن السفينة القادمة من مدينة الجزائر والمحملة بالعظام رأيت جماجم وعظام الزنود وعظام الأفخاذ ... ولم تكن خالية من اللحم بصفة نهائية »[5] فمن خلال هذا يتضح لنا بأن الإدارة الفرنسية لم تراع حرمة الأموات.

تضمنت عريضة الاحتجاج أيضا، هتك حرمة المسلمين وعدم احترام حرمة البيوت بحيث لم يسلم الأطفال والنساء، ناهيك عن إجبار الأسرة الجزائرية على دفع غرامات مالية.[6]

ب- مقاومة التعليم الفرنسي:

تقول المؤرخة إيفون تيران «وبدأ الصراع يوم بدأ المحتل يفرض لسانه وتفكيره وأسلوبه في الحياة، مستعملا المدرسة والمستشفى، المعلم والطبيب، وظنوا انهم يكفيهم أن يقترحوا على المسلمين ثقافتهم ولغتهم لكي يرضي بها هؤلاء، مستسلمين شاكرين ...»[7]

---

(1) جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر(1830-1914)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 49، 59.

(2) سعد الله، المرجع السابق، ص110.

(3) خوجة، المصدر السابق، ص 122.

(4) جمال قنان، **معالم الكفاح الوطني ضد الاحتلال (1830-1954)**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2003، ص25.

(5) محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين (1830-1954)**، ترجمة، محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والاشهار، الجزائر 2008، ص41.

(6) عبد الجليل التميمي، اتفاق كلوزيل باي تونس، **المجلة التاريخية المغربية**، ع1، تونس، 1980، ص ص 99، 113.

(7)إيفون تيران، الصراعات الثقافية في الجزائر في عهد الاستعمار (المدارس، الطب، الدين) (1830-1880)، تقديم مولاي بلحميسي، **مجلة الأصالة**، ع5، الجزائر 1977، ص120.

يمكن القوال بأن الإدارة الاستعمارية استعملت مختلف الوسائل من اجل تحقيق غايتها، وهذا من خلال التقرب من الأهالي في شتى الميادين خاصة التعليم، بحيث قامت بمحاولة فرض اللغة الفرنسية على التلاميذ داخل الكتاتيب، ورغم الجهود التي بذلها الفرنسيون إلا أن الجزائريين رفضوا هذا القرار باعتباره انه يمس شخصيتهم الوطنية كما انه يساهم في فرنسة أبنائهم، وهذا الرفض مرده تفطن الأهالي للأهداف الاستعمارية المتمثلة في القضاء على المدارس العربية الإسلامية[1]، وتكون فئة موالية لفرنسا تخدم مصالحها الاستعمارية.[2]

قاد هذه المقاومة **مصطفى بن الكباطي**[3] باعتبار انه الرابط بين الأهالي والفرنسيين، فهو المتحدث باسمهم وناقل انشغالاتهم، كما رفض المساعي الفرنسية بعد أن رأى فيها انتهاكا على حرمة القرآن والكرامة الثقافية، وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أن الأهالي لم يعارضوا على تعليم أولادهم اللغة الفرنسية لكن عارضوا تدريسها في الكتاتيب القرآنية[4] ضف إلى ذلك أن هذا الرفض كان مدعما من طرف المؤسسات الإسلامية مثل الزوايا التي لعبت دورا كبيرا في إفشال سياسة فرنسا[5]، باعتبار أن لها أثر على الجانب الثقافي والاجتماعي للأهالي، فقد قامت ببناء الشخصية الوطنية وعملت على الحفاظ على العقيدة، فكانت بمثابة معهد لتعليم الشباب وتنوير عامة الناس[6]، وبالتالي فإن الزوايا كانت بمثابة إشعاع فكري وحضاري[7]، من خلال هذا يتضح لنا بأن الزوايا ساهمت في الحفاظ على الهوية الثقافية بدعمها لتعليم اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم.

ج- رفض فرنسة القضاء:

عملت الإدارة الاستعمارية منذ اللحظة الأولى لدخولها أرض الجزائر على تحييد الشريعة ومحاربة الإسلام، وقد ظهر ذلك جليا في مجال القضاء، بحيث سعت فرنسا إلى طمس معالمه وهذا من خلال إصدارها جملة من التشريعات تصب معظمها في خدمة الإدارة الفرنسية، إلا أن الجزائريين أدركوا غاية

---

(1) Yvonne, Op.cit, P246.

(2) Sakina Messaodi,**Nossoeursmusulmanes (ou le mytheféministeciveilisateur, évangélisation du messianismecolonialistedansl'Algériecolonisée)**, ministère de la communicate et de la culture, 2002, P99.

(3) هو مصطفى بن محمد بن عبد الرحمان المعروف بابن الكبابطي، ولد في مدينة الجزائر سنة 1189هـ، مارس سلطته في الشؤون الدينية بما في ذلك الاوقاف والمساجد، سعد الله، **أبحاث وأراء** ...، المرجع السابق، ص ص14، 18.

(4) نفسه، ص13

(5) أحمد بن نعمان، الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية، **مجلة الأصالة**، العدد85، 86، الجزائر، 1980، ص83.

(6) شاهد وشواهد، المرجع السابق.

(7) عبد القادر حمداوي،الزوايا إشعاع ديني وثقافي ومعقل الوطنية والمواطنة (قاومت الاحتلال و صانت الهوية الوطنية)،**جريدة الشعب**، ع2315 ، الجزائر،2014

فرنسا لهذا طالبوا باحترام الإسلام ودافعوا عن شريعتهم، فرفضوا التشريعات والقوانين القضائية، وامتنعوا عن الدخول إلى المحاكم الفرنسية[1] باعتبار أن هذا فيه تشكيك في القاضي المسلم وفي الشريعة في حدّ ذاتها.

كان من مظاهر رفض الأهالي للتشريعات الفرنسية أنهم طالبوا بعودة الشريعة في المحكمات الإسلامية، والعمل على تطبيق ما جاء في معاهدة الاستسلام، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تلك الاعتداءات من طرف الإدارة الفرنسية على حقوق القضاء الإسلامي واختصاصات القاضي، لهذا قام أعيان مدينة الجزائر بكتابة عريضة في سنة 1834 نصت على الدفاع عن صلاحيات القاضي المسلم ومهامه في المحاكم وأن يكون له الحق في إصدار الأحكام خاصة منها المتعلقة بالأهالي، كما ركزت هذه العريضة على مكانة المرأة[2]، وليبين الجزائريون عن مدى رفضهم امتنعوا عن التوجه إلى المحاكم الفرنسية، إلا أن فرنسا كانت في كل مرة تبتكر وسيلة تدفعهم بها إلى التوجه نحو محاكمها، من أبرز المحتجين نجد **حمدان خوجة** خاصة في قضية تحديد صلاحيات القاضي والمفتي: « والآن لم تبق السلطة لهذين الموظفين سوى المسائل الطفيفة والعادية وقد اعتصما بالصمت والسكون خوفا على نفسيهما من السجن والنفي »[3]، وبالتالي فإن **خوجة** يبين أن كلا من القاضي والمفتي أصبحت نشاطاتهما مراقبة من من طرف فرنسا.

كما عارض **خوجة** نفي القضاة مثل **ابن العنابي**، وحسب **خوجة** فإن تخوف الأهالي من السياسة الفرنسية دفع بهم إلى عدم الحديث عن معاهدة الاستسلام خشية نفيهم.[4]

د- مقاومة التبشير والتنصير[5]:

تعتبر مسألة المساس بالشريعة الإسلامية خاصة محاولة تنصير الأهالي من أهم المحاولات التي برزت فيها معارضة الجزائريين بزعامة الأعيان والعلماء، وهذا مرده تفطن الجزائريين لأبعاد السياسة التنصيرية.

وظّفت الإدارة الاستعماري مجموعة من المبشرين مهمتهم تنصير الأهالي، وقد تفننوا في ذلك، إلا أنهم لم يتمكنوا من تغيير الشخصية الوطنية، فتمسك الأهالي بالقرآن الكريم والسّنة النبوية حال دون ذلك، ومن مظاهر رفض التنصير ما حدث في سنة 1834 عندما قام رجال الكنيسة على تنصير عائشة

---

[1] قلفاط، المرجع السابق، ص ص101، 102.

[2] قنان، **نصوص سياسية** ...، المرجع السابق، ص115.أنظر الملحق رقم 16.

[3] قلفاط، نفسه ، ص113.

[4] كان المفتي الحنفي يكتب دائما إلى الجنرال الفرنسي ويلومه على تصرفاته المخالفة للمعاهدة، أنظر: خوجة، المصدر السابق، ص ص259، 261.

[5] هو محاولة إخراج الجزائريين من دينهم الاسلامي وإدخالهم في دين النصرانية كي يصبحوا مسيحيين يحملون عقيدة المحتل، أنظر: عبد العزيز شهبي، **الزوايا الزوايا والصوفية والعزّابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص41.

بنت محمد صلى الله عليه وسلم بمدينة الجزائر نتج عن هذا الفعل مظاهرات عمت كل الجزائر[1]، وعبر الأهالي عن محاولات التنصير بقولهم: « إننا لن نتخل أبدا عن ينا وإذا كانت الحكومة تريد إرغامنا على ذلك فنحن نطلب منها الوسيلة لمغادرة البلاد، وإذا لم تجد هذه الوسيلة نفضل الموت على اعتناق ديانتكم، أما فيما يخص محاولة دفعنا إلى اعتناقها فإننا نفضل الموت على التخلي عن ديانتنا »[2]، يتضح لنا بأن الجزائريين لجؤوا إلى مختلف الحلول التي كان من بينها الهجرة، إلا أن هذا الحل لم يوافق عليه الأغلبية.

رغم أن المبشرين حاولوا كسب ودّ الأهالي مستغلين بذلك ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وهذا من خلال إغرائهم بالوسائل المادية إلا انهم لم يتمكنوا من كسبهم دينيا وهذا ما أكدته مُدرسة فرنسية، بحيث قالت أنها كلما رددت عبارات ابن الله انفجر التلاميذ بالضحك، وفي أحد الأيام سألت تلميذة عن سبب الضحك فأجابتها: الله و ابن الله، فهل يعقل أن يكون لله أبناء؟ وتقول المُدرسة أنه حينها أدركت أن مهمة نشر المسيحية صعبة[3] وبالتالي فشل التعليم التبشيري[4]فالإسلام كان بمثابة عامل مقاومة استند وتقوى بإحياء القيم الثقافية.[5]

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه ورغم كل المحاولات والوسائل التي اعتمدتها الإدارة الاستعماري في شتى الميادين إلا أن الشعب الجزائري كان في كل مرة يُثبت مدى تشبثه بالدين والعقيدة الإسلامية، وهذا ما دفع بهم إلى إعلان المقاومة المسلحة.

المطلب الثالث: المقاومة المسلحة

رغم الاحتجاجات التي كان يرسلها أعيان الجزائر في كل مرة إلى السلطات الفرنسية سواء المتواجدة في الجزائر أو في فرنسا، إلا أن هذا لم يحقق لهم شيء، واقتنعوا أن ما أخذ بالقوة لن يُسترجع إلا بالقوة، لهذا خاض الجزائريون معارك مسلحة منذ سنة 1830، تعبيرا عن رفضهم للوجود الاستعماري، اشتدت هذه المقاومة عندما بدأت فرنسا تطبق في سياستها، وقمنا بإحصائها في الفترة الممتدة من

---

(1) سعد الله، **الحركة الوطنية ...ج1**، المرجع السابق، ص281.

(2) محفوظ قداش، **انتفاضة 1871 مقاومة شعب بحركة الايمان**، مجلة الاصالة، ع2، الجزائر، 1971، ص ص16، 17.

(3) بن نعمان، المرجع السابق، ص ص 81، 82.

(4) اعترف جاك بيرك Jacques Berque وهو أحد المستشرقين، بفشل المبشرين بقوله إن عدد الجزائريين الذين اعتنقوا المسيحية في عهد لافيجري لم بلغ الألف فرغم الوسائل الكبرى التي سخرها ومساندة النظام الاستعماري لم ينجح، أنظر: الجنحاني الحبيب، حركة التبشير والسياسة الاستعماريةالفرنسية في المغرب العربي في القرن التاسع عشر، **مجلة الأصالة**، ع16، الجزائر، 1973، ص03.

(5)Sakina, Op.cit, P115.

(1830-1870) بحوالي 16 مقاومة كبرى، اختلف زعماؤها ومكانها إلا أن الهدف كان واحد وهو طرد الاستعمار.

أ- مقاومة أحمد باي[1] (1830-1848):

لم تقتصر المقاومة على الغرب الجزائري فقط بل امتدت إلى الشرق، بحيث قاد لواء المقاومة أحمد باي وهذا منذ اللحظة الأولى لدخول الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر، كما أن مقاومته اختلفت عن غيرها، فلم يكن قائد مقاومة وطنية شعبية بل واجه الفرنسيين باسم النظام التركي[2] وشهد سقوط مدينة الجزائر وعاش واقعة احتلال سيدي فرج عام 1830[3] ظل أحمد باي وفيا للخلافة والسلطان العثماني ولم يهُن عليه استسلام البايات والدايات لهذا عزم على المقاومة التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، فالأولى من (1830-1837) حاولت فرنسا خلالها جذب أحمد باي إلى صفها مقابل الاعتراف به كباي على قسنطينة، إلا أنه رفض ذلك، هذا التصرف دفع بالإدارة الفرنسية إلى إعلان الحرب ضده فوجّهت له حملة بقيادة كلوزيل انتهت بهزيمة هذا الأخير، اما المرحلة الثانية امتدت من (1837-1848) تم فيها احتلال قسنطينة[4]، خاض فيها الباي معارك طاحنة إلا أن تقدم السن به دفعه إلى الإستسلام في 05 جوان 1848 وقامت الإدارة الفرنسية بمنعه من السفر خارج البلاد.[5]

ب- مقاومة الأمير عبد القادر[6] (1832-1847):

بعد احتلال الفرنسيين لمدينة وهران، بويع **الأمير عبد القادر** سنة 1832[7]، باقتراح من والده **الشيخ محي الدين**[8] بموافقة الأعيان والأشراف.[9]

---

(1) هو أحمد بن محمد الشريف بن أحمد القلي، ينتمي إلى أسرة كرغلية من عائلة ابن قانة في منطقة بسكرة، أنظر: احمد الشريف الذهار، المصدر السابق، ص198.

(2) منور، المرجع السابق، ص160.

(3) العلوي، المرجع السابق، ص142.

(4) سعد الله، **الحركة الوطنية...، ج1**، المرجع السابق، ص156.

(5) منور، نفسه، ص142.

(6) ولد الأمير عبد القادر سنة 1807، بالقيطنة في معسكر، تكوّن بها ثم انتقل إلى وهران أين أتم دراسته، عايش الاحتلال الفرنسي للجزائر، ثم أخذ لواء المقاومة بعد أبيه محي الدين سنة 1832، لعب فيها دورا بارزا فكان رجل دولة ودين وسياسة وحرب، للمزيد أنظر:
Charles-Henry churchill, la vie d'abd el kader, 3 éd, SNED, Alger, 1981, P47, 48. أنظر الملحق رقم 21

(7) تمت مبايعته عند شجرة الدردار، أنظر: جمال قنان، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص ص82، 83، أنظر الملحق رقم 17.

(8) يجدر بنا الاشارة إلى أن الشيخ محي الدين قَبِل الجهاد ورفض الامارة وعندما ألزمه الأشراف على قبول الإمارة إعتزل عن قبولها ورشّح ابنه، أنظر: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1889)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص75.

(9) محمد بن عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق ممدوح حقي، ثالة للنشر والتوزيع، ج2، الجزائر، 2007، ص164.

تميز عهد الأمير بشدة المقاومة وشموليتها[1] حتى كادت تعم كل الجزائر، كما أن مقاومته مرت بعدة مراحل هي: المرحلة الأولى التي عُرفت مرحلة الانطلاق والقوة (1832-1837) وفيها كان التفوق لصالح قوات الأمير وتُوّجت بإبرام معاهدة **ديميشال**[2]، ومعاهدة **تافنة**[3] كما شرع الأمير في هذه الفترة في تشكيل حكومته، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تنظيم الدولة (1837-1839) قام الأمير في هذه المرحلة بوضع أسس دولته وتوسيع نطاقها، أما آخر مرحلة هي حرب الإبادة والتسليم (1839-1847)[4] التي تعتبر الأكثر شراسة في تاريخ المقاومة الجزائرية، وقد حاول الأمير إعادة تنظيم المقاومة ولكن فشل فاضطر إلى الاستسلام في 1947.[5]

بعد انتهاء مقاومة **الأمير عبد القادر** بدأت مرحلة جديدة وهي مرحلة الانتفاضات التي عمت معظم البلاد وكانت تحت قيادة رؤساء القبائل وشيوخ الزوايا، وهذه الانتفاضات ليست إلا تعبيرا صادقا عن رفض الوجود الاستعماري.[6]

ج- ثورة الزعاطشة[7] 1849:

كان زعيم هذه الانتفاضة **الشيخ بوزيان**[8]، ويعود سبب قيام هذه الثورة إلى عدة دوافع منها تذمر سكان المنطقة من الوجود الفرنسي، بالإضافة إلى أن فرنسا في هذه الفترة كانت منشغلة بمسائلها الداخلية[9]، لهذا أراد أهل الزيبان استغلال الوضع، إلا أن السبب الرئيسي فيعود إلى أن السلطات الفرنسية قامت برفع الضرائب على النخيل، غير مبالية بالوضع الاقتصادي السيء الذي كانت تعاني منه المنطقة[10]،

---

[1] سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر-المقاومة والتحرر-(1830-1962)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 30.

[2] هو حاكم مدينة وهران، وقع معاهدة حملت اسمه مع الأمير عبد القادر في 26 فبراير 1834 ليتجنب المواجهة معه، وهذه المعاهدة أفادت الطرفين ولكن الفائدة التي جناها الأمير أكبر، بحيث انه بتوقيع هذه المعاهدة تم اعتراف فرنسا بأن حكومة الأمير هي السلطة الوحيدة التي يمكن أن تحكم المنطقة، أنظر: محمد العربي الزبيري، **الكفاح المسلح في عهد الامير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص ص40، 41.أنظر الملحق رقم 18.

[3] وقعت هذه المعاهدة في 30 ماي 1837، بين الفرنسيين والأمير عبد القادر نتج عنها هدنة وتوقفت الهجمات والعمليات الحربية، أنظر: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع، طخ، الجزائر، 2009، ص42.

[4] بلاح، المرجع السابق، ص82، أنظر الملحق رقم 11.

[5] العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسعشر**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص162.

[6] عبد الحميد زوزو، **ثورة بوعمامة جانبها العسكري (1881-1909)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص43.

[7] هي واحة من واحات الزيبان المتصلة بجبال الأوراس، أنظر: سعد الله، **خلاصة تاريخ** ...، المرجع السابق، ص48.

[8] كان يشغل منصب نائب للأمير عبد القادر في منطقة الزبان، أنظر: منور، المرجع السابق، ص199.

[9] فرنسا في هذه الفترة عرفت قيام الجمهورية الثانية، أنظر: سعد الله، خلاصة تاريخ...، نفسه، ص47.

[10] بوعزيز، **ثورات القرنين**...، المرجع السابق، ص ص89، 90.

كل هذا دفع **بالشيخ بوزيان** إلى رفع راية الجهاد ولبى النداء العديد من شيوخ الزوايا حتى أن هذه الانتفاضة امتدت لتشمل الحضنة، الأوراس، والصحراء الشرقية.

في بداية الأمر استهان الفرنسيون بالانتفاضة وحاولوا القضاء عليها، لكنهم فشلوا، لهذا طلبوا المدد وحاصروا المنطقة وقاموا بقطع الأشجار وإبرام الحرائق وتخريب جميع المنازل[1]، وانتهت المعركة باستشهاد القادة المحليين وانسحب البعض الآخر إلى واحة نارة[2] أين تواصلت الثورة حتى سقوط الواحة في يدي الفرنسيين سنة 1950.[3]

د- المقاومة في بلاد القبائل (1851-1857)

بقيت بلاد القبائل صامدة في وجه الاحتلال الفرنسي وهذا مرده إلى تضاريسها الوعرة[4] وعقب إنتهاء انتفاضة الزعاطشة عرفت منطقة زواوة انتفاضة أخرى بزعامة **الشريف بوبغلة**[5]، دامت حوالي أربع سنوات، يعود سببها المباشر إلى محاولة السلطات الفرنسية تثبيت وجودها في منطقة القبائل، اتخذ **بوبغلة** من بجاية وجبال جرجرة منطلقا له، لهذا حاولت القوات الفرنسية التخلص منه، فشنت عدة حملات ضده، دافع بكل قوته عن أرضه، دينه وشرفه إلى أن استشهد في 26 ديسمبر 1854.[6]

حمل لواء المقاومة بعد بوبغلة **فاطمة نسومر**[7] التي ذاع صيتها في منطقة القبائل، ألحقت بالجيش الفرنسي عدة هزائم، عندئذ تفطنت الإدارة الفرنسية إلى خطورتها وأعدت العدة لمواجهتها، وسرعان ما تم إلقاء القبض عليها وزجت في السجن وبقيت هناك إلى أن وافتها المنية سنة 1863.[8]

هـ- ثورة أولاد سيدي الشيخ[9] (1864-1881):

استقر أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني منذ مطلع القرن 16م، واندلعت ثورتهم في سنة 1864، لعدة عوامل منها الأوضاع المتدهورة بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي تلقاها السكان من طرف

---

(1) سعد الله، **الحركة الوطنية** ...، **ج1**، المرجع السابق، ص351.

(2) تقع غرب الأوراس، أنظر: بلاح، المرجع السابق، ص126.

(3) بلاح، نفسه، ص127.

(4) منور، المرجع السابق ،ص205.

(5) هو محمد الامجد بن عبد المالك المدعو بوبغلة، وسمي بهذا الاسم لأنه كان يركب بغلا للتنقل بين القرى، لعب دورا هاما في مقاومة الاستعمار في بلاد زواوة، أنظر: بوعزيز، المرجع السابق، ص105.

(6) بلاح،نفسه، ص128.

(7) ولدت في حوالي عام 1830 كان لها خمس إخوة، قدمت لأنصار بوبغلة خدمات جليلة وبعد وفاته قادت الجهاد من بعده، توفيت عام 1863، أنظر: أنظر: حسن حموتن، لالا فاطمة نسومر (1830-1863)، **مجلة الأصالة**، ع16، الجزائر، 1973، ص ص161، 165.

(8) سعد الله، نفسه، ص370.

(9) ينحدر أولاد سيدي الشيخ حسب ما هو شائع من أسرة الخليفة أبي بكر الصديق، ثم هاجروا من الحجاز إلى مصر ثم تونس، وانتقل البعض منهم إلى جرجرة وتنس وتلمسان واستقروا بالجنوب الوهراني، أنظر، بوعزيز، المرجع السابق، ص168.

المكاتب العربية، وإرهاقهم بالضرائب الباهظة[1]، كل هذا أدى إلى الإعلان عن قيام الثورة التي انطلقت من منطقة البيض بقيادة **سي سليمان بن حمزة** ثم إخوته بعد استشهاده، امتدت الانتفاضة إلى جبل عمور ووصلت إلى الظهرة وامتدت شرارتها إلى غاية منطقة القبائل الشرقية.[2]

إلا أن فرنسا تمكنت من القضاء على الثورة وهذا مرده تفوقها في العدة والعتاد بالإضافة إلى انتشار الخونة في أوساط الانتفاضة.[3]

و- ثورة ابن ناصر بن شهرة[4] (1851-1875):

أعلن ابن ناصر بن شهرة الثورة ضد الفرنسيين عام 1851 وتمركز في الأغواط، لكن بعد ان سيطر الفرنسيون على الأغواط اتجه صوب ورقلة في عام 1853، خاض عدة معارك مع الفرنسيين لكن سرعان ما انسحب إلى تونس، وعقب إندلا ع ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864 عاد إلى الجزائر وقاتل في صفوفهم، واستمر في مقاومته حتى سنة 1875[5]

إن ردود الأفعال الجزائرية على طمس المعالم الإسلامية بينت مدى تمسك الجزائريين بدينهم وعروبتهم، فرغم اختلاف هذه الردود بين سلمية ومسلحة إلا أن الهدف واحد، وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أن المقاومة لم تتوقف بل تواصلت إلى ما بعد سنة 1870.

---

[1] جوليان، المرجع السابق، ص719.

[2] نفسه، ص721.

[3] منور، المرجع السابق، ص212.

[4] احمد بن أبي زيد قصيبة، ابن ناصر بن شهرة احد ابطال ثورة 1871، **مجلة الأصالة**، ع06، الجزائر 1972، ص ص56، 57.

[5] بلاح،المرجع السابق، ص132.

الخاتمة

الخاتمة:

خلصنا في نهاية بحثنا إلى مجموعة من النتائج ولعل أهمها مايلي:

–أن العهد العثماني تميز بكثرة المؤسسات الإسلامية إذ وجدت المؤسسات التعليمية في كل مناطق الجزائر العثمانية إضافة إلى كثرة الأوقاف، وقد تنوعت أدورها والتي كانت نابعة من الشريعة الإسلامية هادفة إلى نيل ثواب الله كما اعتبرت مقوما هاما من مقومات الحياة العلمية والثقافية للمجتمع الجزائري .

– ومنذ احتلال فرنسا للجزائر**1830** عملت الإدارة الاستعمارية على محاربة وطمس الشخصية الجزائرية منذ اللحظة الأولى وجسدت ذلك في مجموعة من المشاريع وكانت كالأتي:

أ)–سياسة الفأس والمطرقة والتحويل اتجاه المؤسسات التعليمية —خاصة بداية الاحتلال–ولما رأت سياستها هذه تكلف الوقت والجهد جأت بسياسة أخرى وهي منع الأوقاف عنها و تحويلها إلى أملاك الدومين،باعتبارها تمثل المورد الأساسي للمساجد والزوايا إضافة إلى أن فرنسا كانت ترى الأوقاف إحدى العقبات التي تحول دون نجاح سياستها الاستعمارية وأدركت بقاء الأوقاف في يد الجزائريين سوف يساهم في دعم المقاومة ضدهم إذ،أخذنا بعين الاعتبار أن المؤسسات الدينية المختلفة التي كانت تتغذى من الأوقاف هي التي كانت وراء معظم حركات المقاومة المسلحة التي .خاضها الجزائريون ضد الوجود الفرنسي

ب)–بعد حوالي ربع قرن من الاحتلال تفطنت فرنسا إلى سياستها التي انتهجتها في البداية والتي اعتمدت على الفأس والمطرقة ستنعكس عليها سلبا قامت بوضع مجموعة من المشاريع التعليمية —الهادفة إلى الهدم أكثر من البناء —وهذا يدخل في إطار تطور الفكر الاستعماري و تأثره بالعوامل الخارجية .

–رغم وجود هذه المشاريع المقدمة للأهالي إلى أنها سجلت التحاق عدد قليل من الجزائريين الذي كان في تناقص مستمر —إما بسب شروطها أو أهدافها —وهنا اتهمت الإدارة الاستعمارية السكان بعدم قابليتهم للتحضر والتعلم ولكن في الحقيقة إن عدم تجاوب السكان مع مشاريعها التعليمة خاصة والسلطات الفرنسية عامة راجع إلى عدم ثقة الجزائريين فيها لأنهم وصلوا إلى نتيجة مفادها من يخترق المعاهدات ولا يلتزم بوعوده يستطيع اختراق العقول ويهدم مبادئها الدينية ليبني على إنقاذها مبادئ لا تمت بصلة لا بدينه ولا لغته ولا قوميته .

–كما عملت الإدارة الاستعمارية على محو اللغة العربية ونشر اللغة الفرنسية بكل جهودها هادفة من ذلك إلى كسر القومية الجزائرية العربية ،وركزت على هدم القومية في هذه الفترة خاصة لان الزمن كان

زمن ظهور ملامح تشكل القوميات في العالم(القومية الألمانية ،القومية الايطالية ،القومية العربية) فأرادت فرنسا القضاء عليها في الجزائر في مهدها أو حتى قبل أن تولد.

–أدت المصادرات التي مست الأملاك الوقفية ،وتهديم المؤسسات الدينية والتعليمية ونفي بعض المثقفين وهجرة بعضهم الأخر إلى تراجع النشاط الثقافي في الجزائر .

–بعد مصادرة الأوقاف زالت معظم المؤسسات التعليمية التي كانت تقوم بتعليم الأهالي ولم تبقى سوى بعض الكتاتيب التي كان يلقن فيها القران الكريم وبعض قواعد اللغة العربية.

–عملت الإدارة الاستعمارية على فرنسة القضاء الجزائري من خلال تطبيق سياسة الاندماج وتجريد القاضي المسلم من صلاحياته و هذا بإصدارها جملة من القوانين والمراسيم التعسفية.

–رغبة الإدارة الفرنسية في إحكام قبضتها على القضاء الإسلامي وبالتالي إحلال القضاء الفرنسي محل الجزائري، من اجل احتواء القضاء الإسلامي قامت الإدارة الاستعمارية بنزع معظم الاختصاصات من يد القاضي المسلم.

– من اجل القضاء على التشريع الإسلامي استعملت فرنسا مختلف الوسائل والطرق كان من بينها شراء ذمم بعض القضاة وهذا من خلال إغرائهم بالمال والمناصب الإدارية.

–سعت الإدارة الفرنسية إلى تنصير الجزائريين من خلال نشر الدعاة إلى المسيحية وبالتالي إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية.

–حملت المشاريع الاستعمارية أهدافا بعيدة المدى إذ أنها كانت من عمق الماضي ولها تداعيات سلبية على أفاق المستقبل مازال يعاني منها الجزائريين إلى اليوم .

–هذه السياسة الهمجية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية تجاه المؤسسات الإسلامية ،دفعت بالشعب الجزائري إلى التصدي للهجمة الفرنسية التي كانت اشد واعنف وأطول ضف إلى ذلك إن الاختلاف الواضح بين المجتمعين كان أساس المقاومة الجزائرية.

– إن الاستعمار الفرنسي تمكن من طمس بعض المؤسسات الإسلامية الجزائرية التي تمثل ميراثا حضريا للجزائريين ،ولكنه فشل في محاولاته لطمس مقومات الشخصية الوطنية العربية الإسلامية ،لرفض الشعب الجزائري ذلك الأمر الذي عبر عن أصالة الروح الإسلامية و تجذرها في نفوسهم .

–إن ردود الأفعال الجزائرية على السياسة الاستعمارية تجاه المؤسسات الإسلامية ضربت أروع الأمثلة على تمسك الجزائريين بدينهم، متخذين أساليب سلمية تعددت مظاهرها و أساليب عسكرية مسلحة تمثلت في المقومة الشعبية التي تزعمها شيوخ القبائل و عمت كل القطر الجزائري، فرغم اختلاف هذه

المقاومة في زعمائها وامتداداتها الزمانية والمكانية إلا إن الهدف يبقى واحد وهو طرد الفرنسيين من الأراضي الجزائرية.

-فرنسا ركزت على الفكر ولم تركز على الأشخاص لأن الأشخاص يموتون أما الفكر يبقى حي ويتطور بتطور الزمان.

الملاحق

1-جداول وإحصائيات

2-الخرائط

3-الوثائق

4-الصور

ملحق رقم:01

إحصاءمساجد العاصمة قبل وبعد الإحتلال

اسم الجامع	تاريخ البناء	مصيرها	أوقافها
1-جامع السيدة.	ق 10 هـ/16م حوالي 1564	أول جامع هدم	/
2-جامع محمد باشا.	بني في عهد هذا الداي 1295/1179هـ 1791/1765 م	تم هدمه، لايوجد تاريخ الهدم.	خصص هذا الباشا جزاء من الأوقاف المخصص لشهداء الجهاد البحري لهذا الجامع الذي يحمل اسمه.
3-مسجد سيدي السعدي.	ربما يرجع للقرن 17	حول سنة 1847 محرق للبارود وفي 1850 مصلحة الضرائب	مخصص له من أوقاف ضيعه ومنازل وورشتين للفخار وحانوتين.
4-مسجد قرب قبة الشيخ عبد الرحمان الثعالبي.	/	هدم وحل محله دار انطونيني م هدمت الدار عند بناء الكنيسة (ثانوية الامير عبد القادر حاليا).	/
5-مسجد المصلى.	/	استعمل ثكنة عسكرية وفي 1860 اصح مقر للفرسان المرافقين للإمبراطور وفي 1862 هدم البناء القس الفرنسي الأول في الجزائر.	كانت له أوقاف تتمثل في 7 حوانيت.
6-مسجد ابن نيقرو أو ستي مريم.	بني حوالي 1660	عطل وسلم إلى المتصرف العسكري ثم سلم إلى أملاك الدولة من قبل سلاح الهندسة العسكرية هدم في سنة 1837.	/
7-جامع حمام يطو.	/	1840 حكمت السلطات بهدمه للمنفعة العامة.	كانت له وقفية بقيمة 99 فرنك و33 سنتم.
8-جامع سيدي الرحي (ابن كمفة).	ق10هـ / 16م	حوالي 1833 سلمته السلطات إلى الجيش	اوقافه سنة 1834 بلغت قيمتها 586 فرنك

		فاستعمله لتخزين المواد الصيدلية (المخزن المركزي) ثم هدم في 1840	
9-مسجد دار القاضي.	/	هدم في 1857.	/
10-مسجد الشماعين (جامع الياسين).	/	سلم منذ الاحتلال للمتصرف العسكري عطل عن غرضه الديني في 1841 ثم هدم في 1861.	/
11-مسجد زنقة لالهم.	/	هدم سنة 1841 من اجل المصلحة العامة.	كان له أوقاف بلغت 109 فرنك و80 سنتم سنة 1834.
12-مسجد ليشتون (أو قيشتون) أو بنت المظفر	/	أهمل الجامع وحكم بهدمه من اجل الامن العمومي	دخل اوقاف 1834 قدر 108 فرنك
13-مسجد بن عوشة أو ابن عيشة أو ابن دودو.	/	بقي على حاله 1837 واهمله أدى إلى تداعية وتهديد للأمن القومي فبيع بالمزاد العلني سنة 1840.	أوقافه 4 منازل و4 دكاكين.
14-جامع السياط الأحمر.	/	أهمل في سنة 1849 سلم إلى أحد الملاك الأوربيين هدم وأقيم محله منزل أو دكان.	/
15-جامع علي باشا (جامع السيد بن التقي).	/	عطل وبيع إلى أحد الأوربيين فهدمه وبني محله وترك منارته قائمة.	/
16-مسجد سيدي عمار.	/	منذ الاحتلال استولت إدارة المدفعية على هذا المسجد فجعلته ثكنة واغلب الظن انه هدم فيما بعد.	/
17-مسجد سباط الحوت (البطيحة أو مسجد أبركان).	/	منذ بداية الاحتلال حول إلى مخزن للحبوب ثم أعطي إلى السلطات العسكرية 1838/ 1845 ثم انهار وحده في 1854.	/
18-مسجد العين الحمراء (جامع التادلي).	/	حول إلى السلطات العسكرية 1837 واختفاءه.	/

19-مسجد قاع السور.	/	مجهول مصيره.	/
20-مسجد سيدي فليح.	/	1836 جعل مخزن حتى 1842 ثم هدم وأدخلت ساحته لأحد المنازل.	/
21-جامع عبده باشا.	/	1830 حول إلى ثكنة عسكرية.	كان له أوقاف هامة.
22-جامع القشاش.	يرجع إلى حوالي 1570	استولت عليه المصالح العسكرية الفرنسية منذ1831 مرقد للجنود ثم مستشفى مدني ثم مخزنا مركزيا للمستشفيات.	له أوقاف عظيمة.
23-جامع باب دزيرة أو بانية الداي شعبان خوجة.	بني 1593.	تحول في 1830 إلى ثكنة عسكرية ثم سلم إلى مصلحة أملاك الدولة زعموا بعد أربع سنوات بأنه مهدد بانهيار لذلك هدموه وادمجوه في منازل مجاورة.	/
24-مسجد المرسى أو باب المرسى أو باب الجهاد أو باب دزير.	/	سمي باب فرنسا في 130 في تحصناتالاميرالية في الجانب المواجه للمدينة.	/
25-الجامع الكبير أو الجامع الأعظم.	/	اسنقصو الجزء المواجه للبحر 1843 نفي مفتيه واستولى على أوقافه بقرار الماريشالبوجو.	/
26-مسجد الجنائز أو مسجد الحاج باشا.	حاج باشا جده 1545	عطل في 1836 وجعل جزء من المستشفى المدني وبعد سنتين جعلته جزء من المخزن المركزي للمستشفيات العسكرية.	له أوقاف متواضعة
27-مسجد المليانى.	/	عطل عن مهامته الإسلامية في 1830 وفي 1840 هدم بدعوى فتح طريق عمومي.	/
28-مسجد سيدي عبد الرحمان الثعالبي.	/	هدم 1859.	مسجد صغير له أوقافه الخاصة.

29-مسجد كوشة السمان.	/	في سنة 1834 جعل مخزنا لآلات الشنق والمقصلة وفي سبتمبر 1836 جرى هدمه من اجل المصلحة العامة.	/
30-مسجد سيدي جودي.	يرجع إلى 1081/1671.	لم يذكر المصادر مسيره لكن الزاوية والجبانة التابعتين قد هدمتا مابين 1830 – 1840 ولهذ يعتقد أن المسجد هدم.	/
31-مسجد جامع السلطان أو جامع عين السلطان أو جامع القوة الكبيرة.	يرجع إلى حوالي 1088-1677.	1837 عطلت عن وظيفته واستولت عنه وظيفة مصلحة الموازين ثم في 1838 هدم وبنيت عليه أحد الدور	له أوقاف خاصة به.
32-مسجد الباديستان أو البابيستان.	/	كان من بين المساجد الخمسة التي هدمت فور الاحتلال 1832/1830	/
33-الجامع الجديد (جامع البطحاء).	حوالي 1070/1660	من المساجد الباقية إلى الآن لكنه لم يسلم من التشويه وغير اسمه جامع الصيد البحري استخدم الطابق الأرضي من الجامع كمخازن الى سنة 1864 في 14 يوليو من عيد الثورة الفرنسية علقت فيه الأعلام الفرنسية.	كان له اوقاف كثيرة تشرف عليها مؤسسة (سبل الخيرات) الحنفية
34-مسجد المرابطة "سيدتنا".	يرجع حوالي 11هـ/ 17م 1054-1624.	تعرض للهدم في الأيام الأولى للاحتلال 1832 من اجل المنفعة العامة واعتبر من المساجد الخمسة التي تعرضت للهدم	كانت له أوقاف خاصة
35-مسجد الحوا تين.	/	هدم للمنفعة العامة.	يذكر ديفو انه لم تكن اوقاف جارية.
36-مسجد المقايسية (الصباغين).	10هـ/16م 1572/980	هدم ولم يذكر تاريخ الهدم.	لم يذكر له أوقاف وكأنه عاش اكثرمن قرنين بدون وقف.

37-مسجد خير الدين (الشواش).	1520.	عطل عن وظيفته وسلم إلى الجيش الفرنسي فرقة الحرس ثم هدم وبنيت محله منازل منذ بداية الاحتلال	كانت له أوقاف متواضعة.
38-جامع كتشاوة.	1612/1021 ثم جرى توسيعه وتجميله على يد الداي حسين 1794/1209.	حول الى كاتيدرالية للديانة الكاثوليكية 1838.	أوقافه كانت تشرف عليها سبل الخيرات من الجوامع الخفية.
39-جامع القايد علي.	/	في عهد بوجو 1848 لسم إلى جمعية تسمى أخوات القديس يوسف (سان جوزيف) ولم يعرف مصيره ويرجح انه هدم واندثر.	له وقف غير محدود.
40-جامع شارع الديوان كانت السلطات تسميه مسجد سيدي عبد الرحمان أو مسجد الكبوش.	/	عطل عن وظيفته في 1830 واحتلهت مصلحة الاشغال العمومية الى 1839 وبعها هدم ودخل الطريق العام	كانت أوقافه غير محدودة.
41-مسجد سوق السمن.	/	عطل عن وظيفته منذ 1837 هدمته السلطات الفرنسية 1857.	كانت السلطات على أوقافه.
42-مسجد الدالية.	ق16/10. 964 – 1556.	عطل ووقع التصرف فيه سنة 1834 تداعية وانهياره.	/
43-مسجد سوق اللوح.	ق 17/11. 1070- 1659.	شغلته بيت المال الفرنسية 1836 ثم جرى هدمه بعد هذا التاريخ وإدخاله في الطريق العام.	أوقف عليه الداي محمد بن عثمان باشا وقفا هاما 1179.
44-مسجد سوق القبائل أو مسجد القبيل.	ق17 جدده عليبتشين حوالي 1620.	بيع في 28 مايو 1836 وهد ودخل في الطريق العام أما اومير فيذكر انه من المساجد الخمسة التي هدمت في الأيام الأولى	له أوقاف غزيرة.

		.1832/1830	
45-جامع المعجزين (العجزة) أو جامع السوق الكبير أي الحي ابن التركي.	10هـ/16.	هدم في 1836 وادخل في الطريق العام.	له أوقاف.
46-جامع خضر باشا.	حوالي 1596/1005	عطل والحق بالمستشفى ثم هدم الجامع جزئيا في 1836 جزء منها في منزل اوربي وجزء في معبد يهودي وهدم كليا في 1837	أوقف عليه خضر باشا أوقاف كبيرة.
47-جامع الكرك أو القندقجية.	.16/10	هدمته في 1839 بحجة انه يهدد الأمن.	كانت له أوقاف هامة أثبتتها الوثائق.
48-جامع الباشا الحاج حسين ميز مورطو.	حوالي 1685/1097.	في 1830 حول إلى مستشفى عسكري 1836 سلمه الجيش إلى الإدارة المدنية وشرعت في هدمه	أوقف عليه الباشا المذكور أوقاف كبيرة.
49-مسجد سويقة عمر.	1031- 1621.	هدم في 1869 بحجة الأمن العام ودخل في الطريق العام.	/
50-مسجد الكبابطية (الحلفاويةوالحلفاوين).	/	1839 هدم بدعوى المنفعة العامة ودخل مكانه في الطريق العام جزئيا	/
51-مسجد سوق الرقاعين (سوق السمن أو السمان).	/	هدم في 1839 بدعوى الأمن العام وقد دخل مكانه الطريق العام جزئيا.	/
52-مسجد سيدي عبد العزيز.	/	عطل وحول عن غرضه وبنيت على أرضه دار فرنسية.	/
53-مسجد بجوار مسجد عليباتشين ليس له اسم.	/	هدم وادمج في احدى الدور.	/
54-المسجد الأخضر.	/	هدم في 1844 بدون مبرر مذكور.	له أوقاف تراجع إلى حوالي 1231 حوالي 1815.
55-مسجد ابن ميمون.	/	هدم في 1840.	تعود أوقافه إلى تاريخ 12هـ 18م 1757/1171
56-مسجد مصطفى باشا.	/	هدم في 1837 وجزء أضافوه إلى مدرسة البلدية جماعة	/

		إخوة المذهب المسيحي.	
57-مسجد سيدي داود.	/	هدم في 1833 بدعوى توسيع ساحة السودان	له وقفية هامة.
58-مسجد سوق الجمعة (عقبة ابن شاكر).	/	وقع تعطيله ثم هدم في 1841.	/
59-مسجد كوشة بولعبة (سيدي سليمان شريف).	/	هدم في جوان 1841 ونيت على أرضه دار فرنسية.	/
60-مسجد الشيخ سيدي احمد بن عبد الله (مسجد فرن ابن شكور) أو عقبة بن شكور.	حوالي ق15.	احتل في أول وهلة وبقي في ثكنة عسكرية مدة طويلة ثم أصبحت المدرسة تابعة لمدرسة البنات.	/
61-مسجد ابن شاهد(بوشقور).	/	هدم في اوائل الاحتلال ودخل في الطريق العام	له اوقاف غير محدودة
62-مسجد المشدالي.	/	عطل وهدم في 1844بدعوى تداعيه للسقوط.	/
63-مسجد ابن فارس مسجد سيدي العربي.	11ه/17ه حوالي 1089.	هدم في 1842 بسبب تداعيه السقوط بني عليه دار فرنسية ثم بني عليه معبد يهودي.	/
64-مسجد الجامع المعلق.	حوالي 1036 / 1626.	عطل ثم هدم في 1844 وادمج في إحدى الدور الأوربية.	/
65-مسجد حوانيت سيدي عبد الله.	/	قيل انه لم يكن يستعمل للديانة الإسلامية لكن يتساءل سعد الله اين هو؟	
66-مسجد عين العطش.	حوالي 1105 سبتمبر 1693.	لم يعرف ماذا فعل به الاستعمار في 1863	/
67-مسجد ابن جاور علي.	/	هدم سنة 1848.	/
68-جامع سيدي مصباح.	حوالي 973/ 1565.	هدفي 1841 بسبب التداعي في دعواها.	/
69-مسجد سوق الكتان.	جدد في 1820.	جعل مستودع للطبول التي تستعملها الميلشيات ثم هدم في 1843 ويقول اوميرا انه	

		أصبح مدرسة عربية مشتركة عربية فرنسية ثم هدم في 1855.	/
70-مسجد سيدي الهادي يطلق عليه الجامع الأعظم.	يرجع بناؤه إلى حوالي 16/10هـ 910- 1504 .	استولت عليه الإدارة العسكرية ثم سلمته ليكون مدرسة أهلية وهي إحدى مدارس عربية فرنسية ثم هدم في 1855.	/
71-مسجد حومة السلاوي.	ترجع الى 1128/ 1715.	لم يعرف مصيره.	/
72-مسجد الإنكشارية الجديدة.	/	احتلتها فرنسا عبثوا به ثم هدمته	قسمة الوقف ترجع الى مسجد رمضان باشا
73-مسجد علي باشا.	بني في 1164 جدده علي باشا 1172.	وقع في يد بسلاح الهندسة ثم اختفى في وقت لافيجري ولا يعرف مصيره.	/
74-جامع سوق البلاط.	يرجع إلى 1590/99.	هدم في 1850 بحجة الأمن العام ودفن في الطريق العام	/
75-جامع علي المدفع (سيدي عبد الغفار).	/	هدم في 1838 بحجة الأمن العام.	/
76-مسجد ابن شلمون.	17/11هـ 1057- 1647م.	يقول ديفو بقي يستعمل للديانة الإسلامية.	/
77-جامع سيدي رمضان.	يرجع إلى المماليك قبل العهد العثماني.	صودرت أوقافه ولكن بقي يؤدي وظيفته الإسلامية أما اوميرا فيقول انه فقد وظيفته في 1830.	قدر وقفه ب 50.
78-مسجد قطع الرجل المسجد كائن بقبورة اولاد سلطان.	/	زعم بأنه هدم قبل الاحتلال ولكن تم هدمه في 1842	/
79-مسجد الشاطبي.	/	زعم بأنه هدم قبل الاحتلال ودخل في احدى الدور الاوربية.	/
80-مسجد ابن شبانه.	/	بقي تحت أيدي المسلمين 1843 ثم هدم ودخل جزء منه في الطريق العام.	/

82-مسجد سایاط العرض.	حوالي 1632/1052.	يذكر الفرنسيون انه بقي في أيدي المسلمين 1848 قررت السلطات الفرنسية هدم جزء منه ضم إلى الطريق العام.	/
83-مسجد سيدي ابن علي.	/	مصيره غير معروف.	/
84-مسجد الحوانيت الغربية.	/	هدم سنة 1853 بحجة الأمن العام وبيع مكانه بالمزاد العلني لأحد المسلمين وتذكر الوثائق انه أراد بناء مسجد أخر فوقه لكن السلطات منعته.	/
85-مسجد دار ابن الرقيس.	/	1854 كان ما يزال في يد المسلمين وبعد ذلك هدم.	/
86-مسجد سباط الذهب.	/	أعطي للإسعاف 1835 اثناء إسعاف وباء الكوليرا ثم سنة 1842 هدم بحجة الأمن العام.	/
87-مسجد ابن الصديق وهناك ما يذكر سيدي يوسف.	18/ 12 1170- 1756.	بقي في أيدي المسلمين في 1848 ثم هدم بحجة الأمن العام خلال نوفمبر 1851 وادخل في ساحة سلاح الهندسة العسكرية	/
88-مسجد حوانيت زيان (احمد شلبي الجليبي الباري).	11هـ/17هـ 1095 - 1683.	هدم في 1837 حرصا على الأمن العام وأعطته للجيش ليقيم ثكنة.	/
89-مسجد الداي حسين قديما سمي جامع القصبة.	87-جدد الداي حسين 1818/1233.	احتلته السلطات العسكرية 1830 وفي 1839 أعطاه سلاح الهندسة العسكرية إلى أملاك الدولة التي سلمته بدورها إلى إدارة الشؤون	وله أوقاف ترجع سنة 1064-1653.

		الداخلية والتي منحته للديانة الكاثوليكية ليصبح كنيسة سانت كروا.	
90-مسجد القصبة الداخلي.	جدد الداي حسين 1242-1819.	اتخذ مرقد للجنود.	/
91-مسجد سيدي بوقدور.	ذكر في عهد حملة شارل على الجزائر في 1541.	يقول ديفو انه مازال في أيدي المسلمين.	/
92-جامع سفير.	حوالي 940-1534 جدده الداي حسين ووسعه 1826.	أبقاه الاستعمار تحت جامع سفير مع مصادرة أوقافه.	/
93-مسجد عبد الرحيم (جامع الحمامات).	ق 11هـ/17هـ.	الهدم بحجة الأمن العام نوفمبر 1850 ووقع جزء منه في الطريق العام وباقي في الدور الواقعة في نفس الشارع.	/
94-مسجد الحمامات.	/	في عهد ديفو كان مايزال في أيدي المسلمين ثم بقي مصيره مجهول ويرجح انه هدم.	/
95-مسجد عين الشاه حسين.	10هـ/16.	عطل عن وظيفته وبيعت أرضه 1844 بدعوى الإهمال ودخل مكانه في إحدى الدور.	/
96-مسجد الزيتونة.	11هـ/17 1055- 1645.	حرم من أوقافه إلى ستة 1851 ثم هدم بحجة الأمن العام بيع بالمزاد العلني خلال ماي 1852 لأحد المسلمين الذي أراد بناء مسجد أخر ولكن الوسائل المادية لم تكف فظلت أرضه عارية.	له أوقاف تقول انه مسجد سيدي إبراهيم التكروني.
97-مسجد الباب الجديد.	/	مصيره مجهول.	/
98-مسجد قلات عبدي.	/	في 1830كان هذا المسجد يستعمل مكتبة قرآنية ثم هدم ودخل مكانه الطريق العمومي.	/

99-مسجد كوشة الوقيد.	11هـ/17 1068- 1657.	يذكر ديفو انه سقط من قبل الاحتلال ولكن الفرنسيين أزالوه من الوجود أقاموا محله في أعلى المدينة ساحة للجيش.	
100-مسجد حوانيت ابن راجحة (التفاحي).	/	هدم في 1842.	/
101-مسجد سيدي عبد الرحمان المريشي.	/	حكم عليه بالهدم 1849 بحجة الأمن العام وضمت أرضه لدار واقعة في شارع ميدي.	/
102-مسجد زنقة بوعكاشة.	/	حكم عليه بالهدم بحجة الأمن العام في افريل 1855 واشترى مكانه أحد المسلمين 22 سبتمبر 1855 وموقعه دخل في أحد الدور.	/
103-مسجد سيدي الحامي (سيدي الجامع).	/ /	معظم أملاكه هدمت احتلها الدرك ثم سلمت إلى أملاك الدولة في غشت 1850 فأعطتها بدورها إلى جمعية مسيحية تعرف بالترابيست وقد أطلقوا عليه اسم سطاوالي الصغير.	كانت له أوقاف مهمة منها 17 حانوت و5 منازل وغرفة ورحى وارض ريفية.
104-مسجد الشيخ عبد الرحمان الثعالبي.	يرجح أن الباي الحاج محمد (احمد) جدده.	صادرت أوقافه 1848 هدمت خلوة الشيخ عبد الرحمان الثعالبي وادخلوه فيما أسموه الإدارة العامة).	أوقافه تتكون من 11 عقار في سنة 1834 تتكون من 69 تبلغ دخلها 6الاف فرنك و13 غير منتجة.
105-مسجد بئر مراد رايس.	حوالي 1137-1724.	سكنه الجنود الفرنسيين	/
106-مسجد الزحاولة.	حوالي 1799 من طرف بكباشي.	مصيره مجهول.	/
107-مسجد بئر خادم.	حوالي 1124-1711.	مصيره مجهول.	/
108-مسجد تقصرين.	/	لم تذكر عليه اي معلومات	/
109-مسجد القادوس		لم تذكر أي معلومات	/

110-مسجد سيدي محمد بن عبد الرحمان	بني في عهد الداي حسين باشا 1791 وبعض يقول بني في عهد مصطفى باشا 1791-1206	مصيره مجهول	/
111-مسجد الحامة	/	لم تذكر اي معلومات	/

إن معظم المساجد قد هدمت أول حولت عن غرضها مع الزوايا والمدارس القرآنية المجاورة لها يقول القس بلاسكي سنة 1858 «أن من بقايا المساجد القديمة الجميلة ما هو مستعمل الآن ثكنة عسكرية للمدفعية او لأغراض عسكرية أخرى وقد عانت هذه المساجد من التخريب والتعديل والتحولات بحيث لم يعد المرء يفرق بعد ذلك ما إذا كانت هي نفسها المساجد التي كانت من قبل وكانت مدارس لتحفيظ القران متصلة بالمساجد فاندثر كل ذلك معها»

المرجع: سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج05، المرجع السابق، ص 23وما بعدها.

الملحق رقم: 02

قائمة زوايا ومدارس مدينة الجزائر سنة 1830.

الرقم	اسم الزاوية و المدرسة	تاريخ بناءها	حالتها سنة 1870م
01	زاوية المرابط سيدي عبد الرحمان الذي يتوفي سنة 1468م	1696م- 1660م	بقيت لممارسة الشعائر الدينية
02	زاوية قاضي – شارع باب الواد-	1761م	أهملت سنة 1857م،وحولت إلى سكن
03	مدرسة رحبة الخادمة- شارع الثورة	1748م- 1749م	أهملت سنة 1840م
04	مدرسة عبدي باشا – شارع ماكرو	1768م- 1769م	ثكنة عسكرية
05	زاوية القشاش – شارع القناصة	1629م- 1630م	مخزن مركزي للمستشفيات سنة 1831م
06	زاوية الجامع الكبير- شارع البحرية	1749م- 1750م	تم كراءها لأحد الفرنسيين ليقيم بها حمام
07	مدرسة تدعى مسيد الغولة	1770م – 1771م	أهملت
08	زاوية سيدي الجودي – شارع ثلاثة ألوان	1663م – 1664م	أهملت سنة 1838م
09	زاوية يوب – شارع ثلاثة ألوان	1599م – 1600م	استفادت منها عائلة يوب ثم بيعت لأحد الأوربيين
10	مدرسة تدعى مسيد القهوة الكبيرة – شارع ماهون	1678م	هدمت سنة 1836م
11	مدرسة حي القيصرية	-	هدمت سنة 1830م
12	مدرسة تدعى مسيد الديوان – شارع سودان	1713م	أهملت سنة 1830م
13	مدرسة- ساحة السودان	1709م	هدمت سنة 1830م

14	زاوية الشرفة– شارع الجنينية ودرب بريس	1709م	بيعت سنة 1832م إلى أوربي
15	مدرسة ساحة الجنينية	1641م	هدمت سنة 1830م
16	زاوية المولى حسان – شارع الديوان	1623م	أهملت سنة 1840م
17	زاوية الأندلس– شارع دي بور	1786م – 1787م	هدمت بسبب قدمها
18	زاوية الشبارلية تدعى زاوية شيخ البلاد أو زاوية كتشاوة شارع دولاكورون	1685م – 1686م	ثكنة للدرك سنة 1830م، و في سنة 1840م ضمت إلى سوق أورليون
19	زاوية تختون – شارع النسر	1620م – 1621م	ثكنة عسكرية ثم هدمت سنة 1838م
20	مدرسة تعليم المذهب الحنفي بمسجد ميزو–مورتو – شارع دي كارت		مستشفى عسكري 1830م،ثم هدمت
21	زاوية سيدي أحمد بن عبد الله – شارع سوقماح		أهملت سنة 1830م

المرجع:قريتلي، المرجع السابق ، صص 143، 144.

الملحق رقم:03

قائمة الأملاك المحبسة في مدينة الجزائر(أملاك مكة والمدينة المنورة)

عددها	طبيعتها	عائداتها السنوية
840	منازل	26.653.80 فرنك
258	دكاكين	4.278.60 فرنك
33	مخازن	449.70 فرنك
82	غرف	846.65 فرنك
03	مطاعم	200.45 فرنك
11	أفران	102.60 فرنك
04	مقاهي	161.70 فرنك
01	فندق	135.00 فرنك
57	حديقة	1.257.45 فرنك
62	ضيعة	1830.00 فرنك
06	مطحنة	97.50 فرنك
المجموع: 1357	—	36.013.45 فرمك
201 مساعدات	المداخيل	7.209.25 فرنك
المجوع 1558	منشآت منتجة ومداخيل	43.22.70 فرنك

قريتلي، المرجع السابق، ص 145.

الملحق رقم:04

جدول عام لفائض مردود أوقاف بعض المؤسسات الدينية من(1836-1841) مقدر بالفرنكات

السنة	أوقاف الحرمين الشريفين	أوقاف سبل الخيرات	أوقاف أهل الأندلس
1836	107462،96	10019،33	92،22
1837	111038،46	13408،04	3988،50
1838	127895،65	13989،25	4098،54
1839	131941،13	14393،78	4063،98
1840	167585،44	15715،66	4017،85
1841	178815،19	14447،19	2823،10
المجموع	824788،83	81973،25	19979،19

المرجع: ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق، ص 60.

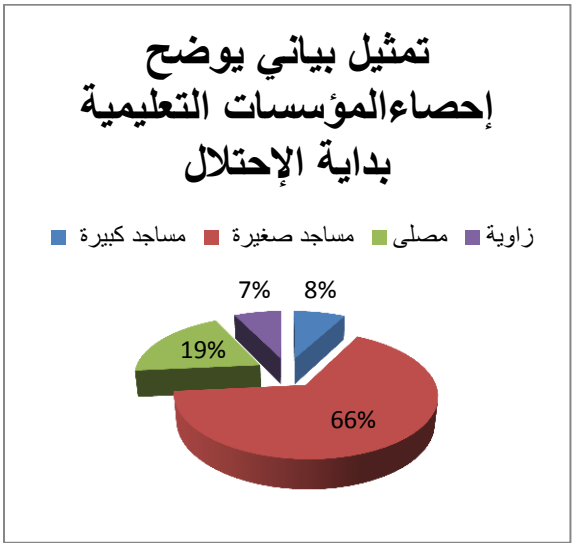
ملحق رقم: 05

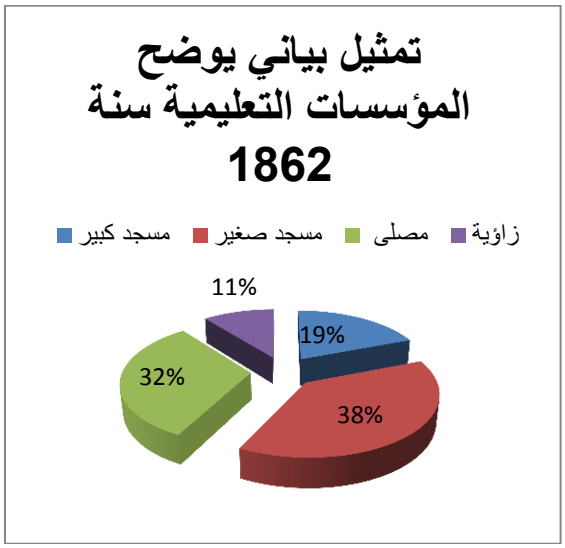
توزيع عمل محاكم الجنايات الفرنسية بالجزائر سنة 1863، والأحكام الصادرة بشأن القتل أو محاولة القتل.

عدد التهم	عدد المتهمين	ع/احكام البراءة	عدد العقوبات	طبيعة الأحكام وتوزيعها بين مختلف طوائف السكان
132	184	24	160	1-ثلاثة أحكام بالإعدام (نفذت) كلها ضد عرب 2-الإعدام غير المنفذ: ستة أحكام كلها ضد عرب 3-السجن المؤبد مع الأعمال الشاقة: 16 ضد عربي وحكم واحد ضد يهودي 4-أحكام الأشغال الشاقة المحددة (27 حكما): منها 24 ضد عرب 5-أحكام السجن مع الأعمال الشاقة (21 حكما): منه 16 ضد عرب 6-أحكام بالسجن:83 حكم منها 57 ضد عرب و04 ضد يهود.

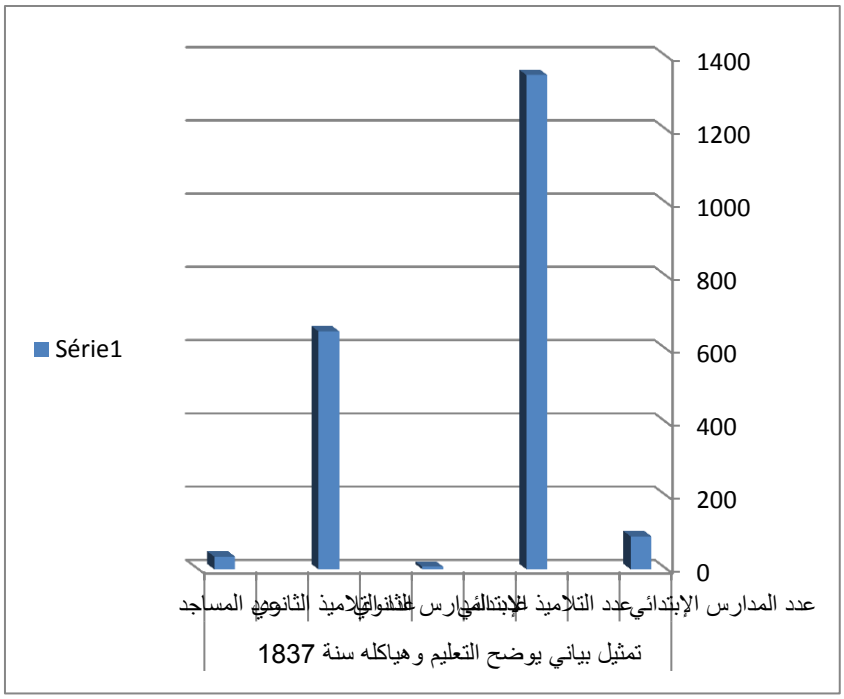
المرجع: مزهورة الصادق، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، 2012، ص 2.

ملحق رقم: 06





Devoulx,les édifices…, op.cit, p 449.



المرجع: سعدالله، تاريخ الجزائر...، ج05، المرجع السابق،

ملحق رقم: 07

أهم المواد المدروسة:

اقتصرت العلوم المدروسة على العلوم الدينية واللغوية وبعض كتب التاريخ والسير وقانون ابن سينا في الطب، وهنا نستعرض قائمة العلوم الدينية الشائعة في ذلك الوقت.

* تفسير القرآن الكريم بعدة كتب منها تفسير الثعالبي وتفسير السيوطي.
* الحديث الشريف، وخصوصا صحيح البخاري، ومختصر أبي جمرة، وكتاب للقاضي عياض.
* مصطلح الحديث بألفية العراقي.
* الفقه المالكي برسالة ابن أبي زيد القيرواني، ومختصر ابن الحجب الفرعي.

- **الفقه النفي بكتب وأساسية للمذهب:**

* التوحيد أو علم الكلام بالمنظومة الجزائرية وعقائد السنوسي الثلاث.
* أصول الفقه والدين بجمع الجوامع للسبكي ومختصر ابن الحاجب الأعلى.
* القرارات بمنظومة الجزري والخراز وابن بري والشاطبين الصعريوالكبري.
* التصوف بدراسة حكم ابن عطاء الله وكتاب أسفاط التدابير.

- **أما العلوم اللغوية ونحوها فقد كانت لا تخرج أيضا عن المواد التقليدية:**

* النحو بالأجرومية وألفية ابن مالك وشروحها كالمدودي.
* الصرف بلامية ابن مالك في التصرف.
* قفة اللغة.
* البلاغة بجوهرة الاخضري وحواشي السعد التفتراني، ومتنه وتلخيص المفاتيح.
* التصوف بدراسة حكم ابن عطاء الله وكتاب أسفاط التدابير.

- **أما العلوم اللغوية ونحوها فقد كانت لا تخرج أيضا عن المواد التقليدية:**

- النحو بالأجرومية وألفية ابن مالك وشروحها كالمدودي.
- الصرف بلامية ابن مالك في التصريف.
- فقه اللغة.
- البلاغة بجوهرة الأخضري وحواشي السعد التفتراني، ومتنة وتلخيص المفتاح.
- الخط.
- السيرة والأخبار.
- إلى غير ذلك من الكتب والعلوم.

ورغم سيطرة العلوم الدينية واللغوية فإن بعض المدرسين اهتموا بالعلوم " المحصنة " وتعليمهم لهذه العلوم للإستفادة منه في االحياةاليومية[*] ومن بين تلك العلوم المحصنة نذكر:

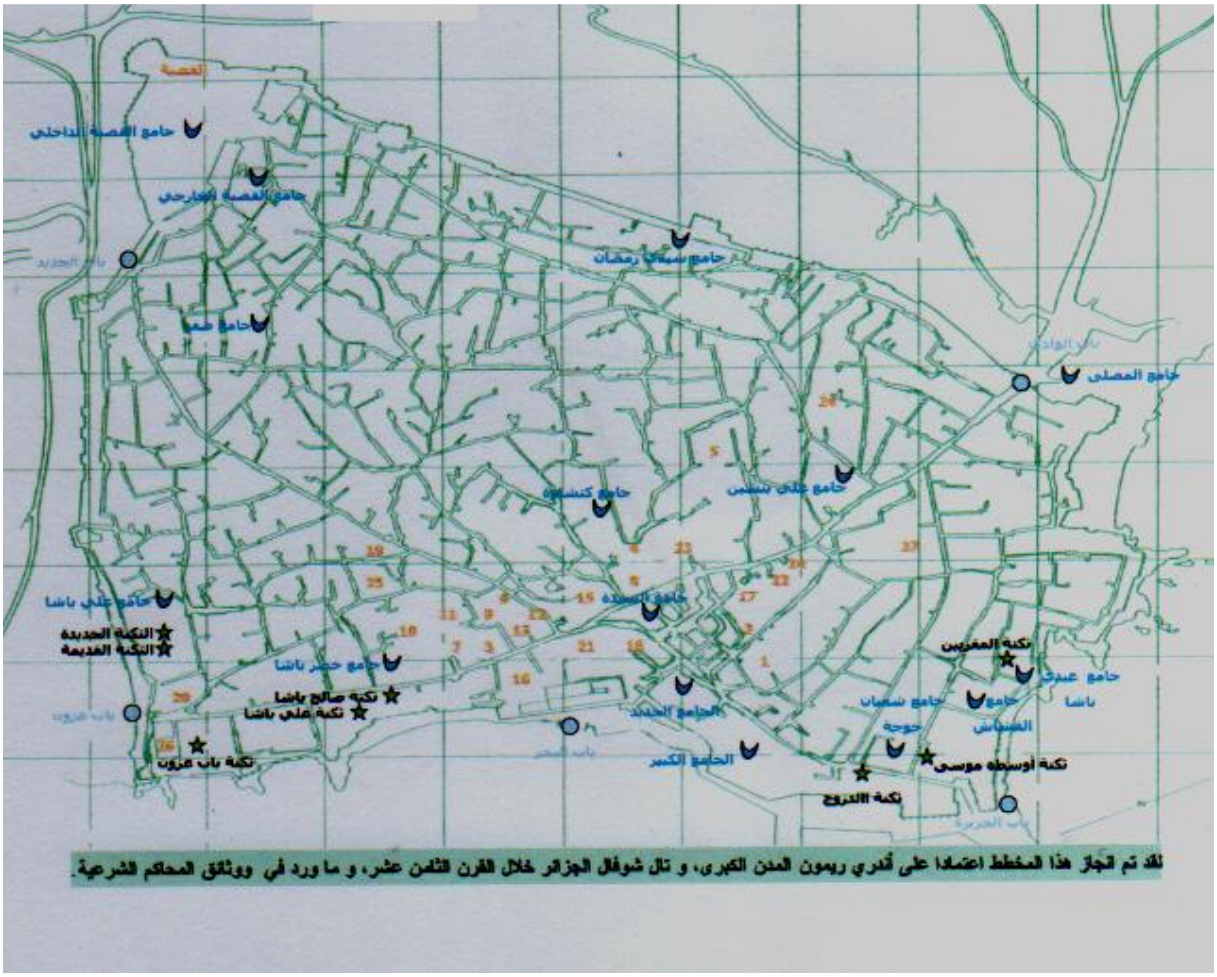
- الحساب؛ الفرائض؛ الوثائق؛ علم الوضع؛ علم الفلك؛ علم الفلك لأبي مقرع بالسراج للأخضري؛ الطب والصيدلة؛

---

[*] أبو القاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص350 وما بعدها

ملحق رقم: 08

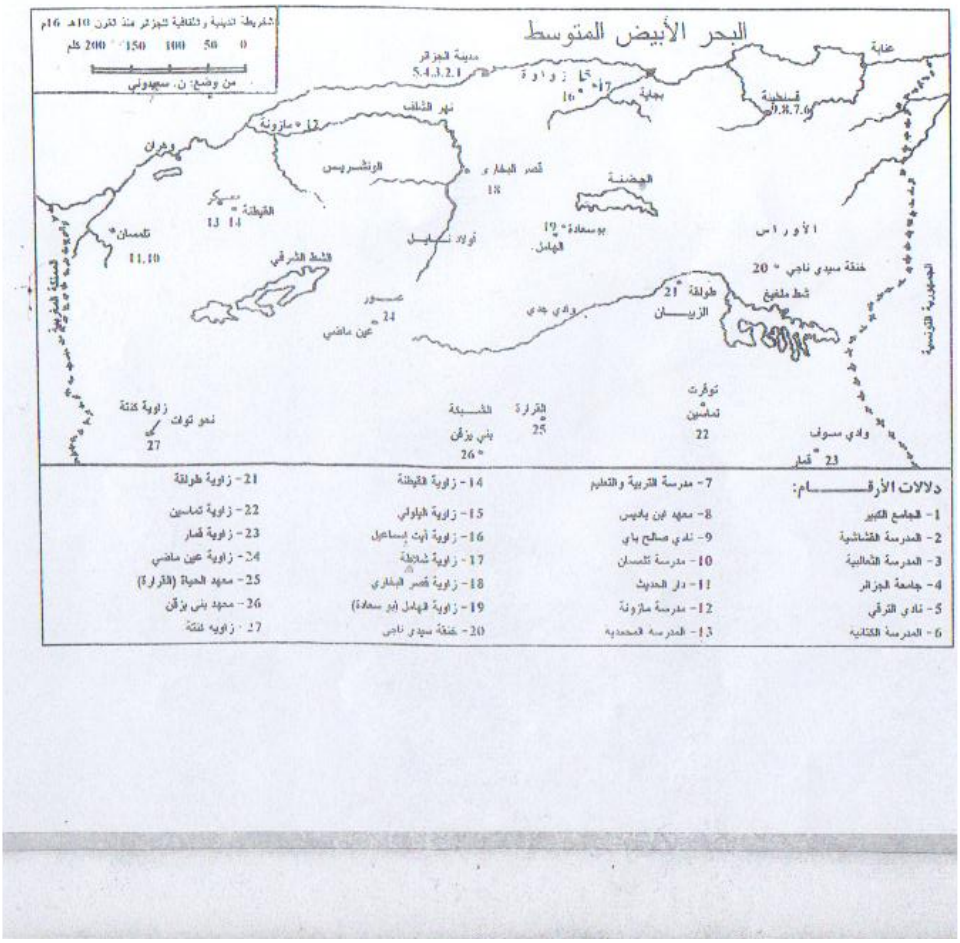
مساجد مدينة الجزائر



المرجع: يوسف أمير، أوقاف الدايات بمدينة الجزائر...، المرجع السابق، ص 207

الملحق رقم: 09

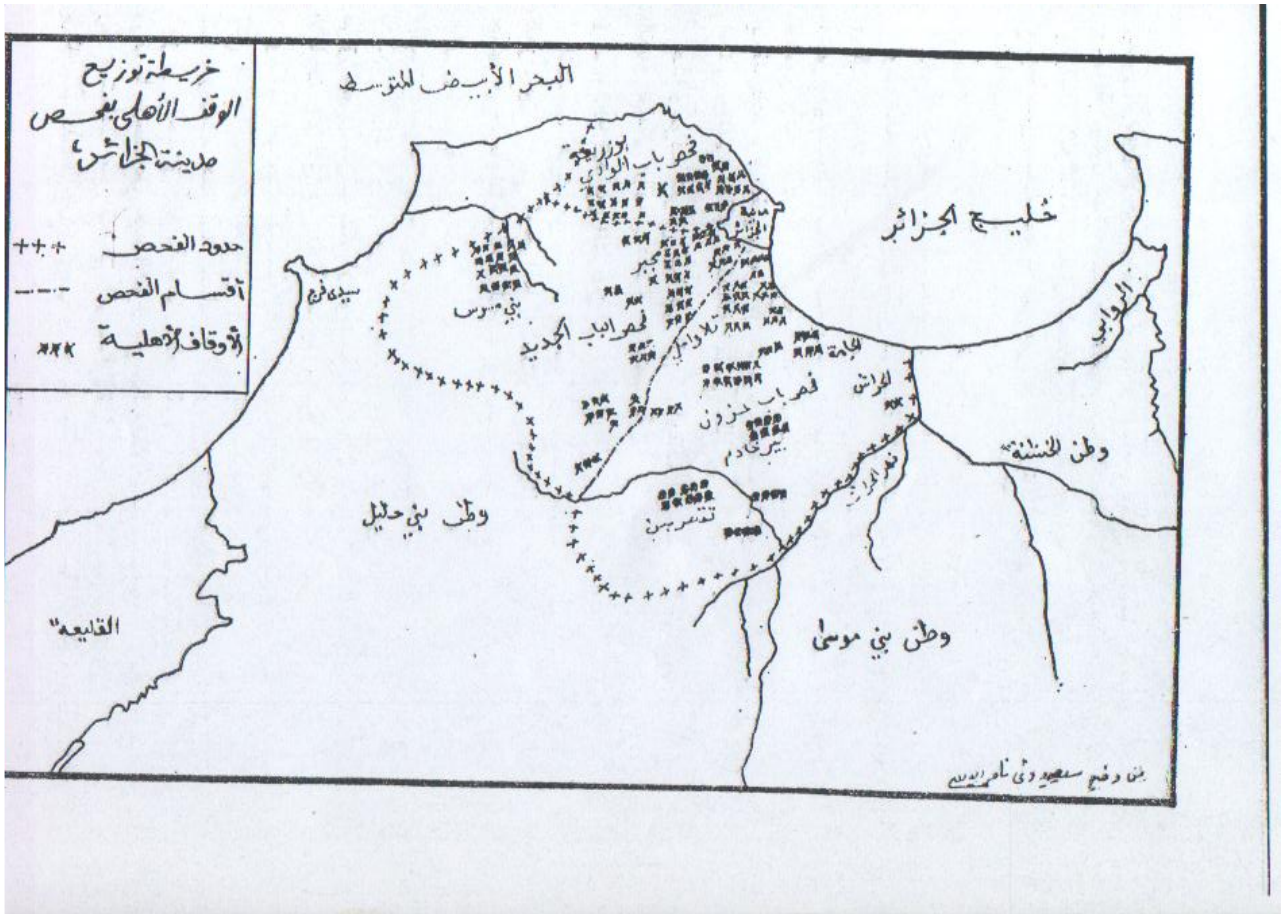
خريطة دينية وثقافية للجزائر



المرجع: سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي،(الفهارس العامة)، ج09، دار البصائر، 2009، ص320.

الملحق رقم:10

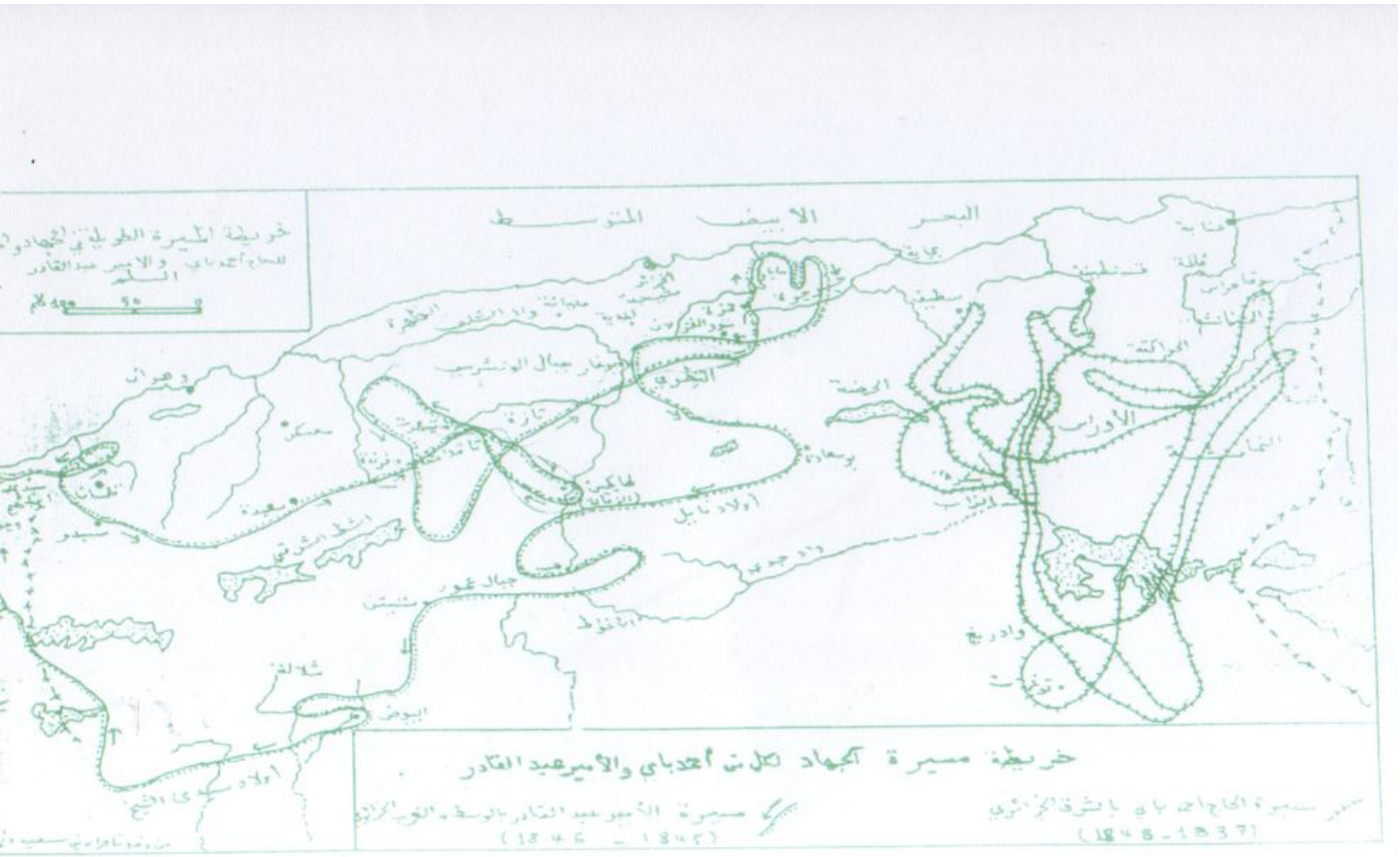
خريطة توزيع الوقف الأهلي بفحص مدينة الجزائر



المرجع: ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص 126

ملحق رقم:11

خريطة مسيرة جهاد أحمد باي والأمير عبدالقادر



المرجع:بن ساعد، المرجع السابق.

الملحق رقم:12 **معاهدة الإستسلام1830/07/05**

5جويلية 1830- إتفاقية بين القائد العام للجيش الفرنسي وسمو داي الجزائر.

سيتم تسليم حصن القصبة، وكل الحصون التابعة لمدينة الجزائر وميناءها، إلى القوات الفرنسية في هذا الصباح، على الساعة العاشرة (حسب التوقيت الفرنسي)

يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي إزاء سمو داي الجزائر، بالحفاظ على حريته الشخصية وأمواله الخاصة.

للداي الحرية في التوجه، صحبة عائلته وأمواله الخاصة إلى المكان الذي يختاره، وطالما كان موجودا في مدينة الجزائر، سيظل هو وعائلته، تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي، وسنخصص حراسة لضمان سلامته وسلامة أسرته.

يوفر القائد العام لكل جنود الميليشا نفس المزايا ونفس الحماية.

تبقى ممارسة الدين الإسلامي حرة، وتبقى حرية السكان بمختلف طوائفهم، ونحلهم، وممتلكاتهم، وتجارتهم وصناعتهم، مصونة. وسوف يحترم شرف نسائهم.

يتعهد بشرف القائد العام بهذا الشان.

سيتم تبادل هذه الإتفاقية قبل الساعة العاشرة، هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية عقب ذلك فورا القصبة فحصون المدينة والبحر.

بالمخيم، أمام مدينة الجزائر، يوم 5 جويلية 1830

حسين باشا الكونت دي بورمون

المرجع: الرؤية، مركز الدراسات للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر السنة الثانية، العدد 01، رقم 96.

الملحق رقم:13

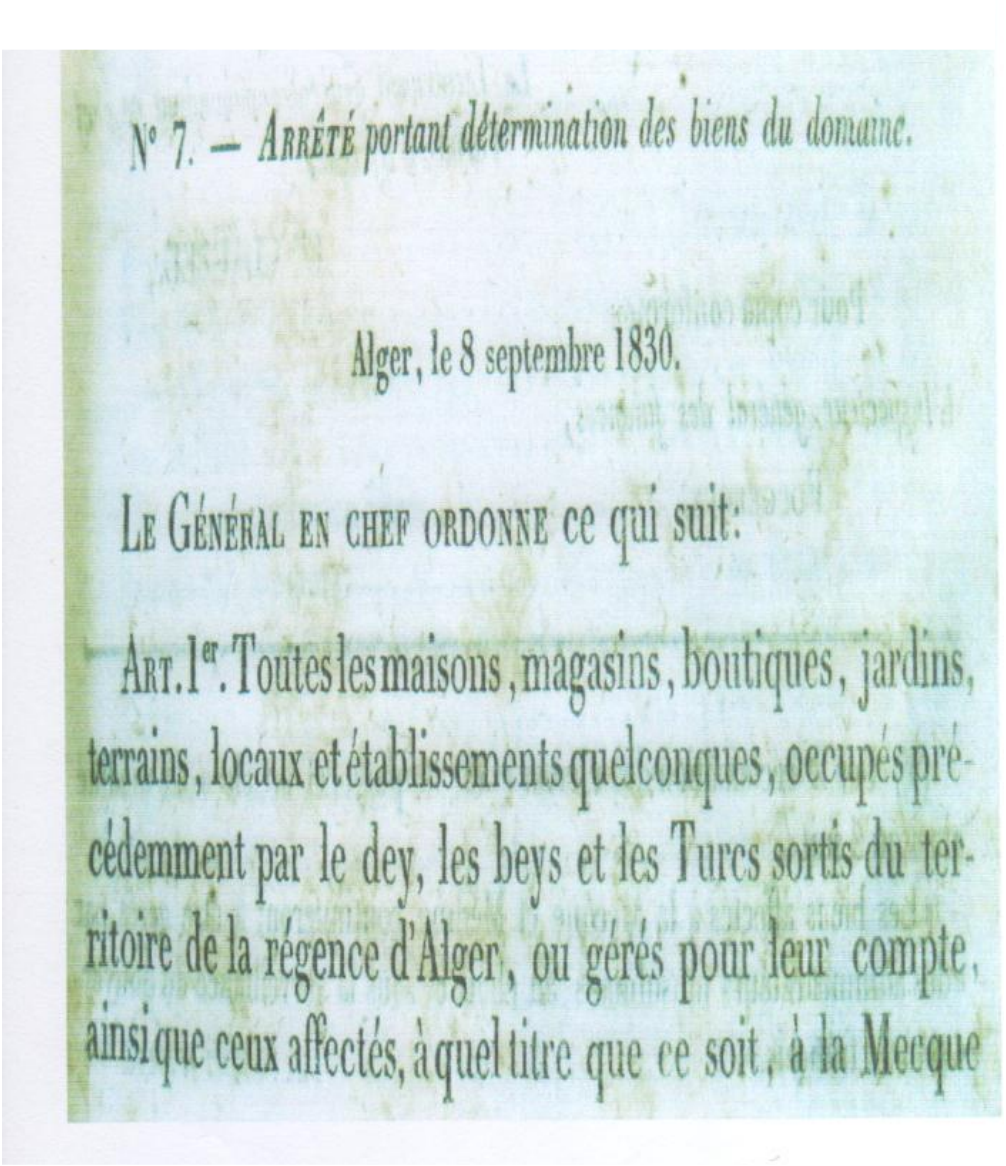
المنشور الذي وزع بالجزائر قبيل الإحتلال



المصدر: الزهار،المصدر السابق، ص 221.

الملحق رقم: 14

نص قرار 1830/09/08



N° 7. — *Arrêté portant détermination des biens du domaine.*

Alger, le 8 septembre 1830.

Le Général en chef ordonne ce qui suit:

Art. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques, occupés précédemment par le dey, les beys et les Turcs sortis du territoire de la régence d'Alger, ou gérés pour leur compte, ainsi que ceux affectés, à quel titre que ce soit, à la Mecque

(10)

et Médine (1) rentrent dans le domaine public, et seront régis à son profit.

2. Les individus de toute nation détenteurs ou locataires desdits biens sont tenus de faire, dans le délai de trois jours, à dater de la publication du présent arrêté, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des domaines dont ils ont la jouissance ou la gestion, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

3. Cette déclaration sera consignée sur des registres ouverts à cet effet à la municipalité.

4. Tout individu assujetti à cette déclaration, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai prescrit, sera condamné à une amende qui ne pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende par les peines les plus sévères.

5. Toute personne qui révélera au gouvernement français l'existence d'un domaine non déclaré, aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

6. Le produit des amendes sera versé à la caisse du payeur général de l'armée.

7. L'inspecteur général des finances et le payeur général de l'armée sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Le Lieutenant général commandant en chef l'armée d'Afrique,

C^te CLAUZEL.

Pour copie conforme :

L'Inspecteur général des finances,

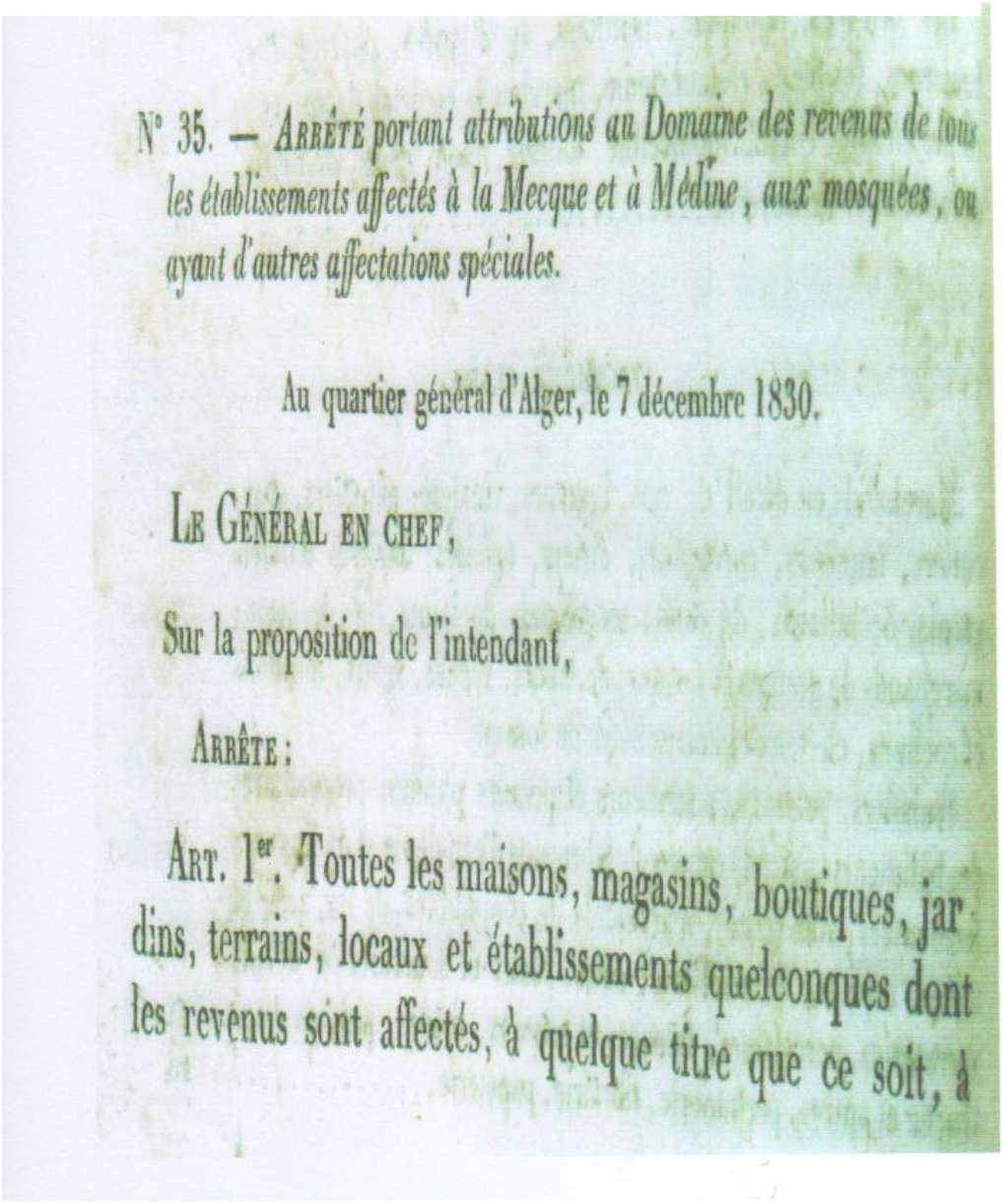
FOUGEROUX.

المرجع: صالح حيمر، السياسة العقارية...، المرجع السابق،ص نقلا عن المصدر:

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834, paris, 1843, pp9-10.

الملحق رقم: 15

نص قرار 1830/12/07



N° 35. — *Arrêté portant attributions au Domaine des revenus de tous les établissements affectés à la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales.*

Au quartier général d'Alger, le 7 décembre 1830.

Le Général en chef,

Sur la proposition de l'intendant,

Arrête :

Art. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques dont les revenus sont affectés, à quelque titre que ce soit, à

la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales, seront, à l'avenir, régis, loués ou affermés par l'administration des domaines, qui en touchera les revenus et en rendra compte à qui de droit.

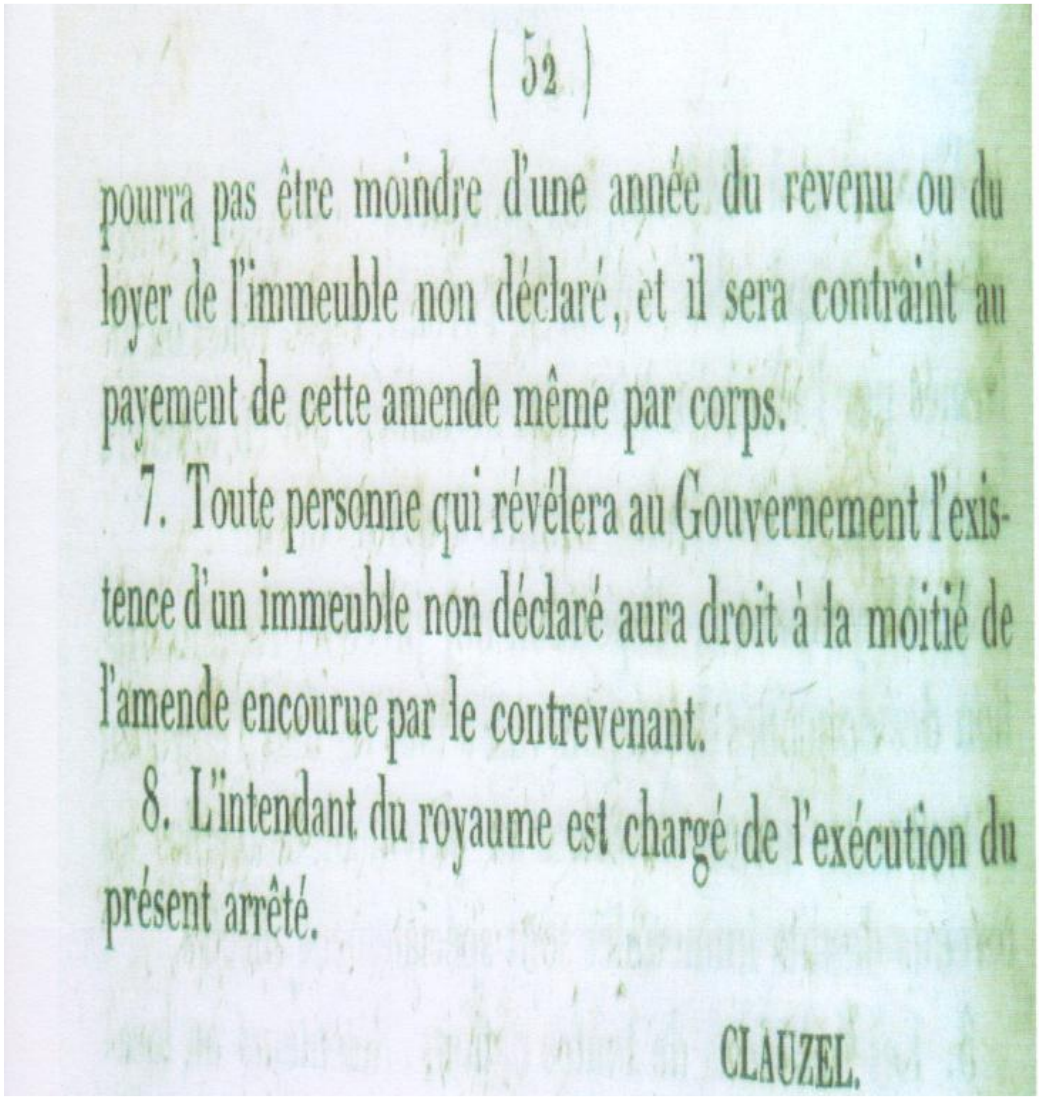
2. Moyennant la disposition qui précède, l'administration des domaines devra pourvoir à tous les frais d'entretien et toutes les autres dépenses au payement desquelles les revenus desdits immeubles sont spécialement affectés.

3. Les individus de toutes nations, détenteurs ou locataires des immeubles désignés en l'article 1er, sont tenus de faire, dans le délai de trois jours à dater de la publication du présent arrêté, et ce, devant le directeur des domaines, sur des registres ouverts à cet effet, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des biens de cette catégorie dont ils ont la jouissance par location ou autrement, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

4. Les muphtis, cadis, ulémas et autres, préposés jusqu'à présent à la gestion desdits biens, remettront dans le même délai, au directeur des domaines, les titres et actes des propriétés, les livres, registres et documents qui concernent leur gestion, et l'état nominatif des locataires, sur lesquels ils indiqueront le montant du loyer annuel, et l'époque du dernier payement.

5. Ils adresseront en même temps, au directeur des domaines, un état motivé des dépenses que nécessite l'entretien et le service des mosquées, les œuvres de charité et autres frais auxquels ils sont dans l'usage de subvenir à l'aide des revenus des biens dont il s'agit. Les fonds reconnus nécessaires leur seront remis chaque mois d'avance, et à partir du 1er janvier prochain, pour en être par eux disposé conformément au but des diverses affectations.

6. Tout individu assujetti à la déclaration prescrite par l'article 3, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai fixé, sera condamné, au profit de l'hôpital, à une amende qui ne



(52)

pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende même par corps.

7. Toute personne qui révélera au Gouvernement l'existence d'un immeuble non déclaré aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

8. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

المرجع: صالح حيمر، المرجع السابق،ص ص 309، 311، نقلا عن المصدر:

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834, Op.cit, pp50-52.

الملحق رقم: 16

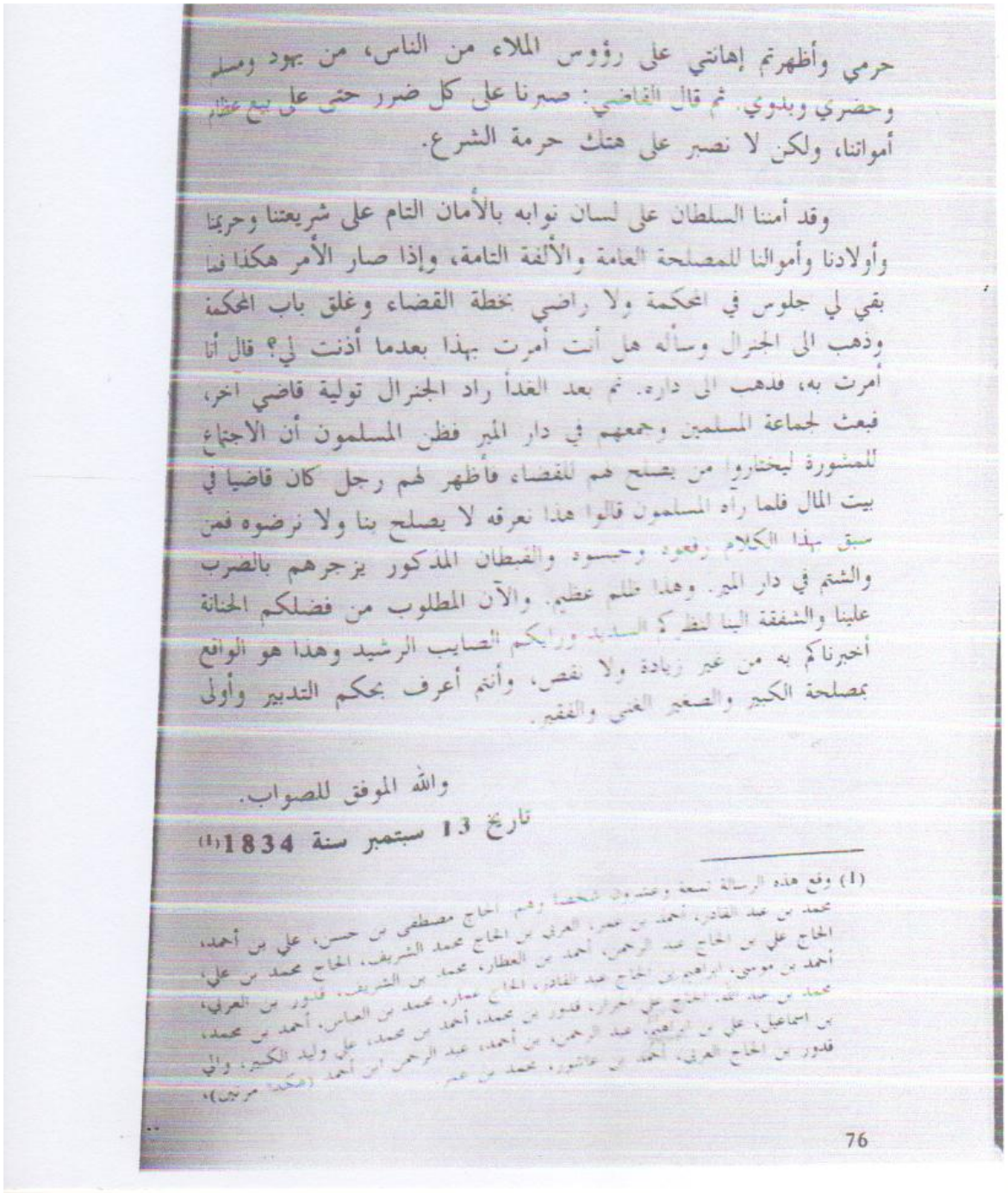
17 - عريضة سكان مدينة الجزائر من أجل الدفاع عن حقوق القضاء الاسلامي(1)

الحمد لله وبه نستعين:

من أهل الجزائر كافة، الواضعين خطوطهم آخر الكتاب الى حضرة كامل الرياسة والاسعاف، وجميل السياسة والانصاف المعظم موسى (موسيو) المنيشطر دلفرطر/ نجير(2) أدام الله الاسعاد والمسرة. أما بعد السلام التام اللائق بالمقام فالذي نعرضه عليك ونعلمك به أنه وقع أمر بين الجنرال حاكم الجزائر في التاريخ وبين قاضي المالكية في شأن امرأة طلقها القاضي من زوجها لضرر لحقه منها، ولها أولاد فحكم القاضي بأن تربص في بيتها ثلاثة أشهر لتظهر براأتها من الحمل أو يظهر حملها كما هو معروف في شرعنا ومعلوم في ديننا.

وفي أثناء المدة ارتدت وتركت دينها وتنصرت وبذرت مالها وتركت أولادها وذهبت الى الجنرال، فبعثها الى المير فأخذها وغيبها في دار اليهود نحو أربعة أيام. فلما سمع القاضي طلبها لتكمل عدتها مع أولادها، قالوا له لا سبيل لك عليها لأنها تركت دينها، قال القاضي مازال حكمي عليها حتى تكمل عدتها لحق زوجها. فأذنوا له في أخذها، فبعث لها عدلين وعونين لحملها لحكمته فبقدر ما وصلت اليه هجم عليه القبطان بليسي(3) ومعه ترجمانات وأخذوها بالقهر والجبر فلما رأى القاضي ذلك منهم قال: هتكتم

(1) المصدر: A.E.P./M.D. ALGERIE 9
(2) السيد وزير الشؤون الخارجية
(3) يحيى في ريمو مؤلف الحوليات الجزائرية.



حرمي وأظهرتم إهانتي على رؤوس الملاء من الناس، من يهود ومسلم وحضري وبدوي. ثم قال القاضي: صبرنا على كل ضرر حتى على نهب عظام أموالنا، ولكن لا نصبر على هتك حرمة الشرع.

وقد أمننا السلطان على لسان نوابه بالأمان التام على شريعتنا وحريمنا وأولادنا وأموالنا للمصلحة العامة والألفة التامة، وإذا صار الأمر هكذا فما بقي لي جلوس في المحكمة ولا راضي بخطة القضاء وغلق باب المحكمة وذهب الى الجنرال وسأله هل أنت أمرت بهذا بعدما أذنت لي؟ قال أنا أمرت به، فذهب الى داره. ثم بعد الغد راد الجنرال تولية قاضي اخر، فبعث لجماعة المسلمين وجمعهم في دار المير فظن المسلمون أن الاجتماع للمشورة ليختاروا من يصلح هم للقضاء فأظهر لهم رجل كان قاضيا في بيت المال فلما راه المسلمون قالوا هذا نعرفه لا يصلح بنا ولا نرضوه فمن سبق بهذا الكلام رفعوه وحبسوه والقبطان المذكور يزجرهم بالضرب والشتم في دار المير. وهذا ظلم عظيم. والآن المطلوب من فضلكم الحنانة علينا والشفقة الينا لنظر كم السديد ورايكم الصايب الرشيد وهذا هو الواقع أخبرناكم به من غير زيادة ولا نقص، وأنتم أعرف بحكم التدبير وأولى بمصلحة الكبير والصغير الغني والفقير.

والله الموفق للصواب.

تاريخ 13 سبتمبر سنة 1834(1)

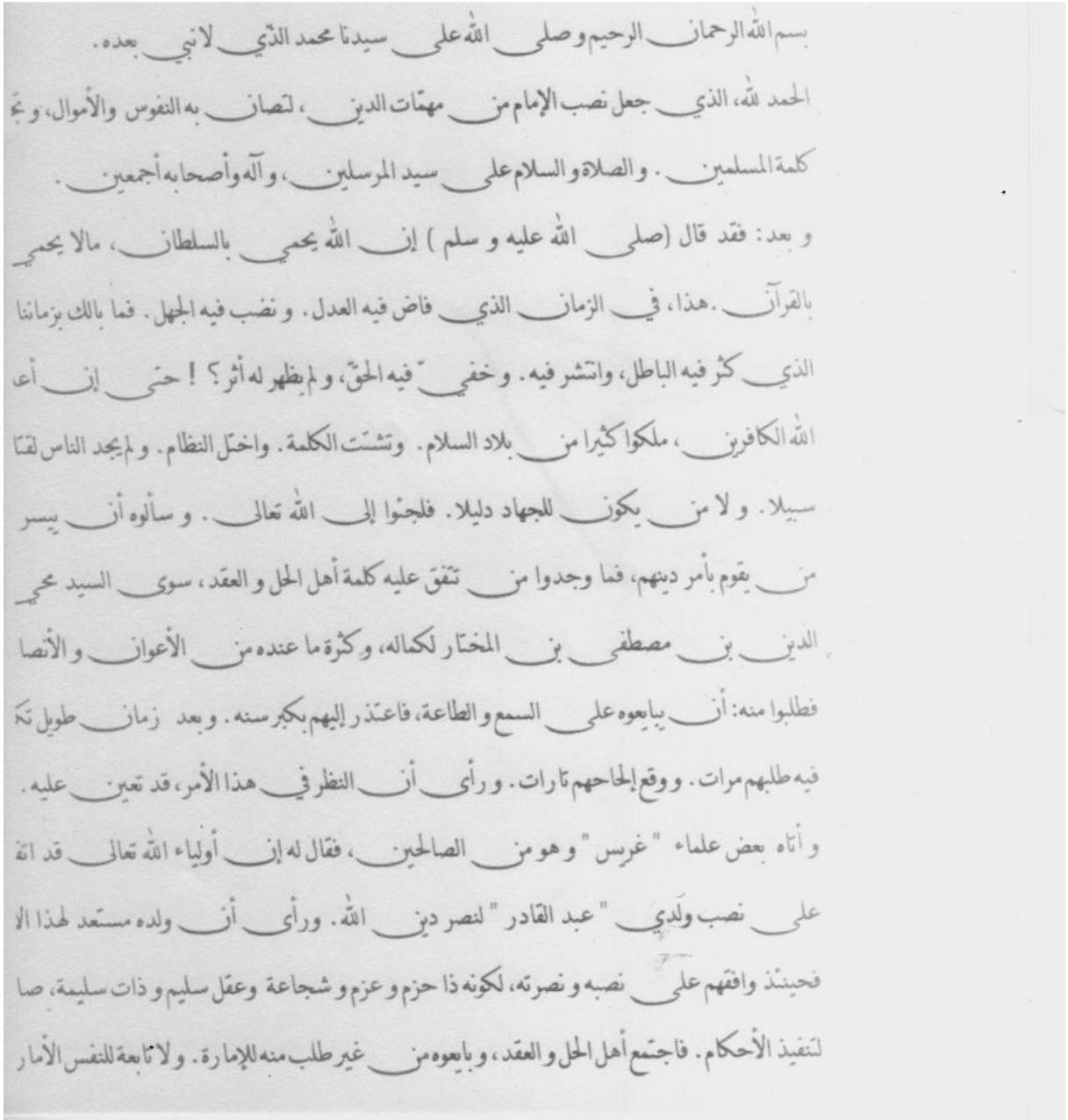
(1) وقع هذه الرسالة تسعة وعشرون المحضا وهم الحاج مصطفى بن حسن، علي بن أحمد، محمد بن عبد القادر، أحمد بن عمر العرفي بن الحاج محمد الشريف، الحاج محمد بن علي، الحاج علي بن الحاج عبد الرحمن، أحمد بن العطار، محمد بن الشريف، قدور بن العرفي، أحمد بن موسى، ابراهيم بن الحاج عبد القادر، الحاج عمار، محمد بن العباس، أحمد بن محمد، محمد بن عبد الله الحاج علي الحرار، قدور بن محمد، أحمد بن محمد، علي ولد الكبير، والي بن اسماعيل، علي بن ابراهيم، عبد الرحمن بن أحمد، عبد الرحمن ابن أحمد (مكررا مرتين)، قدور بن الحاج العرفي، أحمد بن عاشور، محمد بن عمر

76

المرجع: جمال قنان، نصوص سياسية...، المرجع السابق، ص ص75،76

الملحق رقم: 17

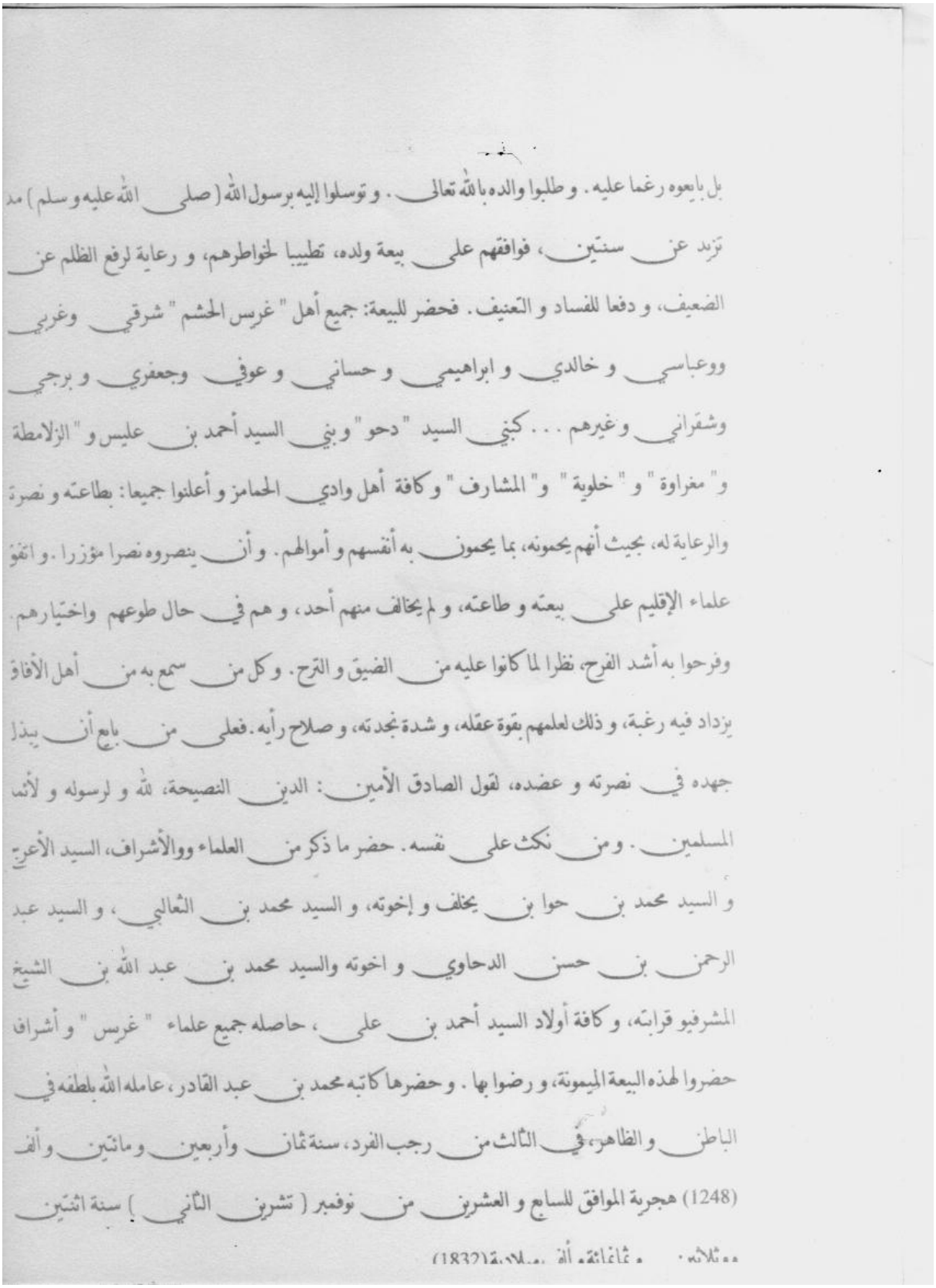
نص صك بيعة الأمير



بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد الذي لا نبي بعده.

الحمد لله، الذي جعل نصب الإمام من مهمّات الدين، لتصان به النفوس والأموال، وتجـ
كلمة المسلمين. والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وآله وأصحابه أجمعين.

و بعد: فقد قال (صلى الله عليه و سلم) إن الله يحمي بالسلطان، مالا يحمي
بالقرآن. هذا، في الزمان الذي فاض فيه العدل. ونضب فيه الجهل. فما بالك بزماننا
الذي كثر فيه الباطل، وانتشر فيه. وخفي فيه الحقّ، ولم يظهر له أثر؟ ! حتى إن أعـ
الله الكافرين، ملكوا كثيرا من بلاد السلام. وتشتت الكلمة. واختل النظام. ولم يجد الناس لقتا
سبيلا. ولا من يكون للجهاد دليلا. فلجئوا إلى الله تعالى. و سألوه أن ييسر
من يقوم بأمر دينهم، فما وجدوا من تتفق عليه كلمة أهل الحل و العقد، سوى السيد محي
الدين بن مصطفى بن المختار لكماله، وكثرة ما عنده من الأعوان و الأنصا
فطلبوا منه: أن يبايعوه على السمع و الطاعة، فاعتذر إليهم بكبر سنه. وبعد زمان طويل تكـ
فيه طلبهم مرات. ووقع إلحاحهم تارات. ورأى أن النظر في هذا الأمر، قد تعين عليه.
وأتاه بعض علماء "غريس" وهو من الصالحين، فقال له إن أولياء الله تعالى قد اتفـ
على نصب ولدي "عبد القادر" لنصر دين الله. ورأى أن ولده مستعد لهذا الأ
فحينئذ وافقهم على نصبه و نصرته، لكونه ذا حزم و عزم و شجاعة وعقل سليم و ذات سليمة، صا
لتنفيذ الأحكام. فاجتمع أهل الحل و العقد، و بايعوه من غير طلب منه للإمارة. ولا تابعة للنفس الأمار

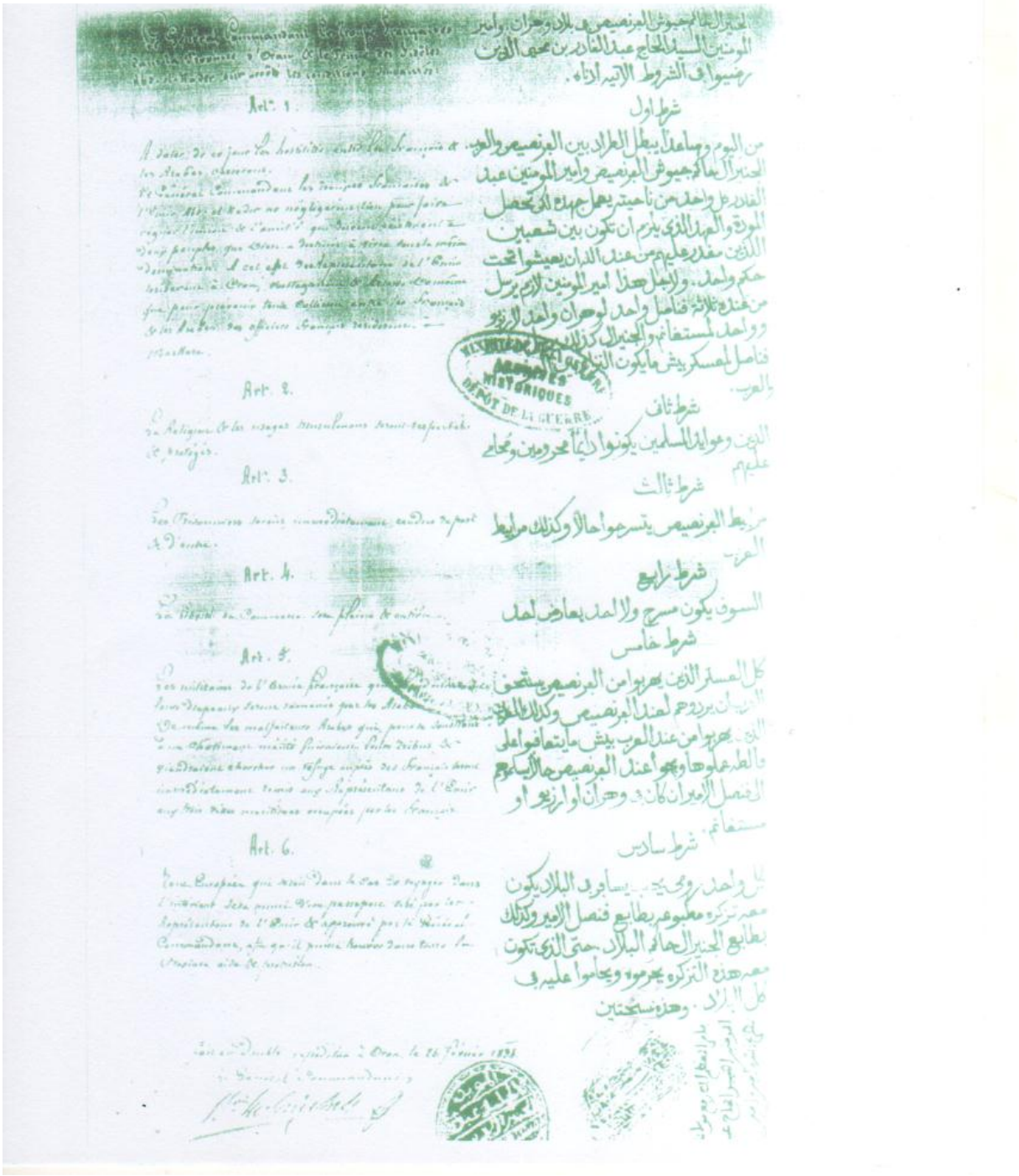


بل بايعوه رغما عليه. و طلبوا والده بالله تعالى. و توسلوا إليه برسول الله (صلى الله عليه وسلم) مد
تزيد عن سنتين، فوافقهم على بيعة ولده، تطييبا لخواطرهم، و رعاية لرفع الظلم عن
الضعيف، و دفعا للفساد و التعنيف. فحضر للبيعة: جميع أهل "غرس الحشم" شرقي وغربي
ووعباسي و خالدي و ابراهيمي و حساني و عوفي وجعفري و برجي
وشقراني وغيرهم ... كبني السيد "دحو" وبني السيد أحمد بن عليس و "الزلامطة
و "مغراوة" و "خلوية" و "المشارف" وكافة أهل وادي الحمامز و أعلنوا جميعا: بطاعته و نصرة
والرعاية له، بحيث أنهم يحمونه، بما يحمون به أنفسهم و أموالهم. و أن ينصروه نصرا مؤزرا. و اتفق
علماء الإقليم على بيعته و طاعته، و لم يخالف منهم أحد، و هم في حال طوعهم واختيارهم.
وفرحوا به أشد الفرح، نظرا لما كانوا عليه من الضيق و الترح. و كل من سمع به من أهل الأفاق
يزداد فيه رغبة، و ذلك لعلمهم بقوة عقله، و شدة نجدته، و صلاح رأيه. فعلى من بايع أن يبذل
جهده في نصرته و عضده، لقول الصادق الأمين: الدين النصيحة، لله و لرسوله و لأئمة
المسلمين. و من نكث على نفسه. حضر ما ذكر من العلماء ووالأشراف، السيد الأعرج
و السيد محمد بن حوا بن يخلف و إخوته، و السيد محمد بن الثعالبي، و السيد عبد
الرحمن بن حسن الدحاوي و اخوته والسيد محمد بن عبد الله بن الشيخ
المشرفيو قرابته، و كافة أولاد السيد أحمد بن على، حاصله جميع علماء "غرس" و أشراف
حضروا لهذه البيعة الميمونة، و رضوا بها. و حضرها كاتبه محمد بن عبد القادر، عامله الله بلطفه في
الباطن و الظاهر، في الثالث من رجب الفرد، سنة ثمان وأربعين و مائتين و ألف
(1248) هجرية الموافق للسابع و العشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) سنة اثنتين
و ثلاثين و ثمانمائة ألف ميلادية (1832)

المرجع: عائشةبن ساعد،البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر، م ل م (مرقونة)، إشراف ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعةالجزائر، 2003، 2004.

الملحق رقم: 18

صورة عن وثيقة ديميشال



المرجع: بن ساعد، المرجع السابق

الملحق رقم:19

مسجد كتشاوة



المرجع: سعاد فويال، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، دط، ص 72.

الملحق رقم: 20

ساحة الجزائر (الشهداء حاليا) وجامع السيدة قبل هدمه



المرجع:سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج09 ، المرجع السابق ص354.

الملحق رقم: 21



الشيخ العلامة الجزائري حسن بن بريهمات

(1242-1301هـ/1829-1884م



الشيخ محمد بن رحال

1277-1347هـ/1819-1928م

المرجع:الجيلالى،المرجعالسابق،ص 341 وما بعدها.

الملحق رقم: 22

صورة للأمير عبد القادر



الأمير عبد القادر الجزائري



صورة ثانية للأمير عبد القادر الجزائري

المرجع:سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج 09، ص 330

البيبليوغرافيا

المصادر بالعربية:

1- القرآن الكريم

2- بفايفرسيمون،**مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، ترجمة وتحقيق أبو العيد دودو، دار هومة ،الجزائر 2009.

3- الجزائري محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر بتاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق ممدوح حقي، دار ثالة للنشر والتوزيع، ج2،الجزائر2007.

4- خوجة حمدان بن عثمان ،**المرآة**،تقديم وتعريب وتحقيق،محمد العربي الزبيري،منشوراتANPE، الجزائر2006.

5- الزهار أحمد شريف،**مذكرات أحمد شريف نقيب أشراف الجزائر**،تحقيق أحمد توفيق المدني،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر1972.

6- ستيفن جيمس ولسن،**الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785–1895**، ترجمة علي تابليت،دارثالة، الجزائر2007.

7- العنتري صالح ،**مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم رابح بونار،د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982.

المصادر بالأجنبية:

1- Doumas (Le générale), **moeues et coutumes de l'Alegria (Tell-Kabyle-Sahara), Hachette** ; Paris, 1853.

2- Richard (ch), **l'esprit delégislation islamique**, Alger ; 1849.

3- Rinn (Louis), **Note surl'instruction public musulmane en Algérie**, Alger, 1882.

4- Rinn (Louis), **Marabouts et Khouanes**, Adolphe jorolans, éditeurAlger, 1884.

المراجع العربية المعربة:

1- ابستاين؛ **سير العظماء ألكسي دي طوكفيل**؛ تر سمية ممدوح الساني؛ط1 مصر2010.

2- أجرون شارل روبير ؛**الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)**،تر حاج بكلي سعود؛ج1 دار الرائد للكتاب ، الجزائر2007.

3- ألتر عزيز سماح ،**الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**؛ تر محمود علي عامر؛ط1 ،دار النهضة العربية؛ بيروت 1989.

4- بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830–1871)**،منشورات، دحلب،الجزائر،2007.

5- بوحوش عمار ،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت،1997.

6- بوعزة بوضرسايةوآخرون ، **الجزائر الفرنسية ولإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19**، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طخ ؛الجزائر2007.

7- بوعزة بوضرساية؛ **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830–1930)وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة،الجزائر2010.

8- بوعزيز يحى،**ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البصائر للنشروالتوزيع،طخ،الجزائر،2009

9- بوعزيز يحي؛**سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

10- بوعزيز يحي؛**مدينة وهران عبر التاريخ**، دار البصائر،الجزائر2007.

11- بوعزيز يحي،**المساجد العتيقة**، دار البصائر، الجزائر2007.

12- تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، الشراكة الوطنية الجزائر 1982.

13- تركي رابح ،**الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر** ،ط5،خاصة بوزارة المجاهدين ،الجزائر2007.

14- جوليان شارل أندري ،**تاريخ الجزائر المعاصر و الغزو وبدايات الاستعمار(1827–1871)**،تر جمال الفاطمي وآخرون ،ط1،دار الامة ،الجزائر2008.

15- الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ،**تاريخ الجزائر العام** ،ج5،ط8 ،دار الامة، الجزائر،2008.

16- حلوش عبد القادر،**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**،دار الامة ،الجزائر،2010.

17- بن داهة ،**الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830–1962)**، ج1،طخ وم ،الجزائر2007.

18- دودو ابو العيد ،**الجزائر في مؤلفات الرحالتين الألمان (1830–1655)** ،الطبعة الشعبية للجيش الجزائر2007.

19- راس مال عبد العزيز، **الزوايا والأصالة الجزائرية بين التاريخ والواقع(دراسة انتربولوحية حول صحراء تلمسان وأطرافها)**،ج2، دار ثالة، الجزائر،2011.

20- الزبيري محمد العربي ،**الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر1982

21- زوزو عبد الحميد ، **ثورة بوعمامة جانبها العسكري (1887–1909)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1987.

22- سبنسر وليم ،**الجزائر في عهد رياس البحر**، تع تق عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر،الجزائر2007.

23- سعد الله أبو القاسم ،**أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار البصائر،الجزائر،2007.

24- سعد الله ،**أعلام وبيئات**، ط2،دار الغرب الإسلامي ،بيروت2005.

25- سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830)**،ج**1**،**3**،**4**،**5**،**9**،دار البصائر، الجزائر،2007.

26- سعد الله، **الحركة الوطنيةالجزائرية (1830–1900)**، ج1، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1992.

27- سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر(1830–1962)**،ط2 دار الغرب الاسلامي، بيروت،2007.

28- سعد الله، **محاضرات في التاريخ الجزائر الحديث**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

29- سعد الله ،**محمد الشاذلي القسنطيني (1807–1877) دراسة من خلال رسائله**، الجزائر 1977.

30- سعد الله، **المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي (1773–1850)**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1977.

31- سعيدوني ناصر الدين،**دراسات و أبحاث في التاريخ الجزائر العهد العثماني** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1984.

32- شهبي عبد العزيز، **الزوايا الصوفية والعزابة ولاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

33- صالح حياة سيد،**اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين(1871–1895)**،دار الهدى ن عين الميلة ، الجزائر،2012.

34- عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، تر فيصل الأحمر، طخ وم،الجزائر،2010.

35- العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

36- عزيز فيليب ، **كتاب الديمقراطية** ،تر محمود درويش ، ط1، العراق،2007.

37- العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقومة الجزائرية (1830–1954)**،ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر الجزائر 1994.

38- فويال سعاد، **المساجد الأثرية لمدينة الجزائر**، دار المعرفة، الجزائر، د ط.

39- قداش محفوظ،**جزائر الجزائريون (1830–1954)**،تر محمد المعراجي المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،2008.

40- قنان جمال، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار**، مج6، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2009.

41- قنان جمال، **دراسات في المقاومة والإستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996.

42- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1994.

43- قنان جمال، **معالم الكفاح الوطني ضد الاحتلال (1830–1954)**، المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر2003.

44- قنان جمال، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830–1914)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007.

45- الكواكبي عبد الرحمان ،**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد القومية العربية واستبداد السلطة**، تحقيق عمارة، دار النفائس، مصر، 1902، ص 112.

46- المدني احمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية.

47- مزهورة الصادق، **تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني**، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

48- منور العربي، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة الجزائر2009.

49- مياسي إبراهيم ، **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830–1862)**، دار هومة الجزائر 2007.

50- هلال عمار ، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)**،ديوان المطبوعات الجامعية ، سلسلة المعرفة الجزائر 1955.

51- هلال عمار،**الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)**،د ط،دار هومة، الجزائر 2007.

المراجع بالأجنبية:

1- Ageron (ch-R) : **Histoire de l'Algérie contemporaine** ,Puf, Paris, 1977.

2- Busson de Jansens, **contributiona l'étude de Rabous publics Algérien,** Thèse, Alger, 1950.

3- Charles Henry churchill, **la vie d'abd et Kader**, 03 éd, SNED, Alger, 1981.

4- Collot cloude, **les institutions de l'Algérie durent la période coloniale**, (1830-1962), o p u,Alger, 1987.

5- Colonna fanny, **Instituteurs Algériens (1883-1989)** , OPU, Alger. 1971.

6- Eliou Gaston Guedj, **L'enseignement indigène en Algérie au cour de la colonisation (1832-1962)**, éd des Ecrivains.

7- Gustave Benoist, **de l'instruction et de l'éducation des indigènes dans la Province de Constantine**, Libraire Hachette et ce éditeurs. Pris 1886.

8- KharchidJamal, **Colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830-1962),** Casbahedition,Alger, 2009.

9- Lombert Jaques, **Manuel delégislation Algérienne**, lamaison des livres, 1952.

10- Lacheraf Mostefa**, L'Algérie Nation et société**, Alger, éd Casaba, 2006.

11- MessaodiSakina, **Nos Soeurs Musulmanes**, (oule mythe Féministe civeilisateur, évangélistion du messianisme colonialiste dans l'Algérie colonisée), ministère de la commicate et de la culture, 2002.

12- Ministre de l'infermation et la culture, **Les Mosquées en Algérie**, collection, ART et culture SNED, Alger.

13- Murlan (P) ; **Législation et Réglementation de l'enseignement primaire public desindigénes en Algérie**, 1987.

14- Pinson de Méneroille, **dictionnaire de législation algérien (1830-1860)** Tome 01, Alger. 1877.

15- Rislze Camille, **La politique culturelle de la France en Algérie**, les objectifs et l'imites (1830-1962) L'harmallan, France. 2004.

16- Souidi (D), **collection Histoire et patrimoine**, édition tell, tome 01.

17- Turin Yvonne, **Affrontement culturels dans l'Algérie coloniale**, écoles Médecine Religion, 1830,2Ed, Alger,1983.

المقالات:

أ- المجلات:

1- ابن باديس عبد الحميد،**التربيةالإسلامية**،مجلةالشهاب،الجزءالأول،مجلد11 الجزائر 1935.

2- بالقاسم مولود قاسم نايت،**المسجد جامع وجامعة**،مجلة الأصالة، ع47/46وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية الجزائر 1977.

3- بوحوش عمار، **الأرض والمعجزة**، مجلة الأصالة، ع16، الجزائر، 1973.

4- بورغدةرمضان ،**جوانب تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830-1892)**، قسم التاريخ ولأثار ،قالمة،الجزائر،2009.

5- بوعزيز يحي،**أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرون** ، مجلة الثقافة عدد 63 ، الجزائر ماي1981.

6- بكوشة حمزة، **القضاء الإسلامي بالجزائر**، مجلة الأصالة، ع1، الجزائر، 1947.

7- التميمي عبد الجليل ،**اتفاق كلوزيل وباي تونس**،المجلة التاريخية المغاربية ، ع1،تونس،1980.

8- تيران ايفون،**الصراعات الثقافية في الجزائر في عهد الاستعمار (المدارس الطب،الدين) (1830–1880)**،تع مولاي بلحميسي،مجلة الأصالة، ع5،الجزائر1977.

9- الجنحاني الحبيب، **حركة التبشير والسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي في القرن التاسع عشر**، مجلة الأصالة، ع16، الجزائر،1973.

10- حموتن حسين ،**لالة فاطمة نسومر (1830–1863)**،مجلة الأصالة، ع،16الجزائر ،1973.

11- الرؤية، **مركز الدراسات للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر**، السنةالثانية، ع 01، رقم 96.

12- سعيدوني ناصر الدين، **تاريخ الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي**، دورة إدارة الأوقاف وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1999.

13- سعيدوني ناصر الدين، **الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي**، مجلة الأصالة، ع 89–90 الجزائر، 1981.

14- سيد أشرف صالح محمد، **المركز الثقافي في دار السلطان(الجزائر)أواخر العصر التركي**، مجلةأمارابـاك تصدره الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد4، ع7، د ب،2013.

15- قصيبة احمد بن أبي زيد، **ابن ناصر بن شهرة احد أبطال الثورة1871**،مجلة الأصالة، ع6، 1972.

16- محمود محمد المختارين، **المدارس القرآنية**، مجلة الزيتونة المعمورة، تونس، مارس 1938.

17- مسدورفارس،كمال منصوري **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف التاريخ الحاضرة و المستقبل** ، مجلة الأوقاف .

18- مياسي إبراهيم، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر**، مجلة المصادر، ع5،2001.

ب- الجرائد:

1- حمداوي عبد القادر، **الزوايا إشعاع ديني وثقافي ومعقل الوطنية والمواطنة (قاومت الاحتلال وصانت الهوية الوطنية)**، جريدة الشعب، ع2315، الجزائر،2014.

2- عبد القادر حميد ، **المؤرخ مشال لوفالوا يحاضر بالمركز الفرنسي بالجزائر إسماعيل أوربان نموذج التقارب بين المسيحية والاسلام**، جريدة الخبر، ع 7079، الجزائر 20 ماي 2013.

ج- أعمال الملتقيات:

1- سيفوفتيحة،**عرائض الجزائريون ضد السياسة العقارية الاستعمارية**،أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962) طخ،، الجزائر 20-21نوفمبر2005، الجزائر 2007.

2- عاشور موسى ،**أساليب الاستعمار الفرنسي للاستلاء على الأوقاف**،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي('1830-1962) منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر20-21نوفمبر2005.

3- على بشير بالمهدي، **السياسة العقارية الاستيطانية اتجاه الأوقاف والحبوس في الجزائر**، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830-1962)طبعة خاصة ن الجزائر 20-21نوفمبر2005معسكر2007.

4- فارح رشيد ،**التنظيم القضائي أبان الاحتلال بين المبدأ العام والتميز أعمال الملتقى الوطني حول القضاء أبان الثورة التحريرية** ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،17،16مارس2005.

المقالات باللغة الأجنبية:

1- Aumerat, **la propriété urbaine a Alger**, in RevueAfricaine, Volume41, 1897.

2- Aumerat**, La Propriété urbaine et le bureau de bien faisances Musulman d'Alger,** in R A, V 1887.

3- Aumerat, **La propriété urbaine a Alger**, in RA, V42, 1898.

4- Aumerat,**La propriété urbaine a Alger**, in RA, V43, 1899.

5- Cour (A), **Notes sur leschaier de la langue arabe d'Alger de Constantine et d'Oran** ,in RA, V65, 1924.
6- Devoulx Albert**, édifices Religieux de l'ancien Alger**, in RA, V07, 1863.
7- Devoulx(A), **Les édifices Religieux de L'ancienAlger**,in RA, V12, 1868.
8- Gustave Duyt, **des établissments d'instruction publique**, in RA,V13, 1869.
9- Mounier (R) **; les confréries et pouvoir Français en Algérie**, Revue des religions, Tome113. Paris.

المذكرات والرسائل:

1- أمير يوسف،**أوقاف الديات بمدينة الجزائر و فحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية(1671–1830)**،م ل م ،(مرقونة)،إشراف فله موساوي القشاعي ،معهد التاريخ، جامعة الجزائر 2010/2009.

2- بولافةحدة،**واقع المجتمع المدني الجزائري،إبان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال**، م ل م، (مرقونة)، إشراف عمر بعزوز، جامعة الحج لخضر باتنة، 2011/2010.

3- جبار صليحة، **الجزائر في عهد علي باشا** (**1754–1766**)، م ل م، (مرقونة)،معهدالتاريخ،جامعة الجزائر 2011/2010.

4- حمصي لطيفة،**المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر** (**1710–1830**)،م ل م،(مرقونة)، إشراف عائشة غطاس ،معهد التاريخ،جامعة الجزائر.2012/2011

5- حيمرصالح،**السياسية العقارية الفرنسية في الجزائر** (**1830–1930**)،م ل م(مرقونة)، اشراف علي اجقو معهد التاريخ، جامعة باتنة الجزائر 2014/2013.

6- كمال خليل ، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر (التأسيس والتطور)** (**1850–1951**)، م ل م، (مرقونة)، اشراف احمد صاري جامعة منتوري قسنطينة2008/2007.

7- بن ساعد عائشة، **البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر**، م ل م، (مرقونة)، إشراف ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004.

8- سيدي موسى محمد الشريف ، **الحياة الفكرية ببجاية في القرن السابع الهجري إلى بداية القرن العاشر الهجري** (**13-16**م)،م ل م، (مرقونة)، اشراف عبد الحميد حاجيات، جامعة الجزائر 2001/2000.

9- شويتام ارزقي، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني** (**1515-1830**)،أطروحة لنيل الدكتورة، (مرقونة)، اشراف عمار بن خروف ،جامعة الجزائر ،2005-2006.

10- العنتري علي،**أوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة في الجزائر خلال القرن18وبداية19م** ،م ل م،(مرقونة) إشراف فله موساوي القشاعي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،2012/2011.

11- غطاس عائشة،**الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر** (**1700-1830**)،مقاربة اقتصادية، اجتماعية،ا ل د،(مرقونة)،اشراف مولاي بلحميس مقاربة ج1 الجزائر 2001/2000.

12- العينة وفاء، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية1900**،م ل م،(مرقونة) إشراف سالم كربوعة، معهد التاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر،2013/2012.

13- قريتلي حميد ، **البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر** (**1830-1907**)، م ل م ،(مرقونة) ، إشراف الغالي غربي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،2010/2009.

14- قلفاط عبر الباسط، **سياسة الاحتلال اتجاه القضاء الاسلامي في الجزائر** (**1830-1992**)،م ل م (مرقونة) اشراف جمال قنان، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،2008/2007.

الموسوعات والمعاجم:

1- الخطيب مصطفى عبد الكريم، **المصطلحات والألقاب التاريخية**، الطبعة1، مؤسسة الرسالة، بيروت1996.

2- الكيلاني عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، الجزء 06، المؤسسة العربي للدارسات والنشر، بيروت.

3- مسلم بن الحجاج، **صحيح المسلم**، شرح محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الوصية، بابمايلحق الإنسان من ثواب بعد وفاته، الاصدار3، رقم الحديث1831، موسوعة الحديث النبوي الشريف (الصحاح والسنن والمسانيد) موقع روح الإسلام.

4- ابن منضور محمد بن مكرم، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله الكبير،ج55، مج6 دار المعارف القاهرة.

الحصص التلفزيونية :

1- طالب ابتسام،**المدارس القرآنية**، قناة القرآن الكريم(التلفزيونية)، 25 فبراير 2013، 10.00.

2- عبدون محمد، **شاهد وشواهد،الزوايا ... القواعد الخلفية للثورة**، الجزائرية الثالثة 2015/03/25، 23.00.

الفهرس

فهرس المواضيع

الموضوع **الصفحة**

بسملة

كلمة شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة .....أ-ج

مدخل: المؤسسات الإسلامية قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر

1-أوضاع التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني 07

أ-أهم المؤسسات التعليمية خلال العهد العثماني 07

ب-مراحل التعليم وأهم العلوم المتلقات 11

2-أوضاع الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني 12

أ-مفهوم الوقف 12

ب-المؤسسات الوقفية 13

ج-أهمية الوقف في الحياة الدينية، العلمية، الاجتماعية والاقتصادية.....15

3-أوضاع القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني 16

أ-مفهوم القضاء 16

ب-صلاحيات ومهام القاضي 16

ج-القضاء بين المذهبين المالكي والحنفي 17

المبحث الأول: السياسة الفرنسية تجاه المؤسسات الإسلامية

المطلب الأول: التغيرات التي طرأت على البنية الأساسية للتعليم 21

المطلب الثاني: الإستيلاء على الأملاك الوقفية 27

المطلب الثالث: التدخل في القضاء الإسلامي 34

المبحث الثاني: أهم الأساليب تجاه المؤسسات الإسلامية

المطلب الأول: أهم المشاريع الفرنسية تجاه التعليم 40

المطلب الثاني: مصير الوقف الإسلامي من خلال القوانين الفرنسية 49

المطلب الثالث: محاولة فرنسة القضاء الإسلامي.....54

المبحث الثالث: تداعيات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري وردود الأفعال الجزائرية

المطلب الأول: انعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري.....63

أ-الناحية الثقافية.....63

ب-الناحية الاقتصادية.....65

ج-الناحيةالاجتماعية.....66

د-الناحية السياسية 66

هـ-التأثيرات النفسية 67

المطلب الثاني: المقاومة السلمية 69

أ-المقاومة السياسية 69

ب-مقاومة التعليم الفرنسي 70

ج-رفض فرنسة القضاء 71

د-مقاومة التبشير والتنصير 72

المطلب الثالث: المقاومة المسلحة 73

أ-مقاومة أحمد باي (1830-1848) 74

ب-مقاومة الأمير عبد القادر(1832-1847) 74

ج-ثورة الزعاطشة(1849) 75

د-المقاومة في بلاد القبائل(1851-1857) 76

هـ-ثورة أولاد سيدي الشيخ(1864-1881) 76

و-ثورة ابن ناصر بن شهرة(1851-1875) 77

الخاتمة.....78

قائمة الملاحق.....82

قائمة البيبلوغرافيا.....121

فهرس المواضيع.....133